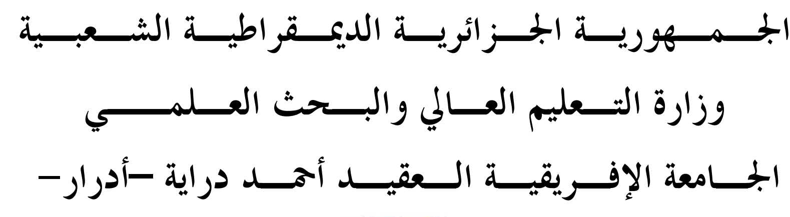
الجـــمـــهوريـــة الجـــزائريـــة الديمـــقراطيـــة الشـــعبـــية

وزارة التـــعليم العـــالي والبـــحث العـــلمـــي

الجـــامعة الإفـــريقيـــة الـــعقيـــد أحمـــد دراية –أدرار–





كلية: العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الإسلامية

قسم: التاريخ

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

الجاليات الأوروبية في الجزائر إبان العهد العثماني (1700-1830م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور

تخصص: التاريخ الحديث

إعداد الطالبة :

خديجة حالة

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الكريم بوصفصاف

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
الدكتور: الطاهر ذراع	أستاذ التعليم العالي	رئيسا ومقررا	الجامعة الإفريقية أحمد دراية–أدرار–
الدكتور: عبد الكريم بوصفصاف	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	الجامعة الإفريقية أحمد دراية– أدرار–
الدكتور: محمد الصالح حوتية	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	الجامعة الإفريقية أحمد دراية –أدرار–
الدكتور: شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة 08 ماي 45– قالمة–

نوقشت بتاريخ 28 ربيع الثاني1434هـــ الموافق: 10 مارس 2013م.

السنة الجامعية: 1433-1434هـــ/2012-2013م.





إهداء

إلى معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد

(صلى الله عليه وسلم)

إلى من لا يمكن للكلمات أن تفي حقهما ولا للأرقام أن تحصي فضائلهما :

والدي الكريمين أدامهما الله لي

إلى رياحين حياتي إخوتي سعدية وحمزة أمينة وأميمة

إبراهيم وأسماء

إلى جميع أفراد عائلتي

إلى من مهدوا الطريق أمامي للوصول إلى هذا المستوى. . .

. . .أهدي هذا العمل المتواضع

خديجة حالة

شكر وتقدير

أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير

إلى والدي الكريمين على صبرهما و تحملهما معي مشاق وعناء انجاز هذه الدراسة ماديا ومعنويا .

إلى جميع أساتذتي الأفاضل . . .وأخص بالتقدير والشكر والعرفان: أستاذي المشرف الدكتور بوصفصاف عبد الكريم على تحمله عناء الإشراف على هذه الدراسة رغم انشغاله، وأقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير" .

إلى الأساتذة الذين كانوا عونا لي في بحثي هذا ونوراً يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقي: محفوظ رموم، حمادي بن موسى، غزالة بوغانم، الدكتور الطاهر ذراع، والدكتور محمد الصالح حوتية.

الى روح الأستاذة عائشة غطاس .

إلى فريق قسم التاريخ المتميز أساتذة وإداريين .

إلى جميع أساتذة وعمال متوسطة أدغا الجديدة وعلى رأسهم السيد المدير مبروك بن أمبارك على تنسيق أوقات العمل مع أوقات الدراسة .

إلى السيد كحلاوي الطيب على مراجعته لهذا العمل وتدقيقه .

إلى عمال مكتبة دار الثقافة و المركز الثقافي الإسلامي بأدرار، والى عمال المكتبة الوطنية بالحامة وعمال مكتبة جامعة بوزريعة بالجزائر العاصمة .

إلى من زرعوا التفاؤل في دربي وقدموا لي المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم في ذلك فلهم مني كل الشكر والتقدير خاصة فتيحة لعفو، وإلى من حفظتهم قلباً ولم أخطهم قلماً .

وإلى رفاقي الذين درست معهم في السنة الأولى ماجستير، المجموعة المتميزة بالبحث والطموح والتواضع: أبلالي أسماء، بخدا مريم، بابا عبد الله، بوسعيد أحمد، حمامد محمد .



مقدمة البحث وخطته

مقدمة البحث وخطته

لا تزال قضية الجاليات الأجنبية تشكل هاجسا كبيرا لكثير من الدول لأنها تتجاوز في بعض البلدان الحدود الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخاصة بالعنصر الأجنبي في هذا البلد أو ذاك، ولا زال هذا الموضوع يطرح لحد الآن بحدة وباستمرار على بساط البحث والنقاش، لاسيما في دول أوروبا. ولم تكن هذه الظاهرة خاصة ببلد معين وإنما ظلت تخضع لإمكانات وانفتاح كل بلد من بلدان العالم، وإذا كانت أوروبا اليوم تشتكي كثيرا من هذه الظاهرة التاريخية فإن الجزائر كانت سباقة إلى خوض تجربة وجود الآخر على أراضيها والتعايش معه في إطار قوانين محددة، ونظام محكم وفقا لتقاليد وقيم الدولة الحديثة في المغرب الكبير، حيث كانت الجزائر بوتقة للعناصر البشرية المتنوعة عرقيا واجتماعيا ودينيا ومع ذلك كانت روح التعايش قائمة بين جميع هذه العناصر رغم اختلاف أصولها وحضاراتها ومشاربها، فإلى جانب الأمازيغ - السكان الأصليون- ورد إليها العنصر العربي والعنصر الأندلسي والإسباني، والعثماني والفرنسي والمالطي والإيطالي والإنجليزي.... وغيرهم من العناصر.

غير أن تلك العناصر الأجنبية كانت تشكل أحيانا مصدر قلق للدولة الجزائرية الحديثة نتيجة لتدخل الدول التي كانت تنتمي إليها هذه الجاليات المقيمة في الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة لسبب من الأسباب، ونظرا لأهمية هذا الموضوع باعتباره تجربة نموذجية سبقت بها الجزائر الدول الأوروبية بذاتها، أردنا إبراز ظاهرة التعايش السلمي في الجزائر بين هذه الأجناس والى أي مدى كانت تجربة ناجحة أو فاشلة، لكي نصل لإثبات أو نفي ما ذهب إليه بعض المؤرخين من أن الجزائر قد سبقت أوروبا وأمريكا إلى التعايش الحضاري في ظل الاختلاف إبان ثلاثة قرون من الحكم العثماني، كما نريد الوصول من خلال هذا البحث إلى إبراز ألإسهامات الجزائرية في بناء الحضارة الحديثة على صعيد حوض البحر الأبيض المتوسط.

تعد الدراسات الاجتماعية في الجزائر أكثر الميادين التي تعاني نقصا في الفترة محل الدراسة، لكونها أكثر المناهج حداثة، وفي الوقت ذاته من أكثرها غموضا وصعوبة لدى الكثير من الباحثين، وهو ما جعل الذين تناولوها محدودا جدا، ومن الصعب جدا خوض غمار هذه الدراسات دون إرجاع الموضوع إلى مصادره الأصلية، ومن هنا تأتي صعوبة هذا الموضوع الموسوم:

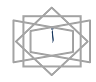
الجاليات الأوروبية في الجزائر إبان العهد العثماني (1700-1830م)

دوافع اختيار الموضوع:

وقد حداني إلى اختيار هذا الموضوع عدة دوافع ذاتية وأخرى علمية:

أما الدوافع الذاتية فيمكنني إجمالها في:

1- اهتمامي بالدراسات التاريخية الاجتماعية والثقافية، ورغبتي الشخصية في دراسة تاريخ الجزائر إبان العهد العثماني الذي كانت لي فيه تجربة أولية في مرحلة التدرج وفي السنة الأولى ماجستير، حيث استهواني أكثر من المواضيع الأخرى، باعتباره من المواضيع الحية والمتجددة باستمرار.



2- الدعم والتشجيع الذي وجدته من الأستاذ المشرف الدكتور عبد الكريم بوصفصاف ومن أساتذتي لخوض هذا المجال رغم صعوبته.

أما عن الدوافع العلمية فإنها تعود إلى:

3- أهمية التاريخ الاجتماعي الثقافي والحضاري بعدما كانت أغلب الدراسات السابقة توجهت إلى التاريخ السياسي والعسكري، خاصة أن عنوان مشروع الماجستير لهذه الدفعة "التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور".

4- الرغبة في التأكد من مصداقية كتابات الرحالة والأسرى والأجانب عن أوضاعهم وأوضاع بني جلدتهم في الجزائر ومطابقتها مع المصادر الأجنبية الأخرى والمصادر المحلية وآخر ما توصلت إليه الدراسات الجديدة من جهة أخرى.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية هذه الدراسة في بحث موضوع الجاليات الأوروبية في الجزائر خلال العهد العثماني والتحقيق في أوضاعها السياسية والاجتماعية والثقافية وعلاقتها بالمجتمع الجزائري من جهة، وبالدولة الجزائرية من جهة أخرى، إن هذه الإشكالية متشعبة وتحمل العديد من التساؤلات هي:

- ما طبيعة الجالية الأوروبية في الجزائر خلال العهد العثماني؟ وما هي الأسباب والعوامل الكامنة وراء تزايدها العددي في الجزائر؟
- كيف خدمت المعاهدات والعلاقات الدبلوماسية الجزائرية الأوروبية الجاليات الأوروبية بالجزائر؟
- وما هي التأثيرات الاقتصادية- التجارية- الأوروبية على النظام الاقتصادي الجزائري أواخر العهد العثماني؟
- وكيف استطاع الأوروبي التعايش داخل المجتمع الجزائري؟ وما هي مظاهر ذلك؟
- ما هي التأثيرات السوسيو-ثقافية للجاليات الأوروبية بالجزائر؟

إطار البحث:

إن الإطار الزماني للبحث هو مابين سنتي 1700-1830م، وهي فترة متميزة لأنها عرفت ظهور استقلالية الدولة الجزائرية، موحدة بحدودها الشرقية والغربية والشمالية والجنوبية الحالية تقريبا، وبالتالي فإن البحث سيكون ضمن حدود جغرافية وسياسية معينة ومحددة تختلف عن الحدود السابقة لهذه الفترة مما يجعل البحث الأكاديمي يختلف اختلافا بينا عن البحوث التي درست الجزائر قبل هذا التاريخ، لأنها تبحث في فضاء غير محدد جغرافيا وسياسيا، ومن هنا نعتبر البحث في هذا الإطار الزمني يتطلب التركيز والعناية أكثر بالمفاهيم الجديدة لهذه المرحلة زمنيا ومكانيا، رغم إننا عدنا إلى بداية العهد العثماني أي إلى سنة 1518م، حتى تتضح الصورة ونقارن بين مرحلة الدايات وما قبلها.



أهداف البحث:

من خلال ما تم طرحه من تساؤلات سأحاول الوصول إلى مجموعة من الأهداف:

1- تحديد الجاليات الأوروبية التي أقامت بالجزائر ورصد حياتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

2- محاولة تفنيد أو أيجاد تفسيرات لكتابات الأوربيين عن مجتمع الجزائر.

3- إبراز ما مدى فعالية هذه الجاليات الأوروبية في المجتمع الجزائري.

4- تسليط الضوء على تلك المخططات التجسسية لاحتلال الجزائر منذ القرن السادس عشر حتى القرن العشرين الميلاديين.

5- رصد أهم الإسهامات الحضارية للجاليات الاروبية في الجزائر من الناحية الثقافية والاجتماعية والدينية.

مناهج البحث:

أما عن أهم منهج اعتمدته لدراسة هذا الموضوع فهو:

المنهج التاريخي الوصفي: الذي وظفته بالأساس في وصف الأحداث والوقائع والظواهر التاريخية والاجتماعية والثقافية وصفا كرونولوجيا وفق ما هو موزع في الخطة، بالإضافة إلى التحليل النقدي الذي اعتمدت عليه في دراسة المادة العلمية ونقدها وتحليلها بحثا عن حقيقة التطور الحضاري والاجتماعي في فترة الدراسة، وقد خدمني في الفصل الرابع، مع استعمال المقارنة لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف والتداخل بين واقعة وأخرى لإبراز الاختلاف الموجود بين الظواهر.

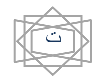
ويمكن القول أن حركية الأحداث التاريخية تتطلب منا التحليل والتعليل والمقارنة، ليكون تزاوج بين المناهج وأدواتها لتكون الدراسة في المستوى المطلوب.

صعوبات البحث:

ومن المؤكد أنّ الصعوبات تواجهه أيّ دارس في بحثه، خاصة لما يكون الموضوع جديدا، والدارس في بداية مشواره الأكاديمي الدقيق، والحقيقة أن تناولي لموضوع الجاليات الأوروبية في العهد العثماني لم يكن ســــــهلا، حيث صادفت الكثير من العراقيل والصعوبات التي كادت أن تحول بيني وبين إكماله لولا تشجيع أساتذتي وعلى رأسهم مشرفي الدكتور عبد الكريم بوصفصاف والأستاذ محفوظ رموم، وزملائي في قسم الدراسات العليا وعلى رأسهم زميلتي الوفية أسماء ابلالي، ومن هذه الصعوبات أيضا:

- صعوبة الوصول والحصول على أهم المصادر المحلية والمتمثلة في سجلات المحاكم الشرعية والدفاتر العثمانية التي سجلت أثناء فترة الدراسة، فرغم اطلاعنا على ما في المكتبة الوطنية من مراجع فإن المصادر والوثائق الموجودة في الفضاء العثماني لم أتمكن من الاستفادة منها بسبب عطل فني تقني في أجهزة الإنارة بالقاعات التي تحوي الكتب طيلة تواجدنا بالمكتبة، وكذا ضيق الوقت الذي حال بيننا وبين الأرشيف الوطني.

- قلة المصادر المتخصصة في الموضوع إن لم نقل ندرتها، والتي تتناول الموضوع اجتماعيا وثقافيا بعيدا عن ميدان السياسة والعلاقات الدبلوماسية التي غصت بها المصادر الأجنبية الفرنسية والانجليزية، وإن وجدت فإنها



لا تتعدى بعض الفقرات والإشارات بين ثنايا الكتب، حتى إني اعتقدت لفترة طويلة عدم وجود مادة كافية لانجاز هذا العمل.

ومع ذلك فقد حاولت قدر المستطاع التغلب على هذه الصعوبات بلم شتات الموضوع وتبويبه وصياغـــته، وفي الأخير لا أزعم أني قدمت عملا متكاملا وإنما أملي أن أكون قد فتحت بابا للبحث في موضوع حساس ليكون بداية لدراسات جدية تسلط الضوء على التاريخ الاجتماعي والثقافي للأقليات والجماعات الإثنية، فإن كنت قد وفقت فبتوفيق من الله وبتوجيه من الأستاذ المشرف الدكتور عبد الكريم بوصفصاف الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته التي أفادتني كثيرا، وإن قصرت فحسبي مشاق البحث -وكما قيل البحث معاناة- وحسبي أني أضفت لبنة جديدة للمكتبة الجامعية الجزائرية، خاصة أن الموضوع لم يدرس من قبل باللغة العربية على الأقل.

الدراسات السابقة:

إن عدم وجود دراسات سابقة في الموضوع جعلني دائمة التخوف، إلاَّ ما كان في شكل دراسات جانبية مثل مذكرة ماجستير لحفيظة خشمون: "مهام مفتدي الأسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية"، ورسالة الباحث محفوظ رموم " الثقافة والمثاقفة في المجتمع الحضري الجزائري خلال العهد العثماني (1519-1830م)"، التي تعد من أولى الدراسات الحديثة الجديدة التي عالجت المقاربة التاريخية الانثربولوجية من جانبها الثقافي، وقد أفادتني هذه الدراسة بشكل كبير في معالجتي لتأثير وتأثر الجاليات بثقافة المجتمع الجزائري.

ولما كانت الدراسات الجزائرية المهتمة بالموضوع نادرة إن لم نقل منعدمة فاني لجأت إلى دراسات متنوعة في الفضاء العثماني من المشرق العربي فوجدت دراستين مختلفتين في تناول الجاليات وهما كالآتي:

- "الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنيين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين" لليلى الصباغ في جزئيين.
- "الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العصر العثماني دراسة وثائقية من سجلات المحكمة الشرعية" لصلاح أحمد هريدي.

وهاتين الدراستين المختلفتين من حيث المادة المصدرية فإنهما كانتا خير معين لي من خلال معرفة التوجه الأوروبي العام للبلاد العربية وخاصة تلك الواقعة تحت الحكم العثماني.

وصف أهم مصادر البحث ومراجعه

لما كان موضوع المذكرة يتناول مرحلة مهمة من تاريخ الجزائر، وجب علي العودة إلى المصادر والمراجع التي اهتمت بهذه المرحلة بصورة عامة والجانب الاجتماعي والحضاري بصورة خاصة وهي كالآتي:



أولا: المصادر

- مذكرات أسير الداي كاثكارث قنصل أمريكا في المغرب ترجمة إسماعيل العربي، وقد جمع لنا الكتاب عدة حوادث وتفاصيل دقيقة عن حياة الأجانب الأوروبيين وعن علاقاتهم مع السلطة وتظهر أهمية الكتاب بالنسبة لدراستنا في تناوله المؤسسات الدينية الخاصة بالمسيحيين بالتفصيل حيث تعرض لأماكن تواجدها ونمط البناء والتصميم الهندسي، والموارد التي تتحصل عليها من قبل دُولها.

- مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، رغم كون المؤلف أمريكي، خصص مذكراته هذه بالعلاقات الجزائرية الأمريكية إلا أنه وهو بصدد تسجيله لحياته ولتجربته الشخصية بصورة أو بأخرى، دون علاقاته مع أفراد الجاليات الأوروبية، وحقيقة أن هذا المصدر يضم بين دفتيه حقائق وشهادات وأراء ومواقف لا يوجد ما يدعو إلى الشك في صدقها، ويحتوي أيضا على أراء ومواقف عدائية للجزائر، ومع استعمال الكتاب بروح النقد الايجابي بين تلك المواقف نستطيع الاستفادة من هذه الوثائق الضرورية في التاريخ الحديث.

- أما المصادر الأجنبية فهي كثيرة ومتنوعة ومنها الوثائق الأرشيفية التي تحصلت عليها من المرحومة عائشة غطاس وهي من تجميع ألبرت ديفولكس بعنوان *Les Archives du Consulat Général de France A Alger*

- وكتاب *Histoir de Royaume D' ALger* وترجمته هي "تاريخ مملكة الجزائر" للوجي دي طاسي، ويشكل هذا الكتاب منعرجا في الأدبيات الأوروبية التي تهتم بالجزائريين والمسلمين بصفة عامة، وقد أراد الكاتب تحطيم الأحكام المسبقة، ومحو الطابع الأسطوري، والنظرة الظلامية التي نشرها مفتدي الأسرى ورجال الدين وتركيزهم على أسطورة الأسير الشهيد، ولذلك سجل لوجي دي طاسي باعتباره دبلوماسيا وأحد أفراد الجاليات الأوروبية زمنا جديدا بل منعرجا في النظرة الأوروبية حول الجزائر والمجتمعات الإسلامية في الحقبة العثمانية.

- دفتر التشريفات لفنتور دي بارادي بعنوان *Alger au XVIIIe siècle*. ساعدني هذا المصدر في تقديم إحصائيات دقيقة للعوائد الأجنبية التي تعودت القنصليات الأوروبية دفعها باستمرار للخزينة الجزائرية.

ثانيا: المراجع

- كتاب "الجزائر وأوروبا" لجون باتست وولف الذي غطى الفترة محل الدراسة، بالنسبة لدراستنا هذه هو أهم مرجع، نظراً لاعتماده على وثائق ومصادر غير التي اعتاد الباحثون في التاريخ الحديث للجزائر استقاء مادتهم المعرفية منها فاعتماد المؤلف على الأرشيف الأمريكي والبريطاني بخلاف المراجع الأخرى، فقد ميز كتابه هذا بالدقة والموضوعية في المعالجة، لكنه لم يستطع التزام الموضوعية في كل الكتاب فقد سقط في عدة مرات في أفخاخ المدرسة الاستعمارية الكولونية.

- "تاريخ الجزائر الثقافي" لـــ أبو القاسم سعد الله الجزء الأول والثاني، لا يخفى على أحد مكانة وأهميته الموسوعة الثقافية لسعد الله، وما خدم بحثنا منها الجزئين الأولين فقط، في تناول التأثيرات الثقافية الأوروبية في الجزائر العثمانية من جانب اللغة واللباس والعادات ونمط العيش.

- المرآة لحمدان بن عثمان خوجة، رغم أن الكتاب تناول فترة الاحتلال وما قبلها وتبعاها، غير أنه يعطينا صورة واضحة عن مستوى الفكر الجزائري مقارنة بالعالم الإسلامي، وصور فيه نوايا فرنسا السيئة تجاه الجـــزائر، وبعض التأثير الأوروبي بالجزائر عشية الاحتلال.

- الجزائر في عهد رياس البحر لويليام سبنسر، والذي يعد من أهم المراجع التي عالجت تاريخ الجزائر في العهد العثماني من مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بإسهاب.

مختصرات البحث:

- تح: تحقيق.
- ط: الطبعة.
- ج: الجزء.
- ص: صفحة.
- هـــ: هجري.
- م: ميلادي.
- مج: مجلد.
- تر: ترجمة.
- تق: تقديم.
- تع: تعريب.
- ر.د.ص: ريال دراهم صغار.
- دس: دون سنة نشر.
- دط: دون طبعة.
- د دار: دون دار نشر.
- ع/: عدد المجلة.
- د م: دون مؤلف.

- R. A: Revue Africaine.

- R.L.M.M : Revue de l'occident musulman et de Méditerranée.

- N° : numéro.

-O.P.U : Office Publications Universitaires.

خطة البحث

وفقا لما هو متاح من مادة خبرية عالجت هذا الموضوع وفق خطة تتكون من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

تضمنت المقدمة التعريف بأهمية الموضوع، ودوافع اختياره، وإشكالية البحث، وتحديد الإطار الزماني والمكاني لموضوع البحث، وأهدافه، والمناهج المتبعة في الدراسة وتعداد أهم الصعوبات التي واجهتني أثناء البحـــث، والدراسات السابقة للموضوع، كما تضمنت وصفا لأهم مصادر البحث ومراجعه التي تم الاعتماد عليها.

وقد تناولت في الفصل الأول بشيء من الإيجاز الفئات الأوروبية بالجزائر قبيل العهد العثماني وبداية القرن السادس عشر الميلادي، من أسرى ورجال دين وتجار وقناصل، حتى نتمكن من إدراك كيف نشأت الجاليات الأوروبية بالجزائر وممن تكونت وما الدوافع وراء قدومها.

أما في الفصل الثاني فقد عالجت فيه الأسس التي اعتمدها الأوروبيين في تثبيت أقدامهم بالدولة العثمانية وهي تلك الامتيازات التي خولت لهم عقد معاهدات سلم وتجارة مع الجزائر والاستفادة من حق إنشاء مراكز تجارية، وتتبعت المعاهدات الأوروبية التي تمكنوا من إبرامها دون الخوض في تفاصيل العلاقات الجزائرية الأوروبية.

ورصدت في الفصل الثالث النشاط التجاري الأوروبي فقد سلطت الضوء على تجارة كل دولة على حده وكيف استطاعت أن تجد لنفسها مكانا وسط التنافس الأجنبي على تجارة الجزائر، مع توضيح أهمية الوسائل العملية المستعملة، فبحثت عن الدور الذي استطاعت الأيالة من خلالهم الحصول على المال وإثراء الخزينة.

أما بخصوص الفصل الرابع والأخير والذي يعتبر جوهر البحث، فقد تناولت فيه الجوانب الاجتماعية، وهذا من خلال مظاهر الاندماج والتعايش بين الطرفين الأوروبي والجزائري من نمط السكن واللباس والاحتفالات والشعائر الدينية وغيرها، وهذا كله حتى تكون الرؤيا واضحة أمامنا وتحدد أبعاد الموضوع.

وفي الأخير ختمت هذه الدراسة بخاتمة حوت مجموعة من الاستنتاجات المتوصل إليها، كمحاولة للإجابة عن الإشكالية التي تم طرحها.

وذيلت ذلك بملاحق ذات صلة وثيقة بالمادة المعرفية المتصلة بالبحث، شملت جداول، هذا بالإضافة إلى مجموعة فهارس شملت الأعلام، الأماكن، وأخيرا فهرسا للمحتويات.



وأخيرا أملي من الله العلي القدير أن يكون قد وفقني في دراسة هذا الموضوع، وأن ينفع به الدارسين، وينال تقدير المطلعين عليه، والانتفاع به، كما لا يفوتني أن أوجه شكري وتقديري لكل الأساتذة الذين شاركوا في إثراء هذه الدراسة بآرائهم وملاحظاتهم.

الفصل الأول: لمحة تاريخية عن الجاليات الأوروبية بالجزائر

مقدمة الفصل

المبحث الأول: الجالية المدنية الأوروبية بالجزائر إبان العهد العثماني

المبحث الثاني: الجالية الدينية الأوروبية بالجزائر خلال الفترة العثمانية

خاتمة الفصل

مقدمة الفصـــل

ارتبطت النشأة الأولى للجاليات الأوروبية بالجزائر في بداية العهد العثماني بالنواة الأساسية لبروز مدينة الجزائر كمركز سياسي للأيالة ونقطة عبور بين مختلف الطرق التجارية البرية والبحرية، وذلك أنها تمتعت منـــذ انتعاشها وبزوغ نجمها بمركز مرموق بين ضفتي البحر المتوسط، سواء أكانت العلاقات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وذلك نتيجة لعوامل متعددة منها الموقع الاستراتيجي للمدينـــة بصـــفة خاصـــة والأيالـــة بصـــفة عامـــــــة، وسياسة العثمانيين القائمة على تشجيع التجارة الداخلية والخارجية والتطورات التاريخية للجزائر ومن بينها وجود الجاليات الأوروبية التي أقامت بها.

ولذلك يرجع وجود الجاليات الأوروبية في الجزائر إبان العهد العثماني إلى الوقت الذي دخلـــت فيهـــا المدينة مرحلة مهمة باعتبارها مركز سياســـي وتجـــاري اســـتقطب الأندلســـيين بعـــد ســـقوط الحضـــارة الأندلسيـــــــة، التي جاء مع أفرادها جماعات وأقليات إثنية ودينية من مختلف دول أوروبا، وسنحاول في هذا الفصل وضع تعريف لمصطلح الجاليات الذي أطلقناه على هـــذه الفئـــة الدخيلـــة عـــن المجتمـــع الجزائـــري العثمـــــــاني، وتحديد عناصرها مع توضيح الأسباب التي دفعتنا إلى تصنيفها وفق الطريقة الموضوعة في هـــذه الدراسة.

المبحث الأول: الجالية المدنية الأوروبية بالجزائر إبان العهد العثماني

إن وجود مجموعات بشرية متجاورة تعيش في بقعة معينة تختلف في انتمائها الديني والقومي والمذهبي يُظهر المغرب الأوسط إبان العهد العثماني نموذجا للتعايش السلمي الايجابي، رغم وجود الاختلاف والصراع المستمر بين طرفين مختلفين، وباعتبار الحكمة من الاختلاف والتعددية في العرق واللغة كانت من أجل التكامل، كان لزاما علينا أولاً ضبط المصطلحات التي سترد في البحث في إطار التطور التاريخي للمفاهيم، لاسيما في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، وأول ما يجب تحديده هو مصطلح العنوان وما يتعلق به من اشتباه أو تداخل.

أولا: مفهوم الجالية

اشتقت معاجم اللغة العربية لفظ جالية من الفعل جلا، وجلا القوم عن أوطانهم يجلون وأجلو، إذا خرجوا من بلد إلى بلد، وفي حديث الحوض: يرد علي رهط من أصحابي فيجلون عن الحوض، هكذا روي عن بعض الطرق، أي ينفون ويطردون، وجلا القوم عن الموضع ومنه جلا وجلاء واجلوا تفرقوا وجلاء من الخوف وأجلى والجالية أهل الذمة[1].

قيل لأهل الذمة جالية؛ لأن عُمر ابن الخطاب أجلاهم عن جزيرة العرب لما تقدم من أمر النبي صلى الله عليه وسلم، فسموا جالية ولزمهم هذا الاسم أين حلوا ثم لزمته الجزية من أهل الكتاب بكل بلد، وإن لم يجلوا عن أوطانهم، ويقال استعمل فلان على الجالية أي على جزية أهل الذمة والجالة مثل الجالية[2].

ونستدل من هذا التعريف اللغوي أن للجالية معنيين مختلفين إحداهما خاص والثاني عام، فالأول يقصد بالجالية أهل الذمة اليهود والنصارى وكان هذا المصطلح مقرونا بهم منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم.

بينما المعنى الثاني أو العام وهو المراد دراسته في بحثنا هذا، والمقصود هنا بالجاليات الأوروبية هي تلك الجماعات من غير العرب المسلمين التي جلت عن أراضيها في أوروبا واستقرت بالبلاد العربية، إذن فالجاليات نشأت نتيجة تراكم هجرات بشرية إنسانية بدوافع اقتصادية أو سياسية واجتماعية وفكرية إلى أقاليم أجنبية تستوطنها ويتجنس بعض أفرادها بجنسية الدولة المضيفة أو يصبح من رعايا الدولة[3]، وبمرور الزمن تتحول هذه الجاليات إلى أقليات مهاجرة وهذا ما يدفعنا إلى البحث الدقيق لبعض المصطلحات التي تتداخل مع مفهوم الجالية.

---

[1] محمد بن يعقوب الفيروز أبادي: القاموس المحيط الالكتروني، (ج1)، موقع أم الكتاب، ص 1640، ينظر الموقع: *http://www.omelketab.net*

[2] جمال الدين ابن منظور: لسان العرب، (ج3)، (دط)، دار صادر، بيروت :2003، ص 188.

[3] ليلى الصباغ: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنيين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين (العاشر والحادي عشر الهجريين)،(ج1)، (ط1)، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1989، ص 18.



فكلمة جالية بالعربية تقابلها كلمة كولونيا (*colonia*) اللاتينية وتعني في الأصل تملك مجموعة من المهاجرين إلى أرض قريبة أو بعيدة عن وطنهم، وفي بعض الحالات ينفصل هؤلاء المهاجرون تماما عن الأرض الأم ويؤسسون مدنا جديدة وكيانات مستقلة مثل المستعمرات التي كانت موجودة في ما قبل الميلاد في بلاد المغرب وقرطاجة، فلم يعد يربطها ببلادها الأصلية سوى صلات عاطفية، غير أن هذا المفهوم (المستعمرة) لم يبق على حاله؛ بل تطور على مدى العصور وأصبح لفظ *(colonia)* بالفرنسية أو بالانجليزية يعني إقامة رعايا دولة ما خارج حدود أراضيها، كما أطلق على مجموعة من الأفراد من رعايا دولة ذات سيادة يعيشون في حدود دولة أخرى، وفي العصر الحديث أصبح لفظ مستعمرة يعنى ارض محتلة.

ومن بين المصطلحات التي ربما كانت تطلق على الوجود الأجنبي بالبلاد العربية كفئة اجتماعية مصطلح الأقلية، وهو مفهوم حداثي بدلالاته المعاصرة، فالأقليات هي مجموعات بشرية ذات سمات وخصائص تختلف عن مثيلاتها في مجتمع الأكثرية، ولكل أقلية منها سمات قومية أو إثنية أو دينية مشتركة بين أفرادها.

تختلف الأقليات فيما بينها نوعاً وهوية وانتماء،كما تأخذ تسميات مختلفة مثل: جالية أو فئة أو طائفة أو ملة أو فرقة أو مجموعة وغيرها من تسميات تدل في الغالب على جذور الأقلية وأصولها، وهويتها الاجتماعية والبشرية، وتنضوي تحت مفهوم الأقليات أنماط وأنواع مختلفة منها: الأقلية العرقية والأقلية الدينية والأقلية اللغوية والأقلية المذهبية والأقلية القبلية ـــ العشائرية والأقلية الإقليمية والأقلية الثقافية والأقلية السياسية والأقلية الاقتصادية ـــ الاجتماعية والأقلية القومية المتعددة الجذور، وما عداها مشتق منها ومتفرع عنها أو جامع لها بصيغة أو بأخرى، مثل القول بأقلية إثنية أو عنصرية وغير ذلك[1].

وُجدت الأقليات والفوارق البشرية والاجتماعية والطبقات في مجتمعات بلدان الحضارات الأولى، واستمر وجودها نتيجة عدم استقرار الجماعات السكانية، وتشابك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتلاقح الحضارات، وتكوّن فوارق البنى الاجتماعية والبشرية في بيئات جغرافية متباينة، واختلاف في توزيع الثروات والموارد، وبالتالي ظهور مستغِل ومستغَل، فنشأت أقليات محكومة ومضطهدة من قبل أكثريات في ممالك التاريخ، جراء الغزو والاحتلال والهجرة والتهجير[2]، فقد أوجد علماء الاجتماع لها أسباب عديدة تلخص بأن بعضها إرادي، وبعضها الآخر لا إرادي، أي خروج أفراد أو جماعات من أوطانهم ليقيموا في بلاد أخرى لرغبة منبثقة من ذواتهم؛ كالرغبة في البحث عن عيش أفضل ومستوى حياتي ارفع، أو بحثا عن العمل والرزق، أو حبا في المغامرة أو انطلاقا في أفاق الدنيا الواسعة، أو لأن المهنة التي اختاروها لأنفسهم تتطلب ذاك الترحال كالتجارة مثلا، ويكون لاإراديا إذا فرضت عليهم السلطات الحاكمة هذا الأمر على رعاياها، وتحدث

(1) عادل عبد السلام، أمل يازجي: الموسوعة العربية، (دط)، د دار، دمشق:2011، 87.

(2) المكان نفسه.



تحت ظروف إرادية منفرة من الأوطان، كالاضطهاد السياسي، أو الديني، أو لضعف إمكانات البلاد وعجزها عن توفير ما يكفي معاش سكانها[1]، وعليه الهجرات البشرية قديمة قدم الإنسان.

وحتى لا نخلط بين مفهوم الأقلية والجالية، فاعتقد أن الأقلية جزء أساسي من مكونات المجتمع تاريخيا وسياسيا، فهي أمم وقوميات انقضت وتقطعت أوصالها ومن بقي منها تمسك بالأرض والإقليم، بينما الجالية تنشا نتيجة تراكم تاريخي لهجرات إنسانية بدوافع اقتصادية وسياسية إلى أقاليم أجنبية تستوطنها، وبمرور الزمن تكتسب تقاليد حياتية للمعاملة مع السكان المحليين، ومفهوم الجالية خلال القرون الممتدة من القرن الخامس عشر إلى التاسع عشر يشمل كل رعايا دولة في دولة أخرى دون استثناء.

ففرنسا بالذات كانت تطلق على رعاياها بالجزائر اسم امة "*Nation*" وكان يقصد من هذه الكلمة آنذاك مجموعة من الأفراد، تجمعهم تقاليدهم ومنافعهم وآراؤهم ومهنهم، ويخضعون لإدارة واحدة وقضاء واحد[2]، فقد استعمل القناصل الفرنسيين المعتمدين بالجزائر اسم "أُمة" مثل الفارس لورانت دارفيو* *D'ARVIEUX"CHEVALIER* "، والانكليزي توماس شو"*Thomas Shaw* " **.

لقد عرف القرنيين السادس عشر والسابع الميلاديين تغيرات طرأت على الساحة العالمية، كأوروبا التي كانت تعيش تطورات خطيرة وهامة، وأكثر من ثورة في حياة إنسان تلك الفترة وبالطبع كان لهذه التطورات العالمية آثارها الضخمة على الجاليات الأوروبية ويمكن أن نجملها في الآتي:

1- أدت التجارة الشرقية الأوروبية إلى ظهور الرأسمالية، التي ما فتئت تنشئ المصارف، وتسعى لتوسيع رقعة التجارة العالمية، ومضاعفة تمويلها، وأضيف إلى هذا التطور الرأسمالي نمو النزعة الفردية التحررية التي أخرجت

---

[1] ليلى الصباغ: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني، (ج1)، المرجع السابق، ص 18.

[2] المرجع نفسه، ص20.

* ولد في مدينة مرسيليا من أسرة نبيلة، إلا إنها فقيرة وبعد دراسة محدودة نالها فيها أحس أن التجارة في بلاد الشام هي الوسيلة الوحيدة للكسب الرغيد، فقرر العمل مع أبناء عمه في أزمير، وكان عمره لا يتجاوز السادسة عشر سنة، ثم انتقل إلى مدينة صيدا وعاش فيها، ثم عينه الملك لويس الرابع عشر قنصلا على مدينة حلب، بعد أن كان قد كلفه بمهمات كثيرة في اسطنبول وتونس والجزائر، ولقد قام بعمله أحسن قيام إلا أنه أصيب بالمرض فاستدعي إلى فرنسا حيث توفي بها سنة 1702م، ينظر: ليلى الصباغ: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني، (ج2)، المرجع السابق، ص 894.

** *Thomas Shaw* 1692-1751م، أقام الدكتور توماس شو بالجزائر مدة عشر سنوات بين 1720-1732 بصفته قسيسا للوكالة الانجليزية، وبهذه المناسبة جال القطر الجزائري وزار معظم نواحيه فجاءت مذكراته حافلة بالمعطيات التاريخية والجغرافية، وصارت مرجعا لمن جاء من بعده من الرحالة الأجانب، ينظر: ودان بوغفالة: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينتي المدية ومليانة في العهد العثماني، (ط1)، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر:2009، ص54.



الاقتصاد من مقوماته التقليدية السابقة، وبدأ يقضى على المدن التجارية القديمة مثل البندقية ولندن وبروج* وبدأ نجم التجارة المتحررة هو الطابع السائد.

2- اكتشاف الطرق التجارية للهند من قبل البرتغال واسبانيا، وتحويل طريق التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح مما اضر بمصالح البلدان المطلة على البحر المتوسط.

3- حرب المائة عام ونتائجها التي خلفت تمايز قومي في أوروبا الغربية وأخذت كل دولة قومية تبحث خارج القارة عن دعامة اقتصادية تدفع بها نحو كيالها الخاص، وتندفع نحو مظاهر الثروة والاقتصاد، ففتحت لها الكشوف الجغرافية الجديدة أفاق واسعة رحبة، فانطلقت تؤسس لها مراكز تجارية وتنشئ الشركات.

4- الفقر الذي تفشى بين الطبقات الدنيا للمجتمع، بعد أن ازداد تدفق الذهب والفضة من أمريكا فارتفعت الأسعار، وأسرفت الفئات الغنية في الترف والبذخ، ونشأت مستويات حياتية جديدة اتسع فيها مفهوم الرفاه، وتم طرد المزارعين من أراضيهم، فنشأت فئة فقيرة مشردة لا عمل لها، فهؤلاء الفقراء كانوا مادة مهيأة للهجرة[1].

5- سياسة الدولة العثمانية تجاه الجاليات المقيمة في أراضيها، ضمن سياسة العهود أو الامتيازات، كتشجيعها على الاستقرار، والتي كانت الجزائر مسرحا استعرضت فيه الدول الأوروبية عضلاتها في التنافس على الحصول على أكبر نصيب منها، ويرجع الإقبال الأوروبي الشديد على التجارة في بلاد المغرب أيام العثمانيين إلى تلك الامتيازات التي حصل عليها الفرنسيون في عهد "خير الدين باشا" (سنة1526) وحتى قبل السلطان العثماني "سليمان القانوني"** الذي تنازل لهم عن جزء من ساحل البلاد سمي فيما بعد بحصن فرنسا ضم مدينة القالة وتم بعد سنة 1694م توسيعه ليضم رأس الزهور والقل، مقابل دفع إتاوة كل سنتين للسلطة المحلية والخزينة المركزية[2]، وسنتعرض لهذه الامتيازات في الفصل الثاني.

6- القرصنة التي كانت أبرز الأنشطة الاقتصادية السائدة آنذاك في البحر المتوسط والتي كانت عامل أساسي في جذب الدول الأوروبية إلى الجزائر ليس لمجابهة قوة الدولة الجزائرية، وإنما إلى عقد معاهدات سلم وصداقة معها، لعدم تكافؤ القوة وحفاظا على مصالحها.

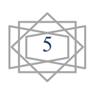
---

*مدينة في شمال غربي بلجيكا، ينظر: فليت كات: التجارة بين أوروبا الإسلامية في ظل الدولة العثمانية، تع: أيمن الارمنازي، (ط1)، مكتبة العبيكان، الرياض: 2004، ص174.

[1] ليلى الصباغ: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني، (ج1)، المرجع السابق، ص، ص 78،80.

** ولد غرة شعبان سنة900هـ الموافق لـ27أبريل سنة 1495م، وهو عاشر ملوك آل عثمان، بمجرد وصول خبر موته أبيه قام قاصدا القسطنطينية ودخلها في يوم 16 شوال 926هـ (29 سبتمبر 1520م) كان في انتظاره جنود الانكشارية، وكانت باكورة أعماله تعيين مربيه قاسم باشا مستشاراً خاصاً له، وإبلاغ توليته عرش الخلافة العظمى إلى كافة الولاة وأشراف مكة والمدينة، ينظر: محمد فريد بك: الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، (ط1)، دار النفائس، بيروت:1981، ص198.

[2] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، (دط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1792، ص 39.



من خلال ما سبق رغم صعوبة وجود تعريف للجاليات الأوروبية بالجزائر نقترح أن نطلق عليها مصطلح الجاليات من عصرنا الحالي لفترة الدراسة؛ لأنه لم تكن تدعى آنذاك بالجالية وإنما بفئة الدخلاء، وهي تلك الجماعات الأجنبية الأوروبية التي استقر بعضها بالمدن الجزائرية بصفة مؤقتة بصفتهم تجاراً أو دبلوماسيين أو رجال دين، ونادراً مَّا نجد بعضهم استقر بصفة دائمة، لذا فان هذا المصطلح لا يتناسب أن نطلقه على كل الأجانب في كل الأقطار العثمانية؛ لأن لكل ولاية عثمانية خصوصيتها وهذا ما جعلنا في هذه الدراسة نُكيف هذا المصطلح مع متطلبات وضروريات البحث، وسنقتصر على فئة الدخلاء بالأيالة مع استبعادنا لعنصر اليهود الأوربيين من الدراسة لأن:

- اليهود في المجتمع الجزائري صُنّفوا وفقا لديانتهم استنادا للديانة اليهودية سواء يهود محليين أو أوروبيين.
- وجود دراسات سابقة تناولت اليهود بمختلف انتمائهم وأصولهم.

ولهذه الأسباب وضعت التعريف الموجود أعلاه وهو لا يشتمل على اليهود رغم علاقاتهم القوية مع الجاليات الأوروبية.

ويمكن أن نقسم الجاليات الأوروبية بالدولة الجزائرية خلال الحكم العثماني التي استندت في نزوحها على التنوع والتعدد في عناصرها وأفرادها وارتبطت بنشاطها الذي مارسته بالإيالة إلى جاليتين أساسيتين هما: الجالية المدنية والجالية الدينية ومنه حاولنا وضع تقسيم لهذه الجاليات حسب نشاطها الذي امتهنته بالجزائر لا حسب جنسيتها أو المكان الذي وفدت منه.

ثانيا: عناصر الجالية المدنية الأوروبية في الجزائر

وهي الجماعات التي وفدت إلى الجزائر، واستقرت بها بهدف التجارة أو ممارسة أعمال أخرى، إلى جانب الأسرى.

1- التجار:

مثَّل التجار جالية أجنبية مستقرة نسبيا بمدينة الجزائر، ازدادت من حيث الأهمية والعدد والتنظيم بداية من القرن السادس عشر الميلادي؛ غير أن تواجدهم بالمغرب الأوسط كان منذ وقت مبكر، وقد ازداد نشاطهم أيام الزيانيين(ق 7هـ-13م)، فكان التاجر آنذاك يستأمن على روحه وأمواله بالخضوع للسيادة المحلية، وإذا انتهى الأجل المحدد لإقامته وأراد البقاء في المدينة فإنه يتحول إلى ذمي وعليه دفع الجزية.

ولقد احتفظ هؤلاء التجار بجنسياتهم ومعتقداتهم الدينية وكانت لهم الحرية في بناء كنائسهم ومعابدهم لأداء شعائرهم الدينية وكانت إقامتهم وتنقلهم في المدن الزيانية يخضع لمعاهدة بين دولهم وسلطان المغرب الأوسط[1]حيث كان لكل دولة قنصل ينظر العلاقة بين تجارها والدولة الزيانية[2]، غير أن عددهم لم يكن

---

[1] عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني، (ج1)،(دط)، مرقم للنشر، الجزائر: 2007، ص 190.

[2] مختار حساني: تاريخ الدولة الزيانية(الأحوال الاجتماعية)، (ج3)، (دط)، منشورات الحضارة، الجزائر: 2009، ص 80.



كبيرا بحيث لا يزيد عن بعض العشرات من كل دولة، وإقامتهم بتلمسان وغيرها من مدن المغرب الأوسط لم تكن دائمة، كما انه لا يسمح لهم باصطحاب زوجاتهم معهم كما لا يمكنهم الزواج من بنات دار الإسلام، وهذه الإجراءات لم تشجعهم على الإقامة الطويلة في المدن الإسلامية، أما شؤونهم فكان يديرها قنصل مع السلطة المحلية وهو بدوره تم تعيينه من قبل حكومته، يكون رئيس للجالية وحاكمها ويمثل بلاده مع تمتعه بحصانة دبلوماسية(1).

يقيم أغلب التجار في فنادق، وهي من المعالم العمرانية العثمانية بالجزائر، ويتكون الفندق آنذاك من طابقين، يضم الطابق الأول غرف لتخزين بضائع السفن والقوافل، ويحتوي الطابق الثاني على غرف المبيت للتجار الأوروبيين.

فالفنادق عبارة عن مبان كبيرة ملكا للأشخاص تضم عدة فضاءات وساحات واسعة ودكاكين للكراء، ولتسهيل المعاملات التجارية لجؤا إلى تعيين وكلاء لهم يمثلونهم ودولهم في الوساطة التجارية رغم الأخطار المحدقة بالتجار في حال نشوب اضطرابات؛ فإنهم بقوا مقيمين في إطار متفق مع القناصل والدَّاي(2)، وفي مراحل متقدمة لمحاولة الفصل بين السياسة والتجارة، وحتى لا تعرقل الحرب مجرى الحلقة الاقتصادية تمكن التجار بفضل القوة المالية من الظفر بشراء غنائم القرصنة والمداولة باستمرار على ذلك لشحنها من جديد لأوروبا، ولعبوا دور الوساطة لإعادة بيع الأسرى ليس من باب الإنسانية وإنما من باب الربح والفائدة المتأتية جراء ذلك، ومن بين الذين زاروا مدينة الجزائر وألقوا أعمال وأدبيات حول التجارة الأوروبية كأرباب مال نجد "سانسون نابللون" و"دنيس دولوست" و"كول"(3).

وكان هناك نوعين من التجار الأجانب بالجزائر: تجار أحرار وهؤلاء لا ينتمون لمؤسسة أو شركة معينة وإنما مستقلين بتجارتهم، أما النوع الآخر من التجار يكاد يكون منحصر على الفرنسيين الذين كونوا شركات، فظهرت شركة صيد المرجان في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وقام كل من التاجرين توماس لانش* و"كارلين ديديه" بتأسيس حصن سمي بحصن فرنسا أو باستيون فرنسا، وقد أثار هذا الاسم

---

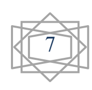
(1) عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني، (ج1)، المرجع السابق، ص 191.

(2) شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830، تع: محمد مزالى، بشير بن سلامة: (ج2)، (ط2)، الدار التونسية للنشر، تونس: 1978، ص360.

(3) جون.ب.وولف: الجزائر وأوروبا (1500-1830)، تر وتع: أبو القاسم سعد الله، (دط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986، ص 148.

* تاجر من مدينة مرسيليا وهو من أحد اكبر الأسر بها، وكان لعائلة لانش ثلاثة أشقاء منهم توماس تزوج في سنة 1541م من هيوقن نابون *Hugon Napouon* وأسس في مرسيليا شركة سنة 1553م لصيد الأسماك المرجانية ومن بين المساهمين فيها دي ميرابو وبيار باست وكارلان ديديه وهم من نخبة التجار المرسيليين، ينظر:

Henri Garrot: Histoire Générale de L'Algérie, Imprimerie Crescenzo Voutes Bastion Nord, Alger:1910, p439.



نوع من الفضول لدى السلطة والسكان، فاعتقد الجميع أن حصنا يشيد لحامية عسكرية فرنسية، هذا الاعتقاد جعل الفرنسيون بمرور الزمن يظنون أن هذه الأرض ملكا لهم ولهم الحق في تسييرها كيفما شاءوا وهذا كان من أحد أسباب التوتر بين الطرفين[1].

ويرجع تواجد الايطاليين في تلك السواحل إلى العصور الوسطى حيث بنوا لهم مخازن في طبرقة ومراكز على الحدود الجزائرية التونسية.

وسار التجار الانجليز على خطى الفرنسيين ونافسوهم على التجارة، فَنَصَّبوا إلى جانب القنصل ممثل آخر لرعاية شؤون رعاياهم ولحماية المراكب في البحر ولتسهيل المعاملات التجارية داخل الأيالة، وفي أواخر فترة الدراسة حاولوا التخلص من التجارة الحرة النظام المعمول به سابقا والتوجه نحو الفردية، بتأسيس شركة ضمت خليطاً من العناصر الأوروبية[2]، غير أن هذه الشركة لم تقم بنفس الدور الذي نافست الفرنسيين عليه، في حين نجد التجار الإسبان رابطوا في الغرب الجزائري حتى بعد أن دخلوا في تجارة الساحل الوهراني وارتبطت تجارتهم بمواقعهم العسكرية والقبائل التي بسطوا نفوذهم عليها منذ هجماتهم الأولى على شمال إفريقيا.

2- الأسرى

من بين الظواهر التاريخية التي كانت نتيجة للتواجد العثماني بالجزائر، القرصنة أو النشاط البحري هذه الظاهرة التاريخية التي كانت ولا زالت محل اختلاف بين المؤرخين والباحثين، ولكن ما يتفق عليه أن الأسرى كانوا نتيجة طبيعية لهذا النشاط، ومعالجتها تتطلب من الباحث محاولة إعادة بنائها على ما كانت عليه بكل معطياتها التاريخية بأفكارها ومعتقداتها ووجهات النظر للظاهرة في العصر الحالي تغاير واقعها في الفترة محل الدراسة.

وقد اتخذت الدول الأوروبية من مسألة الأسرى ذريعة للإعتداء والهجمات المتكررة في سواحل الأيالة، ومن الإنصاف الإعتراف أن وضعهم كان أحسن وأفضل بكثير من البلدان المسيحية، فالأسر في العالم الإسلامي ما هو إلاَّ أعمال منزلية لذلك سرعان ما تقلد أسرى الجزائر وظائف مهمة جلبت لهم النفع والثراء والمكانة وأصبح من الصعب عليهم التخلي عن كل ما حققوه[3].

لكننا نتساءل عن وضعية الأسرى المسلمين بالبلاد الأوروبية؟ وهل تمت عملية افتدائهم؟ وهل كانت لهم تنظيمات أو تجار يعملون على فديتهم أو تحريرهم؟

تبدأ حياة الأسير عقب وصول السفن إلى الميناء حيث يتم إطلاق عيار ناري من المدافع لترفع الأعلام على القلاع والحصون، وتعج المدينة بالناس والضجيج وسط احتفالات وأهازيج استقبالا للسفن حتى السطوح

---

(1) جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1830)، الميزان للنشر والتوزيع، الجزائر: 1997، ص 224.

(2) عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، (ج3)، (دط)، دار الثقافة، بيروت: 1980، ص 92.

(3) أبو العيد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان(1830-1855)، (دط)، المؤسسة الوطنية، الجزائر: 1989، ص 90.



تمتلئ بالنساء المحجبات وهن يزغردن، وبمجرد ما يترل من على ظهر السفينة الغنائم البشرية يتم نقلهم إلى الأمكنة المهيأة لهم[1].

واقتصر وجود الأسرى على مدينة الجزائر ووهران وبدرجة أقل قسنطينة وعنابة وتلمسان[2]، كما أن أغلب أسرى هذه الأخيرة إسبان والذين اخذوا حيزاً كبيراً في المراسلات الجزائرية الاسبانية، حيث كانوا يوضعون في الزنزانة والتبرنة، وقد وقع اختلاف بين هذين المكانين في الاستعمال: فالأول يقصد به المكان الذي يأوي الأسرى، أما الثاني فهو الذي تباع فيه المواد الغذائية لهم وأحيانا يستعمل للنوم وقد استعمل الاسمين معا دون تفرقة[3].

ارتبطت الأماكن التي خصصت لهؤلاء الأسرى بظروف مختلفة اجتماعية وسياسية و عسكرية و أحيانا بمؤثرات خارجية حسب المكان ودرجة الحراسة المفروضة عليهم، ومن ذلك السجون التي أنشئت في بداية العهد العثماني نتيجة أفعال البعض منهم، فقد حاولوا الهرب عدة مرات ويقول صاحب غزوات عروج وخير الدين في هذا الصدد [4]:"...رجع خير الدين وطائفة الأسارى إلى الجزائر، وكان يوما مشهودا وموسما من مواسم الدهر معدودا، وحبس الأسارى في مكان أحدثه تحت الأرض ووكل بهم وكلاء يحرسونهم...".

وخلال القرن السابع عشر الميلادي خصصت دوراً تابعة للبايلك تعرف بسجون الرقيق (*Bagnos*) ومن بينها السجن الكبير عند باب عزون يعرف بالسجن الأسود لشدة الحراسة عليه خوفا من استغلالهم الفرص التي تقل فيها الحامية العسكرية خاصة إبان الهجمات الأوروبية التي يرى فيها الأسير فرصة للهرب، وبجوار هذا السجن يقع سجن الباسطار ويعرف أسراه بأسرى المخزن لانشغالهم بالمرافق العمومية لصالح الأغا وضباط الانكشارية[5].

وازداد عدد السجون في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي فأضيف سجن بايلك التيطري وسجن سيدي حمودة القريب من ضريحه (سيدي حمودة) أما السجن الثالث خصص لعزل الأسرى المجدفين عن غيرهم، بني بمناسبة أسر سفينتين تابعتين لمدينة نابولي اقتادها أسرى جزائريين فروا مع مجموعة سكان من بلاد المغرب[6] هربا من الأوضاع المزرية التي عايشوها في خضم الصراع الإسلامي الصليبي القديم المتجدد عبر العصور في حلة جديدة تتماشى ومعطيات أي فترة تاريخية.

---

(1) سيمون بفايفر: مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تق،تع: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية، الجزائر: 1972، ص 14.

(2) محفوظ رموم: الثقافة والمثاقفة في المجتمع الحضري الجزائري خلال العهد العثماني(1519-1830)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: كمال فيلالي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2002، ص 55.

(3) بدر الدين بلقاضي، مصطفى بن حموش: تاريخ وعمران قصبة الجزائر، (دط)، مرقم للنشر، الجزائر:2007، ص 229.

(4) مؤلف مجهول: غزوات عروج وخير الدين، تصح وتع: عبد القادر نور الدين، (دط)، المطبعة الثعالبية، الجزائر: 1934، ص 37.

(5) مختار حساني: موسوعة المدن الجزائرية (مدن الوسط)، (ج1)، (دط)، دار الحكمة، الجزائر: 2007م، ص 26.

(6) *Venture de Paradis : Alger au XVIIIe siècle, 2 E'dition, E'dtions Bousslana , Tunis, p 51.*



والحمامات أيضا من بين الأماكن التي خصصت لسجن الأسرى ولاسيما السجن الليلي، وهـي كلمـة مشتقة من الاسبانية "بانو" وتعني الحمام ونتيجة تكاثرهم بالمدينة جراء العمليات البحرية المتواصلة التي بلغـت أقصاها في القرن السابع عشر الميلادي فبُنِيت لهم عمارات خاصة شبيهة بمنازل المدينة تتكون من ساحة داخلية محاطة برواق مرتفع وهُيئت بها غرف تتسع الواحدة منها لخمسة عشر إلى عشرين فردا ينامون على حصـائر منسوجة من القصب أو الحلفاء[1]، وأسِرَّةٌ بعضها فوق بعض من دون لحاف ويضعونها بأنفسهم[2].

أسواق بيع الأسرى

تعد ظاهرة الأسر ظاهرة قديمة متجددة وفق الظروف والمتغيرات التاريخيـة للأحـداث، ولأن الأسـرى تركزوا بمدينة الجزائر؛ أقيمت أسواق بيعهم بالقرب من المسجد الكبير بمحاذاة قصر الجنينة ويدعى هذا المكان بـ "البادستان" وقبل البيع يتوجب فحصهم حسب السن والجنس والحالة الصحية والنسب[3]، ويكون الحاكم قد اخذ من بين ثمانية أسرى أسيراً واحداً لاستعماله الشخصي.

أما طاقم السفينة المشارك في الأسر له نصيب منهم، أما الباقي فيباع في المزاد العلني يترأسه شخص مكلف من قبل الديوان يتقاضى عن كل رأس يباع رسوم معتبرة بعلم أعضاء الديوان[4].

ويتواجد في مقدمة السوق الشباب، الذكور والإناث الذين لا يخفى حالهم أو مصيرهم على أحد فكـل من يشك أنه من عِلِّية قومه ويأمل الحصول على فدية كبيرة منه يستبعد عن البيع حتى وإن بيع فيبقى تواجـده بالمدينة ضروريا، كما أن فحص اليدين ضروري أيضا لمعرفة ما إذا كانت قوية أو خشنة وبيضـاء نظيفـة أو متسخة، لأنه متعلق بمكانة الأسير الاجتماعية في بلده، وتطرح عليه أسئلة تتعلق بالاسم والصـفات، وأحيانـا الإجابة تغاير الواقع للتقليل من أهمية الشخص لنفسه كي يحرر بثمن زهيد، أما عملية البيع فتتم بعـد صـلاة الظهر[5]، حيث يبدأ الحارس باستعراض العبيد واحداً تلو الآخر إلى منصة الحاضرين مع إعطاء فكرة عن قيمة كل أسير ومميزاته وإمكانياته البدنية وعن المبلغ المحتمل لفدائه.

---

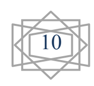
[1] *Corime Chevalier: les Trente Premières Années de l'etat d'Alger (1510-1541), Alger : Offcedes Publications Universitaires: 2002, p59.*

[2] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 358.

[3] عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، (دط)، (ج2)، دار المعرفة، الجزائر: 2006، ص 229.

[4] *Corime Chevalier: op.cit, p 55.*

[5] *Mahfoud kaddache: Alger durant la pèrode ottomane, office des publication universitaires, Alger : 2002, p 40.*



وتنطلق عملية المضاربة والمزايدة في السعر ومن يدفع أكثر يشتري العبد(1)، وكثر عددهم بمدينة الجزائر بدخول العثمانيين إليها لكن اغلبهم كان اسبانياً نظراً لكون السواحل المغاربية كانت مسرحاً للصراع بين اسبانيا والدولة العثمانية، فالجدول التالي يعطينا صورة عن أعداد الأسرى بالأيالة (2) *.

السنة	عدد الأسرى
1578	25000
1691	36000
1700	10000
1738	2000
1830	7000

جدول لعدد الأسرى بالجزائر بين 1578–1830م

وترجع أسباب ارتفاع الأسرى بالجزائر إلى القرصنة البحرية لاسيما في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، والذي عُدَّ القائمون عليها بقطاع طرق، وهو ما أخلط بين المفهومين القرصنة ولصوصية البحر وإسنادها إلى المسلمين فقط وليس لسائر الممارسين لها، مما يجعل المسألة أكثر تعقيداً، وينم عن أفكار صليبية(3)، فالقرصنة هي نظام كان متعارفاً عليه آنذاك تمارسه الدولة لحماية حدودها ومياهها الإقليمية، بينما اللصوصية هي أفعال فردية يمارسها قطاع الطرق للسرقة والنهب، كما يرجع انخفاض الأسرى إلى كثرة المعاهدات الأوروبية مع الجزائر والتي تنص على عدم أسر رعاياها أو التابعين لها وحتى سفنها المدنية والتجارية، وتعد حملة اللورد اكسموت (1816) وما سبقها من تكتلات دولية أوروبية كمؤتمر فيينا1815م أحد أبرز العوامل الرئيسية المؤثرة بشكل سلبي على نقصان الأسرى بسبب تحريم القرصنة وإلغاء تجارة البشر واعتبر ذلك جريمة ضد الإنسانية، وسموا أنفسهم بحماة البشرية للوقوف في وجه الممارسين لها.

وخلال التواجد العثماني بالجزائر وأثناء ممارسة القرصنة وقع عدد كبير من الأسرى منهم من كان من الطبقة العامة ومنهم من كان مهما في مجتمعه، ومن بين الشخصيات البارزة التي وقعت في الأسر العالم اليوناني"بيارجيل" الذي أسر سنة 1546 أثناء قدومه من فرنسا إلى اليونان في بعثة علمية للحصول على مخطوطات يونانية.

(1) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص 120.

(2) بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر(1830–1989)، (ج1)، (دط)، دار المعرفة، الجزائر: 2006، ص 31.

* ينظر الملحق رقم 1 ورقم 2 ورقم3 ص 142-143-144.

(3) *Fatima Maameri: Ottoman Algeria in Western Diplomatic History with Particular Emphasis on Relations with the United States of America 1776-1816, Dissertation submitted to the Faculty of Letters and Languages for the degree of doctorat d'Etat, Supervisor: Dr Brahim Harouni, University Mentouri, Constantine,2008 , p 491.*



وكذلك "دومنيك غورك" سنة 1558 وهو أحد أبطال مقاطعة فلوريدا أُسِرَ أثناء سفره من أوروبا لأمريكا، والأديب الاسباني "ميغيل دي سرفانتيس" *و"إيمانويل درانـدا"" *Emanuel De Aranda*" 1640**والانجليزي "فرنسيس نايت" والدكتور "اندرهيل دي روكفيل".

كما كان لايطاليا النصيب الأوفر من رعاياها المأسورين منهم الرسام "قرافليبولي دي مادون" أُسِرَ عام 1635م والشاعر الهزلي "جين فرانسوا رونيار" صاحب القصة المعروفة البروفنسية الجميلة والعالِم "جان فوفيان" (1674) هذا الأخير أُسِرَ عندما كان في رحلة علمية*** والعالم "دو لاكروا"[(1)].

ولو أن العثمانيين فسحوا المجال على الأقل لاختلاط المسيحيين الأوروبيين مع السكان الحضر دون تمييز باعتبار هذا الأخير(الحضر) متقدم في المدنية أكثر من أهل الريف لولَّد نوعاً من الاحتكاك والتمازج، ولأعطى هذا العهد بعداً نهضوياً حضارياً مثلما كان عسكرياً دولياً ذا هيبة ومكانة عالمية، فكل طاقات المجتمع الأوروبي التي انطلقت منها النهضة متواجدة بالجزائر وفي وقت مبكر موازي للنهضة الأوروبية، والقائمة طويلة من الشخصيات التي تواجدت بالجزائر وألفت أدبيات عديدة حول القرون العثمانية بالجزائر.

وتعد الأدبيات الأوروبية المنطلق الأساسي للدراسات العثمانية بالجزائر، كأعمال الأب "دان"" *Dan*"****

---

* ولد في قلعة هناريس التي تبعد حوالي 33كلم من مدينة مدريد في 29سبتمبر 1547م، لعائلة فقيرة حيث كان والده طبيبا يدعى دون رودريغو ووالدته لينور كورتيناس وله ستة إخوة ، عرف عنه تفوقه في اللغة اللاتينية والأدب وكانت له ميول نحو الشعر والمسرح، ثم انتقل إلى اشبيلية وتمكن من الدخول إلى مدرسة الآباء اليسوعيين للأبناء الأغنياء، وهناك شاهد تمثيل مسرحيات "لوبي دي رويدا" مؤسس المسرح الاسباني، فنهبت نفسه ميلا نحو الفن المسرحي، للتوسع ينظر: نجيب أبو ملهم موسى عبود: سرفانتيس أمير الأدب الاسباني، (دط)، مطبعة المخزون، تطوان: 1947،ص-ص24،26.

** "إيمانويل دارندا" « *Emanuel De Aranda* »: ولد في « *Bruges* » سنة 1614 م من عائلة أرغونية أسبانية الأصل، أُسِرَ في 22 أوت 1640م بالسواحل البريطانية، من طرف القراصنة الأتراك، وأُحضر إلى مدينة الجزائر، تحرر بعد سنتين من الأسر، لخص هذه التجربة في كتابه الذي ترجم إلى لغات عدة منذ أن طبع لأول مرة ببروكسل في 21 جويلية 1656 م، ينظر: « ***Relation De La Captivité et Liberté Du Sievr Emanuel De Aranda d'Aranda Jadis esclave à Alger*, Édit « 3, Bruxelles, 1662.**

*** أوفده الملك لويس الرابع عشر (1643-1715) ملك فرنسا والنافار لرحلة علمية إلى ايطاليا وصقلية واليونان لدراسة النقود بها.

(1) عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ،(ج2)، المرجع سابق، ص 232.

**** درس الأب دان بجامعة باريس وتخصص في علم اللاهوت حاز من الكلية على دبلوم البكالوريا وأصبح بعد ذلك أستاذاً بارزاً في طائفة الثالوث المقدس التي تأسست في القصر الملكي، فقام في النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي برحلة إلى شمال إفريقيا بهدف الاطلاع على أحوال الأسرى والدخول في مفاوضات افتدائهم بين سنتي 1631و1635م فكتب عن ذلك كتاباً شهيراً تحت عنوان تاريخ بلاد البربر وقراصنتها في ستة أجزاء تناول فيها تاريخ الجزائر وتونس وطرابلس، ينظر: ودان بوغفالة: المرجع السابق، ص54.



و"توماس شو" و"لــوجي دو تاســي"*Laugier de Tassy* * و"فنتــور دي بــارادي" ** *Venture de Paradis* و"بانصونال جون أندري"*** *Jean André Peyssonel* و"بونافون جان بيار" **** *Jean Pierre Bonnafont*، فعالجت قضايا متنوعة عن المجتمع الجزائري العثماني من زاويا مختلفة، خاصة قضــية الأسرى التي شغلت حيزاً كبيراً فيها؛ غير أن اغلبها أجمعت على أن الأسرى كانوا عبارة عن عبيــد لخدمــة قراصنة بلاد المغرب.

غير أن الأسرى وضعوا في مترلة أسرى حرب أكثر من اعتبارهم عبيداً؛ لأن وضعيتهم كانت جيدة وتدفع لهم أجور بصفة منتظمة[1]، ولهم حقوق عدة ساعدتهم على مزاولة أنشطتهم على نطاق واسع رغم تداخل مفهوم العبودية (الرق) والأسر في الكتابات الأوروبية والجزائرية، فالمصادر التي بين أيدينا تستعمل مصــطلح الأرقــاء ويقصد منه الأسرى المسيحيين وليس رقيق إفريقيا رغم تواجد هذا العنصر الأخير ضــمن تركيبــة المجتمــع الجزائري العثماني، لكن كان له دور هامشي في معترك الحياة آنذاك.

* *jacques Philippe Laugier de Tassy* ظهر عام 1724م بأمستردام كتاب تاريخ سلطنة الجزائر للدبلوماسي السابق ومسؤول ديوان القنصلية الفرنسية بالجزائر الذي تطرق فيه بالتفصيل إلى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجزائر التي مكث فيها مدة وجيزة لم تتعدى ستة أشهر من 1718/01/16الى 1718/07/20م فخصص إحدى عشر فصلا للايالة كلها، في الجزء الأول كتب عن مدينة الجزائر، أما الجزء الثاني كتب عن ضواحيها، وبعد سبع سنوات من مغادرة الجزائر تولى لوجي دو تاسي منصب أمين البحرية بهولندا التي نال بها كتابه رواجا كبيرا خلال القرن الثامن عشر الميلادي، فطبع إلى عدة لغات وترجم إلى الفرنسية إلى لغات أخرى كالانكليزية والألمانية والايطالية تقديرا لأهميته، المرجع نفسه، ص60.

** *Jean Michel Venture de Paradis* (1739-1799م)، ولد بمرسيليا عام 1739والتحق بمدرسة اللغات الشرقية بباريس وتكون بها لمدة خمس سنوات وبعدها صار مترجما بالقسطنطينية مثل والده الذي اشتغل هو الآخر مترجما في العديد من القنصليات ببلاد المشرق انتقل إلى صيدا ومنها إلى القاهرة ثم عاد إلى فرنسا وتوجه بعد ذلك إلى المغرب ثم إلى تونس التي تولى بها منصب الترجمة ما بين سنتي 1780-1786م وعين عام 1788م بالجزائر فقضى بها عامين، واستلم منصب القنصل العام بسميرن ما بين سنتي 1793-1797م وبعدها رافق نابليون في حملته على مصر وأصبح مستشاره وهناك توفي سنة 1799م، ينظر: المرجع نفسه،ص61.

*** (1694-1759م) *Jean André Peyssonel* ينتمي إلى عائلة نبيلة في منطقة بروفانس بالجنوب الفرنسي، ولد بمرسيليا وتعلم بها وزار في صغره منطقة المسيسبي ومصر وبعدها توجه إلى باريس فأتم دراسته بها وتخرج طبيبا ثم عاد إلى مرسيليا واشتغل بها، وأصبح عام 1723م مراسل أكاديمية باريس للعلوم، كلف عام 1724م من قبل مستشار الملك القس بينغنون بمهمة السفر إلى سواحل شمال إفريقيا فوصلها شهر ماي ومكث بها إلى غاية نهاية شهر أكتوبر من عام 1725، حيث قضى بالجزائر مدة تزيد عن ثمانية أشهر ونصف، واستمر في مهنة الطب بعد عودته واستقر بإحدى الجزر الأمريكية حتى مات بها، ينظر: المرجع نفسه، ص68.

**** *Jean Pierre Bonnafont* (1803-1883)، كان عضوا في جمعية أهل الآداب، وكان الطبيب الرئيسي للجيش الفرنسي الذي التحق به عام 1827م كجندي بسيط وبعدئذ تولى مهمة الجراحة العسكرية ومنح لقب ضابط شرف، رافق الحملة الفرنسية على الجزائر وبقي بالبلاد إلى غاية 1848م خلال هذه المدة خرج مع القوات الغازية وشارك في أكثر من عشرين معركة، ينظر: المرجع نفسه، ص70.

(1) علي خلاصي: قصبة مدينة الجزائر، (ج1)، (ط1)، دار الحضارة، الجزائر: 2007، ص 34.



ومن ضمن هؤلاء الأسرى من اسلم وأصبح عثمانيا ومنهم من قدم إلى الإيالة الجزائرية مسلما وهو من ذوي أصول أوروبية وهو ما اصطلح عليه بالأعلاج.

ومدلول العلج في الفترة الحديثة يعنى أسير حرب أصبح عثمانيا بحكم وظيفته[1]، والأعلاج مسيحيون أسروا في الغارات وبيعوا في الغالب إلى أحد الأعيان، وهؤلاء من السهل عليهم التخلي عن دين أبائهم واعتناق دين سيدهم الذي كانوا يرثونه في كثير من الأحيان[2]، ومنهم من اعتنق الإسلام طمعا في الانخراط في البحرية الجزائرية والإفادة من مغانم القرصنة، بدلا من أن يبقى أسيرا يعمل في التجديف أو في الحقول أو في خدمة بيوت الأتراك[3]، أما هايدو* *Diego De Haëdo* "فيعرفهم بقوله[4] :"هم المسيحيون بالدم والنسب أصبحوا أتراك طواعية..."، ولازمهم اسم المرتدين عن المسيحية في الأدبيات الأجنبية، فهم فروا من ظلم الملكيات الرجعية ومن سيطرة الكنيسة الأوروبية على جميع أمور حياتهم وأفكارهم، التي أضحى الشعب الأوروبي المتضرر الأساسي منها اقتصادياً واجتماعياً ودينياً.

تقام احتفالات خاصة بالمسلمين الجدد، فيتم إسلامهم أمام الحاكم وأعضاء الديوان ثم يطاف بهم إن كانوا جماعة في الشارع على ظهر جواد مسرج ومزين مع عزف موسيقى عسكرية بمرافقة الجنود، وتجمع لهم النقود كرمز للتعبير عن سعادة السكان بإسلامهم، وينخرط أغلب هؤلاء الأعلاج في سلك الجندية بحيث يصبح لهم راتب ثابت ويقيد اسمهم ضمن سجلات العسكر ويشاركون في غنائم البحر هذا في حالة المسلم الذي يختار الإسلام طواعية، أما من يكرهون على الإسلام فلا يحتفل بهم ولكنهم يتمتعون بحقوق الجندية[5] وإذا كان الأتراك العثمانيون قربوا الأعلاج منهم وأسندوا إليهم مناصب ذات نفوذ، حتى أصبحت لهم حظوة

---

[1] محفوظ رموم: المرجع السابق، ص 54.

[2] جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص- ص 163-164.

[3] محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، (ط2)، مكتبة دار الشرق، بيروت: 1979، ص93.

* هايدو فراي ديقودو، وتوفي بعد سنة 1612م كان راهبا بمنطقة فرومست باسبانيا وينتمي إلى طائفة سان بينيو، قضى مدة من الزمن بالجزائر بين سنتي 1578-1581م أسيرا، فكتب عنها مؤلفا ضمنه ما شاهده وما استقاه من غيره وما روي له، وقد ثمن المجلس الملكي لمملكة صقلية هذا التأليف وصادق عليه عام 1608م، وبعد عامين من هذا التاريخ أعطى الملك موافقته عليه أي عام 1610م، غير أن نشره الذي كان بمدينة أبو الوليد تأخر إلى سنة 1612م، ينظر: *Fray Diego De Haëdo:(De la Captivité A Alger), traduction: Moliner Violle, R. A, N° 06, O. D.P.U, Alger:1895,p54-55.*

[4] *Fray Diego de Haëdo : Topographie et histoire Générale d'Alger, traduit: MM. le Dr: Monnereau et A. Berbrugger, imprimer a valladlid:1870, p48*

[5] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)، (ج1)، (ط1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت : 1998، ص 150.



إلى السلطة نفسها، فإنهم لم يشكلوا خطراً على السلطة بل انصهروا وتصاهروا واندمجوا معها وهم لا يعـــدون بذلك من الجاليات الأوروبية فبمجرد إسلامهم أصبحوا عثمانيين*.

المبحث الثاني: الجاليات الدينية الأوروبية بالجزائر

لم تقتصر الجاليات الوافدة من أوروبا إلى الجزائر على التجار الباحثين عن الأرباح والفوائد المادية فحسب، أو على أسرى دفعت بهم الظروف وساقهم القدر إلى هذه الأراضي، وإنما حملت السفن رجال دين مسيحيين ومبشرين وممثلين دبلوماسيين لدولهم وممالكهم، فدخولهم إلى الجزائر كان سلميا، لأن الأيالة شهدت نشاطا أوروبيا كبيرا على سواحلها وفي مدنها الرئيسية، فكان ذلك الصراع الطويل الذي استغرق أجيـــــالا، وهذه الحرب كانت عامل تأثير رغم سلبيتها؛ إلا أنها وسيلة اتصال وتعارف، فعن طريقها عرف الجزائريون بني الأصفر أو الروم(1)، وهو ما جعلها مركز جذب للمسيحية والمسيحيين من البلدان المغاربية الأخرى.

أولا: رجال الدين

نقصد بالجالية الدينية رجال الدين المسيحيين الذين غادروا أوطانهم في أوروبا وأتوا ليستقروا على هذه الأرض الغريبة عنهم جنسا ولغة ودينا وثقافة، ومن خلال دراستنا لهذه الجالية نميز بالأيالة الجزائرية فئتين منها:

أ- رجال الدين المرافقين للجالية الدبلوماسية والتجارية، وكان عددهم قليلا جدا لا يتجاوز واحـــد أو اثنين لجالية كل دولة، أرسلتهم الهيئات المشرفة على التجارة ليرضـــوا الحاجـــات الدينيـــة والروحيـــة لمواطنيهم، وكان عملهم مقتصرا على كنائس القنصليات، فيقيمون بهـــا الطقـــوس الدينيـــة والعطـــل الأسبوعية، ويلقون العظات على أفراد جالياتهم أيام الآحاد وفي مختلف المناسبات والأعياد، فكـــان لهـــم دور كبير في الفصل في القضايا والنزاعات بين مواطني بلدهم بالاشتراك مع القنصل.

ب- رجال الدين المبشرين المشرفين على الهيئات القنصلية والمؤسسات المسيحية بالجزائر العثمانية.

والجاليات الدينية الأوروبية ليست جديدة على هذه الأرض، فقد تواجدت قبيل فترة الدراسة، فوجـــود جالية من النصارى تتشكل من الجند المرتزقة والتجار والأسرى بالدولة الزيانية تطلب حضور رجال دين ممثلين للكنيسة الرومانية لإقامة الشعائر المسيحية؛ لأن التجار يتمتعون بمعاهدة تضمن لهم حرية بناء الكنائس الصغيرة

---

*ولقد أدرجنا سابقا في هذه الدراسة الأعلاج كأحد أفراد الجاليات الأوروبية باعتبار أصولهم أوروبية؛ لكن إسلامهم واندماجهم مـــع العثمانيين جعلنا نعزف عن فكرة إدراجهم ضمن الجاليات الأوروبية، مع ذلك فكرة الولاء والتجسس والخيانة عند بعض الأعلاج تفتح باب إدراجهم ضمن الجاليات الأوروبية، ونظرا لعدم توفر المادة العلمية في هذا الجانب اكتفيت بذكرهم فقط.

(1) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)، (ج1)، المرجع السابق، ص 149.



في الفنادق التي يقيمون فيها[1]، وما يدل على ذلك ما أورده صاحب المعيار[2]:"من أن بعض النصارى جددوا كنيسة في فندقهم وعلا عليها شيء يشبه الصومعة فطلبوا بذلك فاتوا بكتاب العهد فوجدوا فيه انه لا يحال بينهم وبين أن بنو بيتا لمتعبداتهم..."، فكان رجال الدين المسيحيين يعملون على تلبية الحاجات الدينية الروحية للجاليات المدنية الأوربية بإقامة المواعظ كما أخذوا على عاتقهم رعاية الأسرى المسيحيين وهي مهمة إنسانية إلى جانب مهامهم الدينية، ويعملون على افتدائهم ويتم ذلك بمقتضى رخصة صريحة من الوالي أو السلطة المحلية حتى لا يتجاوزوا حدودهم ويتحولوا بذلك إلى مبشرين في الأوساط الإسلامية[3].

وارتبط وجود رجال الدين بالاحتلال الاسباني حين قدموا لفدية أسراهم، كما ارتبط وجود البعض منهم بالتجار؛ لكن وجودهم كان لمدة زمنية محددة وشكلوا بذلك جماعة صغيرة لها القدرة على التنقل دون الإقامة بأماكن معينة مشكلين مع القناصل اتحادات للتعاون والتنسيق الديني والسياسي، وبما أن العلاقة مع دول أوروبا لم تأخذ طابع العلاقات الرسمية بَعْد تَقدم رجال الدين المسيحيين لتولي أمر هذه المهمة الإنسانية البحتة، فبدؤا بالتوافد على الأيالة لهدفين هما: مساعدة الأسرى المسيحيين روحيا وتولي مهمة الافتداء، وهم مكلفون منتدبون بحمل الأموال التي اعتاد الرهبان جمعها من ملوك أوروبا أو من المؤسسات الدينية، مصورين حالة الأسرى في أبشع الصور التي غذت فيهم روح التعصب والحقد الصليبي مستغلين شهادات الذين حرروا؛ فقد قام رجال الدين قاموا بخدمة قضيتهم، ووقفوا موقفا جيدا خلال الأدبيات المسيحية فرجل الدين المتواجد بالبلاد المغاربية مسؤول أمام الكنيسة وأمام الشعب عن نقل الأسرى منهم من حالة العبودية إلى الحرية[4]، ولتسهيل نشاط رجال الدين الذين شرعوا في بناء مراكز صغيرة لإقامة الشعائر الدينية، وفي نفس الوقت أسسوا تنظيمات ومؤسسات مسيحية مرتبطة بمثيلاتها الأوروبية المنشأ نوردها في الآتي:

1- أهم التنظيمات والجمعيات المسيحية في مدينة الجزائر

تكفلت الكنائس المسيحية بمختلف اتجاهاتها مسؤولية كبيرة تجاه رعاياها للاعتناء جسدياً وروحياً بهم، فكانت ترسل أعضاء بعثات من السلك الديني في شكل بعثات لهذا الغرض[5]، وقد أسست تنظيمات في شمال إفريقيا، ومن أهم هذه الجمعيات التي نشطت في الجزائر خلال الفترة العثمانية:

---

(1) عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني، (ج1)، المرجع السابق، ص192.

(2) المكان نفسه، نقلا عن: أحمد بن يحيي التلمساني الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقيه والاندلس والمغرب.

(3) المكان نفسه.

(4) جون.ب. وولف: المرجع السابق، ص 214.

(5) وليم سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تع وتق: عبد القادر زبادية، (دط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر :1980، ص 131.



1-1 "التنظيم التثليثي" أو "الثالوث المقدس وافتداء الأسرى":

وهناك اختلافات حول تاريخ تأسيس هذا التنظيم فيرجعه البعض إلى سنة 1198م من قبل القديس يوحنا، وهو تنظيم فرنسي كان مقره بباريس وانتشر في مناطق متعددة(1)، ويذهب الأب "دان" إلى أنه تأسس على يد القديسين"جون دوماتا*"و"فليكس دوفالوا وأكد هايدو أن مصدر منشأ هذا التنظيم كان عن الرب وذلك عن طريق رؤية رآها كلا القسين (دوماتا ودو فالوا) رغم أن كليهما منفصل وبعيد عن الآخر، وفي 28 جانفي 1198م طلب البابا حضور كليهما مراسيم الاحتفال بعيد القديسة، وأثناء القداس رفع البابا رأسه (في روما) إلى السماء فرأى ملكاً نزل أمامه في صورة ضوء مشع يرتدي كتفية** ويحمل صليبا ويمسك بيمينه أسيراً مسيحيا وبيساره رجلا مغربيا(2)، ومن لحظتها أعلن البابا باسم الثالوث المقدس: الأب، الابن وروح القدس عن ميلاد تنظيم من اجل إنقاذ إخوانهم من الأسر والإحسان إليهم، وكان ذلك في روما ولكن مقر الجمعية أسسه دوفالو في فرنسا، وكان له ممثلون في جميع بلاد المغرب ويعرف أعضاء هذا التنظيم كذلك باسم"جمعية الثالوث المقدس" وباسم المأثورين نسبة إلى كنيسة القدس ماثورا(3).

وتوسع انتشار هذا التنظيم وبعد أربعين سنة فقط من إنشائه أصبح له أكثر من ستمائة مقراً(4)، وكان له سنة 1789م حوالي مائة وخمسين فرعاً منتشر في العالم على شكل مؤسسات وأديرة، وهي على درجة من الاختلاف في الثروة التي يملكونها(5).

---

(1) عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، (ج2)، المرجع السابق، ص 232.

* ينحدر جون دوماتا من عائلة ثرية فرنسية الأصل، تلقى تعليمه الأول في " ايكس"" *aix* "درس علم اللاهوت بجامعة باريس ومنها تحصل على شهادة الدكتوراه بتفوق، ينظر: *Fray, Diego de Haëdo: Topographie et histoire Générale d'Alger, op. cit, p 190.*

** وتعني لباس الرهبان وهو عبارة عن قلنسوة وشريط بين مثلثي الشكل يغطيان الكتف وينسدلان على الظهر والصدر إلى غاية القدمين، ينظر: حفيظة خشمون: مهام مفتدي الأسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: كمال فيلالي، جامعة منتوري، قسنطينة: 2006/ 2007، ص 34.

(2) *Fray Diego de Haëdo: Topographie et histoire Générale d'Alger, op. cit, p193.*

(3) ايروين راي: العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة(1776-1816)، تر: إسماعيل العربي، (دط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1978، ص 31.

(4) حفيظة خشمون: المرجع السابق، ص 35.

(5) عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص 214.



2-1 تنظيم عذراء الرحمة:

أسسه القديس "بير تولاسك"* (1189-1275) سنة 1218م، وهذا التنظيم إيطالي المنشأ وكان له تاريخ طويل في الافتداء من قبل ممثليهم في شمال إفريقيا، وأعضاء التنظيم ينتقلون من قرية لأخرى ومن مدينة لأخرى ليهزوا عواطف الناس ويحصلوا على أكبر قدر من التبرعات التي كانت تتضاءل باستمرار[1]، ومعظم أموالها تخصص لتحرير كبار السن والعجزة؛ لأنهم هم المتضررين نفسيا وجسديا بدرجة أكبر من الشباب الذين يملكون طاقة وحيوية أكثر لتحمل أعباء الحياة.

3-1 التنظيم اللازاري:

ارتبط هذا التنظيم باسم القديس أو الراهب "فانسان دوبول"** الذي تأسس سنة 1624، واعترف البابا به سنة 1632، ونظامه أشبه بنظام الجزويت*** [2]، ولقد تأثر "فانسان دوبول" بالحالة التي كان يعيشها الأسرى الأوروبيون الذين لم يسعفهم الحظ في نيل الفداء، لذا عمل على التخفيف عنهم إلى أن يحين فداؤهم عن طريق جمع تبرعات مالية، ولهذا سخرت نخبة من المبعوثين والمبشرين نفسها لخدمة هؤلاء الأسرى، وعملوا على إنشاء جمعية للقساوسة تحت اسم التنظيم اللازاري سنة 1633م، لأن مقرها بالكنيسة القديمة للقديس لازار بباريس[3].

وكان"فانسان دوبول" يرسل قساوسة لازاريين للإقامة في شمال إفريقيا إلى جانب القناصل وذلك بصفتهم كهان للكنيسة من أجل القيام ببعض الالتزامات والمهام تجاه أسراهم؛ لكن قنصل فرنسا بالجزائر رفض

* رجل دين ينحدر من عائلة ثرية مشهورة باسبانيا، تلقى تكوينا عسكريا وروحيا، انتقل إلى برشلونة كان يعمل على إنقاذ الأسرى المسيحيين من ماله الخاص، وكثيرا ما كان يردد بأنه يرغب في بيع حتى نفسه من اجل تخليص لخوانه من أيدي البربر المسلمين ، ينظر: حفيظة خشمون: المرجع السابق، ص 38.

(1) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 120.

** ولد فانسان دوبول وسط عائلة فلاحيه متوسطة الحال، كانت تقطن بقرية *pouy* بالقرب من داكس *Dax* التابعة لمقاطعة *casgogne* الفرنسية وكان ذلك حوالي 1581 أرسله والده للدراسة في إحدى مدارس داكس وسط عائلة يشتغل أفرادها في سلك المحاماة، وهي عائلة كومي"*comet*" وبعدها التحق بجامعة تولوز *Toulouse* لدراسة علم اللاهوت، وبعد وفاة والده لم يشأ أن يحمل عائلته تكاليف دراسته فاشتغل في التعليم ليواصل دراسته، وبعد سبع سنوات من الدراسة عين قسا بأسقفية *cgateau leveque* في 23 سبتمبر 1600 من قبل القديس فرنسيس بورد يل. للتوسع حول هذه الشخصية ينظر: حفيظة خشمون: المرجع السابق، ص41.

*** الجزويت: فرقة دينية يسوعية أسسها قسيس فرنسي يدعى انياس لايولا سنة 1534م، ساهمت في القضاء على المسلمين في الاندلس من خلال محاكم التفتيش، من معتقداتها التزام الرهبان الذين ينتمون إليها بالمحافظة على أسرارها وعدم إفشائها ولو لأعضائها، والمحافظة على سرية تعليماتها والحيلولة دون وصولها إلى أيدي الأجانب بشكل عام والأعداء بشكل خاص، ينظر الموقع الآتي: يوم 2011/11/1م *ttp://www.saaid.net/feraq/mthahb/68.htm*

(2) عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، (ج3)، المرجع السابق، ص 362.

(3) حفيظة خشمون: المرجع السابق، ص 42.



وجود كاهن بجانبه وقامت دوقة دي اجيليون بشراء مبنى القنصلية الفرنسية من عائلة فيـــاس باســـم جمعيـــة المبشرين وقدمتها مع قنصلية تونس للآباء اللازارين[1].

وكان لانتقال القنصلية من أيدي السياسيين إلى رجال الدين عواقب وخيمـــة، فالقناصل المتـــدينون لا يتسامحون في انتهاك النشرات البابوية التي تمنع بيع المواد الحربية للمسلمين، كما أن وجود اللازاريين الفرنسيين قد ضايق القساوسة الإسبان والايطاليين الذين ينتمون إلى التنظيم التثليثي وتنظيم الرحمة التي كانت تسيطر على روحانيات الأسرى خاصة بعد أن اقنع "فانسان" البابا أن يجعل من القنصل أسقفا رسميا ووكيل رسولي للبابوية سنة 1650[2]، ولقد أرسل "فانسان" أول قنصل لازاري في جويلية 1646 وهـــو "جـــان بـــارو" " *jean Barreau*" وكان محاميا في البرلمان.

وكان لتلك التنظيمات المسيحية مؤسسات وهياكل تقوم بمباشرة أعمالها منها:

- المستشفى الذي بناه رجال الدين الإسبان[3]، كان هذا المستشفى تحت إدارة ثلاثة من رجال الدين، أعلاهم رتبة الأب المدير العام الذي يتمتع باحترام كبير من طرف الجميع[4].

- وكذلك الدير الذي بني من طرف أعضاء عذراء الرحمة اشرف عليه كبير القساوسة في الجزائـــر، يســـاعده أربعة أشخاص أقل منه درجة، واجبهم مساعدة الأسرى وإقامة الصلوات والوعظ والإرشاد والتوجيه الروحي وإقامة القداس، وأوكلت إلى هذا الدير حماية الأسرى خلال الغارات الأوروبية على الجزائر خوفا من ثـــوراتهم على السلطة فكانوا يرسلون مقيدين بالأغلال اثنين في غل واحد إلى الأرياف[5].

- بالإضافة إلى المستشفى والدير كان بمدينة الجزائر خمس كنـــائس؛ واحـــدة خاصـــة بالأســـرى بســـجن الباشـــــــا، واثنتان بمحتشد (سجن) احد الخواص وكنيسة بقنصلية فرنسا وأخرى بأسقفية المدينة[6].

وكل رجال الدين يعيشون بمعزل عن باقي السكان ولا يخضعون للمعاملات المالية والأحكام القضـــائية ولا حتى القوانين المعمول بها في الايالة فكانت أحياؤهم منعزلة عن المدينة بعضها في ضاحية باب الواد والآخر خارج باب عزون أو في المرتفعات المطلة على المدينة[7].

---

(1) المكان نفسه.

(2) جون.ب. وولف: المرجع السابق، ص- ص296-297.

(3) *A. de Fontaine de Resbecq: Alger et les Côtes D'Afrique, chez Gaume Frères, Paris: 1837,p106.*

(4) *Jean – André Peyssonel: Voyage dans les Régences de Tunis & d'Alger, Présentation et notes de Lucette Valensi, Éditions la Découverte, Paris: 1987, p 254.*

(5) جيمس ليندر كاثكارث: مذكرات أسير الداي كاثكارث قنصل أمريكا في المغرب، تر وتع: إسماعيل العربي، (دط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1982، ص 104.

(6) عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، (ج2)، المرجع السابق، ص 232.

(7) ناصر الدين سعيدوني: الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، (ج4)، (دط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1984، ص 105.

ثانيا: الممثلين الدبلوماسيين

تمثل هذه الجالية وجه الدولة التي تمثلها لدى أي دولة أخرى، في حين تعتبر المعاهدات والاتفاقيات المصادر الأساسية للعلاقات الدبلوماسية، منذ القرن الخامس عشر الميلادي ظهرت الحاجة لتحديد وتنظيم وتقنين الدبلوماسية، فالعلاقات الخارجية كانت متوقفة على شخص القنصل أو(السفير).

أ- القنصل

هو موظف رسمي تعينه دولته لتمثيلها في دولة أجنبية يتولى رعاية مصالحها التجارية وحماية رعاياها المهمين، ويقوم ببعض المهام الإدارية والقضائية وكتابة تقارير عن الحركة التجارية والصناعية ومنح الجوازات...يساعده ممثلون ونواب وملحقون بموجب براءة قنصلية، ويتمتعون بامتيازات وحصانات محدودة[1].

يقيم القناصل في المدن المستقلة، حيث يتم تعينهم في المدن التجارية والموانئ الأجنبية، لضمان امتيازات الأمة وحماية التجارة والملاحة، وكذا اتخاذ قرارات بشان النزاعات بين مواطنيهم[2]، ويرجع وجودهم إلى الفترة التي سبقت فترة الدراسة فقد كان هناك قناصل تجار طبقا للاتفاقيات المبرمة مع الدولة الزيانية؛ غير أن مدة الخدمة بهذه البلاد قصيرة لا تتعدى ثلاث سنوات على الأكثر ويسمح له أن يصطحب معه كاهنا وخدماً شريطة أن يعرف احدهم الكتابة، ويبدو أنه كان لكل دولة أكثر من قنصل لاسيما في الثغور والمدن البحرية مثل وهران وهنين وغيرهما[3].

وارتبط وجود القناصل في الجزائر العثمانية بنظام الامتيازات الذي ظهر مع السلطان العثماني "سليمان القانوني"، حيث نصت المواثيق على السماح للأوروبيين دخول الأراضي العثمانية والاستقرار على أي جزء من أجزائها دون ضغط أو إزعاج للسكان، والمتاجرة بحرية، وأجازت للقناصل الإشراف على مواطنهم وحل النزاعات التي قد تنجم بينهم[4]، وبما أن السلطان العثماني قد منح شرف أول امتياز في الدولة العثمانية للفرنسيين فإنهم أول من عين قنصل لهم في الأيالة ويدعى "بارثول أ.م" سنة 1564من مدينة مرسيليا[5]، وبعده توافد القناصل إلى الجزائر، وهؤلاء القناصل لم يكونوا دائما في مناصبهم بل أحيانا يشغلها نوابهم أو ملحقين

---

(1) *Samouhi Fowa el A'Dah : Adiconary Diplomacy Andinter National Affairs , Librairive de lib , Lebanon : 1979, p 65.*

(2) *Ernest Watbled: " Aperçu sur les premiers Consulats Français dans Le Levant et les états Barbaresques ", R. A, N°16, O. D. P. U, Alger: année 1872, p20.*

(3) عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني، (ج2)، المرجع السابق، ص -ص 138-139.

(4) ليلى الصباغ: "وضع الجاليات الأوروبية في العالم العربي الإسلامي إبان الحكم العثماني"، مجلة الأصالة، ع/25، الجزائر: 1975، ص 128.

(5) وليم سبنسر: المرجع السابق، ص 139.



بهم أو رجال دين، لأن الواجب الأساسي لمن يعمل في رتبة قنصل هو فداء الأسرى، والتدخل العاجل لـــدى السلطات الجزائرية لفدائهم [1].

والتعليمات التي يتلقاها القنصل من بلاده تلزمه بالسعي الدءوب لضمان سير العلاقة بـــين البلـــدين في المنحى السليم والسلمي والابتعاد قدر الإمكان عما يشوب هذه العلاقة من تـــوتر واضـــطراب واللجـــوء إلى الحلول السلمية، ويجب اختيارهم ممن توفر فيهم الحنكة والفطنة والمهارة الدبلوماسية[2]، ويتخذ القناصـــل في العادة من الأسرى المسيحيين خدما لبيوتهم، ومن الجزائريين مرافقين معهم في أماكن العمل كمترجمين[3].

ب- أماكن إقامة القناصل

عرفت الأيالة انتشار الملكيات الخاصة التي يستغلها أصحابها مباشرة ولهم الحق في التصرف فيها حسب مشيئتهم، بيعها أو إهداءها أو تركها للورثة والانتفاع منها حسب أحكام الشريعة الإسلامـــــــية، وتقســـم الملكيات الخاصة في مجملها إلى ملكيات خاصة قريبة من المدن وملكيات تقع في المناطق الجبليـــة، فالأراضـــي الكائنة بجوار المدن والتي تعرف بالفحوص (والأهواز) وهي في الغالب بساتين للخضـــر والحبـــوب، يملكهـــا الموسرون من السكان أو الوافدون على المدينة، فكانت الدولة تسمح للأجانب بشراء الأراضي منـــها وعلـــى رأسهم القناصل الذين اتخذوا منازل في مدينة الجزائر ومدينة تلمسان وغيرها من المدن الأخـــرى، وبعضـــهم كان يقيم في الفنادق بالحي التجاري الذي يقطنه المسيحيون، وشيد القناصل في أراضي الريف منازل وحدائق على النمط الأوروبي لقضاء فصل الصيف فيها بعيدا عن المدينة المكتظة بالسكان فاختاروا مقر إقامتهم خـــارج باب الواد، وفي مرتفعات مولاي لحسن وخارج باب عزون[4].

ومن خلال دراستنا لنوعية القنصل في الجزائر نستطيع أن نحدد نوعين من القناصل:

- القناصل التجاريين المدنيين الدنيويين: وهؤلاء يبذلون كل ما في وسعهم لتسير الأمور بـــين البلـــدين بسلام، ويغضون الطرف عن التجار مادام في ذلك تحقيق ربح.
- القناصل الدينيين: هذا النوع من القناصل لا يتسامحون مع التجار في انتهاك النشرة البابوية التي تمنع بيع أي نوع من المواد الحربية إلى الكفار(المسلمين)، وقادوا أنفسهم إلى الصعوبات لسعيهم إلى فدية كل الأسرى فورطوا أنفسهم في ديون مالية نظرا لسوء إدارتهم[5].

---

(1) حنيفي هلايلي: "التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، ع/ 24، قسنطينة، 2007، ص 273.

(2) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 133.

(3) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)، (ج2)، (ط1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت : 1998، ص 150.

(4) ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، (ط1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت:2001، ص 48-49.

(5) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص 197.



وقد اختلفت مرتبات القناصل كل حسب دولته، وقد كانوا يتلقونها من موفديهم ومن دولتهم: فمثلا قناصل فرنسا بالجزائر وبلاد الشام كانوا يتقاضون راتبهم من غرفة التجارة المرسيلية لاستفادتها من إشرافهم على معاملاتها التجارية(1)، وقناصل انجلترا يتقاضون رواتبهم من شركة المشرق(2)، وأحيانا لا تدفع هذه الشركة رواتب قناصلها بل خزينة الدولة تضع له راتبا ثابتا يقدر بأربعمائة جنيه سنويا، بالإضافة إلى النقود التي يأخذها لتقديمها "هدايا"، وكثيراً ما تخلفت شركة المشرق عن دفع رواتب قناصلها ومن ذلك القنصل "جيمس فريزل" الذي كان راتبه تحت مسؤولية شركة المشرق قد دفع له سنتين فقط، و لم يكن للملك آنذاك سلطة تجبر الشركة على دفع رواتبه المتخلفة، فاتخذ القنصل الانكليزي من الرسوم القنصلية دعما له(3).

وشكلت الأزمات التي عرفتها الأيالة مع الدول الأوروبية عثرات في طريق السلم بين الطرفين وبقاء هذه الدول لفترات طويلة دون قناصل، ومن ثم نشبت خلافات حول فهم وظيفة القنصل:

– فالجزائريون يرونه رمزا لدولته في أمور متفق عليها بدقة، من نظام وتجارة وأسرى وضرائب ورسوم مع مراعاة سلوكه في إطار التفاهم والتعاون.

– أما الأوربيون فينظرون لهذا المنصب نظرة مغايرة، فهو تاجر أولاً ودبلوماسي ثانياً، لذا كان المنصب يباع ويشترى في انجلترا وفرنسا، فكثيراً مَّا يحدث أن القنصل الرسمي لا يقيم ولا يزور بلد تعيينه(4)، وإنما يستثمر وظيفته عبر وكلاء له ونواب أو مبعوثين من قبله.

وبسبب هذا الاختلاف في المفهوم الذي كثيرا ما تجسد على ارض الواقع فلم تطل مدة إقامة القنصل على الأراضي الجزائرية، وحاولنا إعطاء مدة تقريبية حول فترة إقامة القنصل من خلال مدة بقاء القنصل في منصبه، وكحد أقصى عشرين سنة وأقله بضعة أشهر مع تواجد ثلاثة قناصل في السنة الواحدة، ولعل أهم مؤثر في تواجدهم إنما قد يرجع إلى التطور البطيء لهذه الوظيفة والتفريق بين مصالح البلد ومصالح الشخص التي لم تتضح معالمها بقوة إلا مع الثورة الفرنسية (1789م)، كما أن روح التعالي والترفع لدى هؤلاء الأوروبيون في تعاملهم مع الناس كان لها دور في عدم التفريق بين مصالح البلد والشخص، إضافة لشعورهم بنوع من الضيق والحرمان خاصة الجانب المالي مقارنة مع وضعية زملائهم في باقي الأقاليم العثمانية، وانعكس هذا بوضوح في مراسلاتهم مع حكوماتهم(5)، وكل هذه الشحنات الضاغطة تجتمع في شخصية القنصل لتختلط الأوراق الشخصية مع المهمة الخاصة.

---

(1) *Albert Devoulx: Les Archives du Consulat Général de France A Alger, Bastide Libraire Éditeur Place Du Gouvernement, Alger:1865, p26.*

(2) عبد القادر نور الدين: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، (دط)، دار الحضارة، الجزائر: 2006، ص 144.

(3) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص–ص 257- 305.

(4) جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790–1830)، المرجع السابق، ص- ص 18-19.

(5) المرجع نفسه، ص 20.



خاتمة الفصل

اختلفت دوافع وظروف تواجد الجاليات الأوروبية بالجزائر خلال الفترة العثمانية بين دافع اقتصادي وآخر اجتماعي وثالث سياسي، ولا شك أن تواجد هذه الجاليات مرتبط بعوامل وأسباب أخرى كون المدن التي حلت بها هذه الجاليات الأوربية كانت مراكز لهجرات سابقة للعهد العثماني، ولها أهمية حضارية خاصة المدن الساحلية التي سهلت أنشطتهم المختلفة.

فالجالية هي تلك الجماعات التي اصطلح عليها خلال الفترة قيد الدراسة اسم الدخلاء وهو أحد المصطلحات العثمانية التي أطلقت على الأجانب الأوروبيين الذين تواجدوا بالإيالة لأسباب مختلفة وبمراتب مختلفة. فكان من فئاتها الأسرى، ورجال الدين والقناصل والتجار وقد ظلت حتى أواخر فترة الدراسة محافظة على توضعها الإثني ضمن فئة الدخلاء الأجانب داخل المجتمع الجزائري، رغم ذلك فإنه كان لكل عنصر في طائفة الجاليات مهمة ملزم بالقيام بها بالنظر لأهمية ونسبة تعداد كل واحدة منها.

كانت الجالية المدنية أكثر تواجد بالأيالة من العدد لأنها ضمت أكثر من عنصرين نشيطين بالمدينة الجزائرية، وهما التجار والأسرى وكانا بارزيين من خلال الأنشطة التي مارسوها، خاصة التجار سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، بينما الأسرى كانوا مهمين من الناحية العملية لأن تعدادهم الكبير جعل من تواجدهم الانتشار الواسع.

أمَّا الجالية الدينية فقد كان تواجدها قليل جدا؛ لأنها تضم عنصرين مهمين من حيث النوع والمهمة المكلفين بانجازها وهما: رجال الدين والممثلين الدبلوماسيين، فهم مسؤولون عن رعايا دولهم بالأيالة الجزائرية، فالقنصل الفرنسي مكلف برعاية شؤون الأمة الفرنسية بالأيالة مع ثلة من المساعدين له مع بعض رجال الدين، لذا كان دورهم أكثر اتساعا في العلاقات الدبلوماسية أكثر من التجارية.

رغم انتشار الجاليات الأوروبية في المدن المختلفة فقد شكلت طبقة اجتماعية موحدة ذات نسق اثني ديني يصعب على الدارس الفصل بينها وتتبع حراكها، وهذه إحدى الخصائص التي ميزتهم عن غيرهم.

الفصل الثاني: العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الأوروبية إبان العهد العثماني

مقدمة الفصل

المبحث الأول: مميزات الدبلوماسية الجزائرية إبان العهد العثماني

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال العهد العثماني

المبحث الثالث: نتائج الوجود الأوروبي على الأيالة الجزائرية

خاتمة الفصل

مقدمة الفصـــل

أثار تواجد جاليات أوروبية بالجزائر منذ بداية العهد العثماني ردة فعل من قبل السكان المحلـــيين ممـــا صعب مهمة السلطة العثمانية الجديدة إرضاء جميع الأطراف، وهو ما زاد في شعور الأهالي ورجـــال القبائـــل والأعراش بفقدان نفوذهم وسلطتهم السياسية التي تمتعوا بها من قبل، وحتى يصبح وجود الجاليات الأوروبيـــة بالأيالة الجزائرية شرعياً، انطلقت الجالية الدبلوماسية إلى عقد اتفاقيات سلم وتجارة مع حكام الجزائر، مستندة في ذلك إلى نظام الامتيازات الذي أقرته الدولة العثمانية على كل أقاليمها.

وقد لعب التسامح الذي أبداه أهل الجزائر وسلطتها اتجاه الجاليات الأوروبية، وغير الأوروبيـــة عـــاملا أساسيا لدخول السياسة والاقتصاد الجزائري لتمكنها من العلاقات الدبلوماسية للايالة سواء علـــى المســـتوى الداخلي أو الخارجي.

واتخذ وجود الجاليات الأوروبية بالجزائر طابعاً رسمياً، بوجود قنصليات وممثلين دبلوماسيين، اســـتنفذوا كل الوسائل و الطرق اللازمة لإبقاء العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الأوروبية في سلام وأمـــان بعيـــدة عـــن الحروب والخلافات، وهذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل مركزين على الكم العددي للمعاهدات المبرمـــة بين الجزائر وأوروبا، مع إبراز دور هذه المعاهدات على الجزائر داخليا وخارجيا ودراســـة النشـــاط الســـري للجاليات الأوروبية ونتائجه وانعكاساته وتأثيره على الصعيدين السياسي والعسكري للأيالة الجزائرية.

المبحث الأول : مميزات الدبلوماسية الجزائرية إبان العهد العثماني

قبل التطرق إلى العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الأوروبية لابد من ضبط مصطلح الدبلوماسية.
فهي تعد إحدى الركائز الأساسية للدولة، بحيث تضم كل وسائل الاتصال التي تستخدم في تسيير العلاقات وتنفيذ السياسة الخارجية، وهي قديمة قدم الإنسان اعتمدتها المجتمعات البشرية القديمة كطريقة لتنظيم العلاقات فيما بينها على أُسس تكفل لها التعايش المنظم والمستقر والتبادل المثمر[1].

ويمكن تعريفها بأنها عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها، وعادة ما يطلق على المؤسسة التي تتولى مهمة التمثيل الدبلوماسي اسم البعثة أو القنصلية أو السفارة، وتحدد مرتبة هذه البعثة بحسب الأهمية التي تكتسبها العلاقات الدبلوماسية لدولة ما مع دولة أخرى[2].

ويعرفها ريفيير (*revier* 1866):" بأن الدبلوماسية هي علم وفن وتمثيل الدول والمفاوضة"[3]، ونلحظ أنها بهذا المفهوم علم يرافقه الإبداع والحنكة لدى الممثل الدبلوماسي.

وانطلاقا من هذا المعنى فمصطلح العلاقات الخارجية للجزائر أدق من مصطلح الدبلوماسية الجزائرية الأوروبية انطلاقا من الوثائق والأرشيفات التي تزخر بالمراسلات الدبلوماسية الجزائرية الأوروبية [4].

أولا: الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية

تعرف الامتيازات بأنها تلك الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية في القرنيين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، وتعد العمود الفقري لوجود الجاليات الأجنبية في الجزائر وفي سائر الإمبراطورية العثمانية لأنها الأصول التاريخية التي اعتمدتها الجاليات الأوروبية في علاقاتها الدبلوماسية وفي تجارتها، ولقد نصت تلك المواثيق على السماح للأوروبيين دخول الأراضي العثمانية، والاستقرار في جزء من أجزائها دونما ضغط أو إكراه على السكان المحليين والمتاجرة في مدنها وموانئها والتنقل بين أقاليمها[5].

وترجع بوادر نظام الامتيازات إلى تلك المراسلات بين السلطان العثماني "سليمان القانوني" وملك فرنسا "فرنسيس الأول أو فرانسوا الأول"، وذلك أن شارلكان ملك النمسا كان في آن واحد ملكا لاسبانيا والبلاد المنخفضة (هولاندا)، وإمبراطوراً لألمانيا وحاكما لجزء عظيم من ايطاليا الجنوبية، وكانت جمهوريتا جنوه وفلورنسا تابعتين إليه، وجمهورية البنادقة طوع أمره ومدينة وهران بإقليم جزائر الغرب تابعة له-أيضا-

---

(1) صالح بن القبي: الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم ومحاضرات أخرى، *éditions amep*، الجزائر: د س ط، ص80.

(2) كمال بن صحراوي: دور يهود الجزائر الدبلوماسي في أواخر عهد الديات، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: دحو فغرور، المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي، معسكر :2008/2007م، ص- ص 68-69.

(3) محمود عبد ربه العجرمي: الدبلوماسية (النظرية والممارسة)، (دط)، د دار، دس: 2011م، ص 08.

(4) جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر: 1994، ص43.

(5) ليلى الصباغ: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني، (ج1)، المرجع السابق، ص195.



وكذلك جزيرة منيورقة، وجزيرة صقلية، حيث كانت كل أملاكه محيطة بمملكة فرنسا من جميع جهاتها ألا من جهة البحـــــر، ولذلك سعى ملك فرنسا في التحالف مع دولة آل عثمان على محاربة شـــارلكان لتحاربـــه الدولة العلية..."[1].

فأرسلت فرنسا أول سفرائها لبلاط الدولة العثمانية في 06 ديسمبر 1525م، وقـــد قابلـــه الســـلطان العثماني باحتفال زائد وأجزل له العطايا بعد أن عرض عليه السفير مطالب ملكه، ووعده السلطان بمحاربة المجر لحماية فرنسا[2]، ومنذ هذا التاريخ بدأ التغيير في سياسة الدولة العثمانية من لغة السيف ودفع الجزية إلى لغـــة المحادثات الدبلوماسية العثمانية الأوروبية، والموائد المستديرة وتبادل السفراء والسفارات وغير ذلك.

ويصعب على الباحث تفسير هذا الحدث؛ ليس من حيث تنـــاول الوثـــائق للموضـــوع أو الجانـــب المعلوماتي، إذ يرى البعض أنه شبه انهزام من الدولة العثمانية، بينما يرى آخرون فيه الترف والبذخ والبطر الذي بلغه السلاطين العثمانيين، فقدموا تلك الامتيازات بمثابة منة وفضل على الأوروبيين لإظهار عليّة الدولة، ولقـــد أثارت هذه الاتفاقيات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية تساؤلات كثيرة ونِقاشات طويلـــة ودراســـات واسعة في جميع الأوساط العلمية، كونت مع الزمن أدبا تاريخيا وحقوقيا ضخما.

ويلاحظ أن التجارة كانت الدافع الأول لإقامة علاقة سلم وود بين الطـــرفين العثمـــاني والأوروبي، لأن معاهدة 1535م ليست نظاما جديدا يحدد أوضاع الأوروبيين في الفضاء العثماني، وليست هي الأساس الـــذي استندت إليه الدول الأخرى لتنسج معاهداتها على منواله، وإنما هي في الواقع تكرار لكثير من بنود وردت في صك يرجع لسنة 1521م مع البنادقة، وتشابهت في الكثير من فقراتها مع وثيقة سنة 1528م* مع الكـــاتلانيين والفرنسيين[3].

وهذه الوثيقة التي أعطت عهدا للأجانب من أمان وحرية في الدين وكيان شبه مستقل داخـــل جســـم الإمبراطورية العثمانية، فحركت الطرف المسيحي الأوروبي وأسالت حبره، في حـــين صـــمت عنـــها العـــالم الإسلامي في مؤلفاته التي عاصرتها، ولم نلمح ردود فعل اجتماعية نتيجـــة لهـــذا التقـــارب والتعـــايش بـــين الطرفيـــــن، في حين نجد بعض المشادات والخلافات التي كانوا يحتكمون فيها إلى القضاء الإسلامي.

---

[1] محمد فريد بك: المرجع السابق، ص208.

[2] ماجد بن صالح المضيان: اثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية(1520-1924)، إشراف: عبد الله بن عمر الدميحي وجميـــل عبد الله المصري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية: 1995، ص62.

* ينص البند الأول في هذه المعاهدة على حرية التجارة للطرفين، والبند الثاني يشير إلى حرية البيع والشراء، والى مساواة الطرفين في دفع الضرائب، والبند العاشر حول فك الأسرى والعبيد، والبند الحادي عشر عن معاملة مراكب الطرفين لبعضها البعض، والبند الثالث عشر حول غرق مراكب الطرفين، والسابع عشر حول تصديق المعاهدة، ينظر: ليلى الصباغ: الجاليات الأوروبية في بـــلاد الشـــام، (ج1)، المرجع السابق، ص 209.

[3] المكان نفسه.



فالمعاهدة إذن امتياز حصلت عليه فرنسا لصالح الأمم المسيحية جمعاء ومن أهم بنوده [1]:

البند الأول: قد تعاقد المتعاهدان بالنيابة* ...على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما وفي جميع الممالك والحصون والمدن والموانئ والثغور والبحار والجزائر وجميع الأماكن المملوكة لهم الآن...

البند الثاني: يجوز...البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع الغير ممنوعة الاتجار فيها....بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد العثمانية ما يدفعه الأتراك....بدون أن يدفع أي الطرفين عوائد أو ضرائب أو مكوسا أخرى.

البند السادس: لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية أمام القاضي....

البند الرابع عشر: لو هرب احد الأرقاء المملوكين لأحد العثمانيين واحتمى في بيت أو مركب أحد الفرنسيين فلا يجبر الفرنساوي إلا على البحث عنه في بيته أو مركبه ولو وجد عنده يعاقب الفرنساوي بمعرفة قنصله ويرد الرقيق لسيده، وإذا لم يوجد الرقيق بدار أو مركب الفرنساوي فلا يسال عن ذلك مطلقا.

وقد اشترط ملك فرنسا أن يكون للبابا وملك انكلترا أخيه وحليفه الأبدي وملك ايقوسيا** الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة، لو أرادوا بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان العثماني ويطلب منه اعتماد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضى من اليوم.

إذاً من خلال بنود وثيقة الامتيازات الممنوحة للفرنسيين نجد أن أهم الأمور التنظيمية للتجارة شملت الرسوم الجمركية كالإعفاء وحماية السفن والتجار والبضائع، مع تحديد السلع المسموح المتاجرة بها والممنوعة،أما فيما يخص الإقامة فتضمنت تنظيم إقامة الرعايا من حرية تنقل، وطرق الفصل في المنازعات التي قد تحدث بين الجاليات والأهالي مع تحديد حقوق السفير والقنصل ومن يعمل معهم من المترجمين والخدم، بالإضافة إلى حرية العبادة للجاليات.

فنظام الامتيازات ليس نظاما جديدا للأجانب، وإنما قديم أدخلت عليه بعض التعديلات نتيجة لتطور العلاقات بين العالم العثماني والأوروبي، فالدوافع التي أدت إلى إيجاد مثل هذا النظام منذ القديم حتى إلى عهد الدولة العثمانية كانت بسبب بعض الامتيازات الحقوقية والتجارية التي مُنحت للمدن الايطالية في نطاق الدويلات الصليبية، والإمبراطورية البيزنطية أُدرجت في إطار خدمات أو مساعدات حربية***.

---

[1] محمد فريد بك: المرجع السابق، ص، ص، ص224،226،229.

* الوثيقة وقعها الباب العالي بالنيابة عن السلطان سليمان القانوني والسيد لافوري سفير فرنسا بالأستانة، ينظر: ليلى الصباغ: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، (ج1)، المرجع السابق، ص 209.

** ايقوسيا ويسميها الانكليز سكوتلاندا وهي الجزء الشمالي من أراضي المملكة المتحدة، ينظر: محمد فريد بك: المرجع السابق، ص229.

*** منح سلطان مصر للويس التاسع ملك فرنسا عقب معركة المنصورة خلال الحملة الصليبية السابعة(1249) سنة 1250م وثيقة تسمح بإقامة قنصلية فرنسية في الإسكندرية وطرابلس الشرق، ينظر: ليلى الصباغ: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، (ج1)، المرجع السابق، ص220.



لذا يجب علينا أن نفرق فكريا بين مضمون سيادة الدولة المتعارف عليه في الفترة موضوع الدراسة وحاليا، بحيث مفهوم الدولة الحديثة هو تعبير عن التقدم الحقوقي للدولة، والمتمثل في السيادة المطلقة على أراضيها، بحيث تسن القوانين وتعممها على جميع سكانها مواطنين وأجانب على السواء مهما كانت معتقداتهم الدينية، وبهذا المفهوم تطورت الدولة ونمت شيئا فشيئا حسب إبداع كل شعب ونضجه ومعتقداته، وفيما يخص الامتيازات الدينية التي سارت عليها الدولة العثمانية، كان مصدرها التشريع الإسلامي؛ لأن غير المسلم سيكون خارج القانون ولكن الأجنبي لا يمكنه أن يبقى عدواً فالمصالح التجارية والمطالب السياسية فرضت تنظيم وضع شرعي للأجنبي؛ لأن قانون الدولة العثمانية قانون ديني لا يمكن أن يطبق عليه. إذا فالامتيازات في الدولة العثمانية هي التعبير الايجابي عن نظام شخصية القوانين[1]، وفي هذه الحالة يصبح الأجانب من أهل الذمة، وفي هذا يقول "عبد الكريم زيدان" [2]: شاع بين الفقهاء عن الذميين "لهم ما لنا وعليهم ما علينا".

ونتيجة لتوسع الدولة العثمانية أُوجدت" مؤسسة الملة" لتنظيم التعامل مع الأقليات الغير مسلمة وفقا لانتماءاتها ومنحوها حق انتخاب رؤسائها الدينيين مع مراعاة خصوصياتهم التعليمية والقضائية، وقد انتظمت "مؤسسة الملة" ثلاث ديانات ومذاهب رئيسية من غير المسلمين هم الأرثوذكس واليهود والأرمن حتى نهاية القرن الخامس عشر؛ لأن الكاثوليك كانوا قلة بأراضي الدولة العثمانية [3].

لقد كانت الامتيازات بالنسبة للدول الأوروبية عهد أمان لهم؛ لكن هذه الجاليات الأوروبية لم تحترمها واستغلتها محرفة ومنحرفة عن هدفها الرئيسي الذي أقيمت لأجله وأصبحت بمثابة بذرة للاستعمار ووسيلة نفوذ لتثبيت كيانهم، حتى غدت تلك الاتفاقيات بمبادئها الإنسانية منافية لمفهوم الدولة وسيادتها على أراضيها وتحولت المعاهدات التجارية وعهود الأمان إلى امتياز استثنائي يحظى به الأوروبيون دون غيرهم من سكان البلاد العثمانية.

أما الامتيازات الممنوحة للأوربيين في الجزائر فقد كانت للفرنسيين بطبيعة الحال لأنهم هم أول من حصل على الامتيازات من السلطان العثماني ففي سنة 1535م صدر أمر سلطاني يقضي بالسماح للفرنسيين القيام بصيد المرجان والأسماك بخليج ستورا، على أن يسري مفعوله بالجزائر وتونس وفقا للعرف الساري آنذاك، وبناء عليه حصل المرسيليون على نشاط اقتصادي متميز بكلا البلدين، وذلك بفضل الامتيازات الإفريقية المستغلة من طرف الشركة الملكية الإفريقية، ويتمثل نشاطها في التجارة الخارجية وصيد المرجان[4].

---

[1] المكان نفسه.

[2] عبد الكريم زيدان: أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، (دط)، مؤسسة الرسالة، بيروت:1982،ص 70.

[3] كمال السعيد حبيب: الأقليات والخبرة في السياسة الإسلامية من بداية الدولة النبوية حتى إلى نهاية الدولة العثمانية (622-1908م)(1-1325هـ)، (دط)، مكتبة مدبولي، القاهرة: 2002، ص322.

[4] عبد المجيد قدور: "النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني"، مجلة العلوم الإنسانية، ع/28، وهران، 2007، ص269.

ثانيا: لمحة تاريخية عن الدبلوماسية الجزائرية إبان العهد العثماني

لقد انحصرت الدبلوماسية العالمية في القرن السابع عشر الميلادي(17) خاصة بعد صلح وستفاليا 1648م*، والتي كان لها الأثر الكبير في إرساء قواعدها والاستعاضة بكبار رجال الدولة والمجتمع لتمثيل بلادهم بدلا من رجال الدين الذين كانت هذه المهمة تنحصر فيهم في الماضي وتتميز بـ:

1- قواعدها الغامضة والغير واضحة، إذ كان النزاع على أشده فيما يتعلق بأسبقية الممثلين الدبلوماسيين، كما أن امتيازاتهم وحصانتهم كانت عرضة للانتهاك وموضعا للاستغلال وسببا للمنازعات في الكثير من الأحداث.

2 - يعد الدبلوماسي ممثلا شخصيا لحاكم بلده أكثر مما يعتبر ممثلا لحكومته وشعبه.

3 - لم يكن العمل الدبلوماسي سلكا منتظما، إذا كان الملك يختار السفراء من بين كبار رجال الدولة والمجتمع أو من التجار والقضاة، ويختارون مساعديهم من الموظفين ويدفعون لهم رواتبهم من مالهم الخاص بحيث يبقى هؤلاء الموظفين بدون عمل فور انتهاء مهمة السفير.

4 - كان الدبلوماسي هو العين الساهرة على مصالح بلاده والمساعد على استقرار التوازن الدولي، كما أنه لا يتوانى عن القيام بأعمال التجسس والتقرب من الفئات الموالية لبلاده واللجوء إلى تحريك الفتن وحبك المؤامرات وإشعال نار التمرد، مما جعله موضع الريبة والحذر فيمكن أن يفقد الدبلوماسي مركزه تحت طائلة التحدث إلى أجنبي آخر[1].

ظلت الجزائر تحتفظ بعلاقات متشعبة وقوية مع أطراف مختلفة من دول أوروبية نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام المواجه لسواحل بعض الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط، إضافة إلى حاجة الدول الأوروبية إليها بسبب قوة أسطولها الذي فرض نفسه في الحوض الغربي للمتوسط[2]، وهذا ما سمح ببروز معالم الشخصية السياسية للدولة الجزائرية خلال العهد العثماني بسبب التفوق البحري العسكري، فأصبحت الدبلوماسية الجزائرية ترتكز على خاصيتين أساسيتين، أولاهما: كل دولة لا تعقد معها صداقة وسلام تعتبر في وضع حرب مع الجزائر، وثانيهما: لا يصادق على أي معاهدة لا تعترف بتفوق الجزائر[3].

لم يكن للجزائر آنذاك تمثيل دبلوماسي دائم في الدول الأوروبية للاعتبارات التالية:

* هو اسم عام أطلق على معاهدات سلام في 4 أكتوبر 1648م في وستفاليا غربي ألمانيا بعد مفاوضات طويلة 15 ماي 1648 و24 أكتوبر 1648م، وقد أنهت هذه المعاهدات حرب الأعوام الثلاثين في الإمبراطورية الرومانية المقدسة وحرب الأعوام الثمانين، ومن أهم شروطها: التسوية الدينية: إعطاء الحرية الدينية للكاثوليك والبروتستنت والكالفنيين، وتوزيع الأراضي فاحتفظت السويد بمناطق تسمح لها بالسيادة على بحر البلطيق، واستقلت هولندا، والمقاطعات السويسرية، وتم الاعتراف باستقلال الأمراء الألمان، ينظر: نعمة غطاس: الموسوعة العربية، (دط)، د دار، دمشق: 2011، ص156.

(1) سموحي فوق العادة: الدبلوماسية الحديثة، (دط)، دار اليقظة للتأليف والنشر، بيروت: 1973، ص 13.

(2) كمال بن صحراوي: المرجع السابق، ص69.

(3) عائشة غطاس،"نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني"، مجلة الدراسات التاريخية، ع/5، الجزائر، 1998، ص117.



– الجزائري عموما لم تكن تراوده فكرة الإقامة في البلدان الأوروبية، حيث اعترضت طريقه موانع عدة منها الدينية والاجتماعية والثقافية، وكذا عدم وجود رغبة للتنقل إلى تلك الأمصار.
– كانت التجارة وسيلة لاحتكاك التجار الجزائريين بالأوروبيين، لكنها قلما كانت من نصيب الجزائريين، حيث فُسح المجال فيها للأجانب الأوروبيين.

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال العهد العثماني

استطاعت الجزائر خلال العهد العثماني اكتساب مكانة في البحر المتوسط نتيجة لتفوق أسطولها العسكري، وتمكنت من إقامة علاقات مع كل الدول الأوروبية، فكانت هذه العلاقات خاضعة لُمتغيرات الوضع المحلي والدولي وتجاذباته، وهذا ما دعا معظم الدول الأوروبية إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها والى التقرب منها، كونها الدولة الوحيدة التي التزمت الدول البحرية اتجاهها بدفع الإتاوات، وسنركز في هذا المبحث على الكم العددي للمعاهدات التي قامت الدول بإبرامها مع الأيالة الجزائرية؛ لأنها كانت اللبنة الأولى للوجود الرسمي للجاليات الأوروبية.

أولا: العلاقات الفرنسية الجزائرية

1–العلاقات الفرنسية الجزائرية من 1518–1700م

قبل أن ندرس دور الفرنسيين في العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الفرنسية علينا أن نعرِّج على العلاقات قبل القرن الثامن عشر، فقد حَقَّقت فرنسا بتعيين أول قنصل لها بالجزائر سنة 1564م مكسباً سياسياً، غير أنَّ توقيع أول معاهدة لم يتم إلاَّ مع مطلع القرن السابع عشر ميلادي رغم وجود القنصل الفرنسي بالجزائر بوقت طويل[*]، ويرجع ذلك في نظرنا إلى الإلحاق المباشر للأيالة باسطنبول (مرحلة بايلربايات (1518–1587م) أقصر عقد الاتفاقيات بين السلطان العثماني وملك فرنسا دون الرجوع للسلطات الجزائرية.

وقد حاولت فرنسا تطبيق بنود الامتيازات بالأراضي الجزائرية مستعينة بالدولة العثمانية ولكنها لم توفق، وأذعنت للأمر الواقع، وأبرمت الاتفاقيات بطريقة مباشرة مع حكام الأيالة، وتم الاتفاق على قبول القنصل الفرنسي بالجزائر[(1)].

لكن العلاقات الجزائرية الفرنسية لم تكن مستقرة بسبب حدوث أزمات مثل أزمة "سيمون دانسر"[**] الذي قام بحجز سفينة تحمل رهبان جزويت خارج فرنسا (شاطئ فالنسيا) كانوا على وشك الوقوع في

---

[*] القناصل في هذه الفترة هم موركسن (1578)، فرانسوا فيجيوفوتوه نائب قنصل (1579) ، الأب لينو (1585–1587)، جاك دوفياس (1587)، جاك أوليفي (1587–1596)، ينظر: يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والمغرب، (ج1)، (ط1)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2004، ص 253.

(1) عبد المجيد قدور: المرجع السابق، ص270.

[**] (1608-1618م) هولندي من إقليم دوردريخت بعد قدومه من مرسيليا لمدينة الجزائر، وأصبح من الأعلاج يدعى "دالي رايس" عمل في تجارة وبناء السفن، إلى أن أضحى ريس بحر إلاَّ أنَّ إسلامه كان ظاهريا، ينظر: ويليم سبنسر: المرجع السابق، ص143.



الأسْر، اتَّخذ منهم وسيلة لعودته إلى مرسيليا واتصل بملك فرنسا سِراً، وتفاوضا مقابل ذلـــك علـــى ســـلامة الفرنسيين، ولقي هذا العرض قَبولاً من الطرفين[1]، وكاعتراف من دانسر بهذا الصنيع سلَّم لحـــاكم الإقلـــيم "الدوق دوغيز" مدفعين من النحاس أُعيرا له حين كان يعمل بالبحرية الجزائرية، فردت الجزائر تجاه خيانة هذا الفرنسي بإطلاق العنان لمدافع رياس البحر مستهدفة السفن الفرنسية وأَسرِ حمولاتها ورعاياها، وعلى إثر هـــذه الحادثة كثُر عدد الأسرى بمدينة الجزائر، ولتدارك الوضع تحركت المساعي الفرنسية لحصـــولها علـــى الســـلم والأمان من حكام الجزائر.

مما سبق يتضح أن الدبلوماسية الجزائرية الفرنسية آنذاك كانت في طور التكوين فاقتصر نشـــاطها علـــى القنصلية والقنصل في إبرام المعاهدات، ويرجع أولها إلى 21 مارس 1618م ،حيث تمكن القنصل "فرانسوا شي" (1618-1624م) من عقد معاهدة ومما جاء فيها[2]:

- توقيف عمليات القرصنة ضد المراكب الفرنسية.
- إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين.
- تمتع الرعايا الأوربيين المقيمين في الجزائر بحماية القنصل الفرنسي.

إلاَّ أن توقيع هذه المعاهدة لم ينه مشكلة أسْر الفرنســـيين كنتيجـــة لازمـــة دانســـر، و إنمـــا زاد في تـــوتر العلاقـــــات، ولجأت فرنسا للتخفيف من حدة هذا التوتر باختيار أحد أعيان كورسيكا وهـــو"سانســـون نابللون " الذي أوكلت إليه مهمة إبرام الصلح سنة 1626م، حيث اشترى تلك المدافع وأعادها للأيالة ســـنة 1628م وانتهى الاتفاق باحتكار التجارة وصيد المرجان من قبل التجار الفرنسيين[3].

وإضافة إلى الاتفاقيات الدبلوماسية الجزائرية الفرنسية حصلت فرنسا بموجـــب معاهـــدة 7 جويليـــة 1640م على حق استغلال الباستيون (حصن عنابة) والسواحل الشرقية، وقعها المبعوث الفرنسي" دو كوكيل "(1673م)، وأبرز ما جاء فيها: - حرية السفن في الموانئ الجزائرية مع ضمان الأمن.

- الالتزام بدفع مبلغ سنوي كتعويض عن استغلال سواحل القل وعنابة.
- السماح بإقامة مباني للمراكز التجارية وتحصينها[4].

---

(1) المكان نفسه.

(2) جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830م)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائـــر: 1987، ص، ص 63،65.

(3) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 125.

(4) جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث(1500-1830)، المرجع السابق، ص- ص 90-91.



وانطلاقا من هذه البنود يظهر لنا جليا الطابع التجاري لهذه المعاهدة التي يتوقع منها المحافظة على سير العلاقات الجزائرية الفرنسية، إلاَّ أنَّ حملة الأميرال "دوبوفور"على مدينة جيجل سنة 1664م عادت بالعلاقات إلى نقطة الصفر وأدخل الطرفين في حالة حرب(1).

وفي سنة 1665 م قاد دوبوفور حملة بحرية ثانية ضد مدينة الجزائر وشرشال لتغطية الفشل السابق، وفي سنة 1666م وقع الطرفان اتفاقا مؤقتا لنهاية المشاكل بينهما، واتفقا على تبادل الأسرى، وأعلن هذا الاتفاق ارجحية القناصل الفرنسيين على غيرهم من قناصل الدول الأوروبية الأخرى، واستأنف الباستيون نشاطه(2).

لكن فرنسا لم تكن مخلصة في هذا الاتفاق الذي قبلت به مؤقتا بسبب انشغالها في حروب القارة الأوروبية، وساعد القنصل الأب"جان لوفاشي" (1673-1684م) على تحسين العلاقات، وكان موضع ثقة الدايات الذين قدروا رغبته في إحلال السلام بين البلدين، فسعى لإيقاف حملة فرنسية أخرى سنة 1683م؛ غير أنَّ فشله في هذه المساعي الحميدة عرضه للموت رفقة أربعة وعشرين من أبناء جلدته وضعوا على فوهة مدفع* ، لتعود فكرة السلام تلوح في الأفق والتي نادى بها التجار وأرباب المال وعلى رأسهم "دينس ديسو" دبلوماسي محنك يعرف لغة التفاهم مع الجزائريين، حيث أدرك أنَّ الصراع مع هؤلاءِ البحارة يعرقل التجارة، وقد نجح في عقد معاهدة مع الدَّاي"حسن ميزومورطو" سنة 1684م على يد سفارة جزائرية في فرساي أضيف إلى بنود المعاهدة السابقة تُخلي مسؤولية القنصل الفرنسي عن ديون مواطنيه على أن يطبق الصلح لمدة عام(3).

وقد عالجت المعاهدات الفرنسية الجزائرية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين النقاط الآتية:

- مراقبة الامتيازات.
- وقف الأعمال العدائية ضد السفن والرعايا الفرنسيين.
- إطلاق سراح الأسرى وإجراءات الافتداء.
- صلاحيات القناصل الفرنسيين وامتيازاتهم.
- حماية رجال الدين الكاثوليك.
- التجارة الفرنسية و النقل البحري للبضائع(4).

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، (ج2)، (ط1)، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر : 1982، ص11.

(2) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص129 .

* يسمى اليوم بمدفع "بابا مرزوق"، لازال هذا المدفع محفوظا بدار الصناعة بمدينة بيرست الفرنسية ضمن غنائم فرنسا التي استولت عليها عند الاحتلال سنة 1830م، ينظر: عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، (ج3)، المرجع السابق، ص194 .

(3) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 132.

(4) *E. Rouard de Card: Traités de la France avec les pays de l'Afrique du Nord, Paris:1906, p18.*



وتضمنت المعاهدات الدبلوماسية بنوداً متعلقة بالتجارة لاسيما معاهدات سنوات 1684-1690-1694-1698م ويشترط فيها اعتراف من قبل التجار والشركات الفرنسية حول حيازة الباستيون وتبعاتها وتشمل:

- احتكار تجارة وصيد المرجان مع السكان المحليين.
- دفع الرسوم والتعريفات الجمركية.
- دفع الديون المستحقة.
- الحق في ترميم بعض المباني.
- الحق في الحصول على السفن والزوارق.
- أمن وحرية الوكلاء التجاريين[1].

ولّما كانت وظيفة القنصل عقد السلم؛ فان التعليمات الموجهة إليهم تطلب منهم اللجوء إلى التفاهم، إذْ كان عليهم ألاَّ يعتمدوا إلاَّ على أنفسهم، وعليهم أن يخطبوا ود الحكام والمستنفذين، وألا يلجاؤا إلى التهديد إلاَّ بعد أن يستنفذوا كل وسائل المصالحة، وكان القناصل في هذه الفترة بصورة عامة من العناصر المتازة، وعلى جانب كبير من الفطنة والدراية، استخدموا الهدايا كسلاح فعال أكثر من القوة، بالرغم من ميل الطرفين إلى سياسة التفاهم، رغم مهارة القناصل فإن الخلافات لن تتوقف بسبب مشاكل الأسرى، حيث كان موقف الفرنسيين ولاسيما البحرية التجارية الفرنسية يعقِّب دوما على مشكلة تبادل الأسرى، وهذا بسبب هرب أسرى غير فرنسيين من الجزائر على متن سفن فرنسية، واشتراك عدد من الضباط والجنود الفرنسيين مع الإسبان في عمليات وهران، وقيام سفن البروفانس بنقل المؤن إلى الإسبان المحاصرين في وهران، لكن هذه الخلافات لم تتطور إلى حد الصدام المسلح[2].

2-العلاقات الجزائرية الفرنسية أواخر العهد العثماني(1700-1830م)

تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية أواخر العهد العثماني تارة بالوئام والوفاق، وتارة أخرى بالجمود والانقطاع، ورغم أهمية التاريخ الدبلوماسي المشترك بين فرنسا والجزائر فقد بقيت هذه العلاقات يكتنفها الغموض لكثرة الصراعات، وقد حاولنا في هذا العنصر دراسة دور الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية لأننا نعتقد أن لها أثرا على مجريات تاريخ البحر المتوسط.

وخلال القرن الثامن عشر الميلادي بدا واضحا استجابة فرنسا لنصائح قناصلها العاملين في الميدان، بعدم تعكير صفو التجارة بالحرب، وضرورة الفصل على أرض الواقع بين السياسة والتجارة، كما تم في العهود والمواثيق، فهؤلاء القناصل هم المتضررون من أي احتكاك أو اصطدام قد يتسبب فيه رعاياهم، وأي خطا منهم قد يؤدي بحياتهم أو يعرضهم لعقوبات قاسية، و كتب في ذلك القنصل لومير (1732-1735)[3]"...أنت

---

[1] *Ibid, p20.*

[2] محمد خير فارس: المرجع السابق، ص133.

[3] المرجع نفسه، ص134.



عندما تريد أن تبين لهم (حكام الجزائر) الأمور برفق يفرضون عليك الصمت، وإذا عرضتها بقوة يصـــرخون كبائعات السمك دون أن يكون لك وقت للاستفسار، وعندما تطالبهم بما نهبـــوه مستشـــهدا بالمعاهـــدات يجيبونك: ما أكل أكل، عندما تطبخ دجاجة ويبعثر الريح ريشها، كيف يمكن جمعها...".

وكتب القنصل لومير كذلك حين اقتيد إلى السجن إلى رئيس بلدية مرسيليا "...إذا كـــان لي أن اغتـــر بالظواهر فليس لكم أن تخشوا شيئا بالنسبة للراية الفرنسية وسلامة التجارة، إن ثقـــل العاصـــفة لم يقـــع إلاَّ علـــــي، ولكني في تعاستي اعترف بفضل العناية الإلهية التي حمت مصالح الأمة العامة، إنَّ العبء ليكون ثقيلا لو لم يكن لديَّ ولدى الآخرين القدرة على تحملـــه..."، فبفضل هذه السياسة الحكيمة تحســـنت العلاقـــات وازدهرت التجارة الفرنسية، ولكن رغم مهارة الممثلين الدبلوماسيين إلاَّ أنَّ الخلافات ظلت مستمرة، وطُبـــع هذا القرن بمسحة اقتصادية موسعة، وما يدل على ذلك عقد سبعة وعشرين معاهدة تجارة وامتيازات خـــلال قرن من الزمن؛ بل وصلت براعة وقدرة هؤلاء القناصل والمبعوثين إلى سلطة البايليك كاتفاق بين "حسن باي" بالنيابة عن ديوان الجزائر مع "دي مارل" في 15 جويلية 1717م نُظِّمت فيه التفاصيل الدقيقـــة للمعـــاملات التجارية[1].

ومن بين المحنكين السياسيين المبعوث"جان أنطوان فالبير" (1763-1773م) الذي استطاع كسب ثقـــة الدَّاي ومودته فحصل منه على إذن لشحن كميات كبيرة من الحبوب لم يكن يسمح بشحنها لأحـــد، وقـــد رفض الدَّاي الإصغاء لمندوبي الدول الأوربية، وبخاصة انكلترا الذين كانوا يوغرون صدره ضد فرنســـا وحـــتى انطلاق الثورة الفرنسية (1789م)[2] تكون يدٌ الفرنسيين قد أخذت على اســـتيراد الحبـــوب ومســـتلزماتهم بحمولات كبيرة.

وفي سنة 1793م وقع حادث أدى إلى اضطراب العلاقة بين فرنسا والدَّاي، ذلك أن "مايفرن" أخ زوجة القنصل فالبير حكم عليه بالإعدام؛ لأنه شغل وظيفة بلدية طولون خلال الاحتلال الانكليـــزي، فهـــاجر إلى اسبانيا ثم إلى الجزائر حيث بسط الدَّاي عليه حمايته وسعى لدى الحكومة الفرنسية للعفو عنه مبينا أن هذا العفو هو المكافأة الوحيدة التي يطلبها كثمن لخدماته، وسعى فـــالبير لإقنـــاع حكومتـــه بالاســـتجابة لالتمـــاس الـــــدَّاي، ولكن تدخل فالبير جعله موضع شك لدى حكومته، فتمسكت الحكومة الفرنســـية بموقفهـــا فغضب الداي، فأوعز إلى باي قسنطينة بوقف كل العلاقات التجارية مع وكالة افريقية ورفض الهدايا الثمينـــة التي كلف فالبير بتقديمها إليه، وأخيرا تخلت حكومة الإدارة عن موقفها وتساهلت في موضوع مايفرن ومنحته مبلغ كتعويض عن ممتلكاته المصادرة، وعندما تغيرت نظرت الدَّاي إلى مايفرن و لم يعد راضيا عنه سمح لحكومة الإدارة للثورة الفرنسية بالامتناع عن الدفع وفي هذا الجو المضطرب للعلاقات الفرنســـية الجزائريـــة اســـتفاد

[1]*F.Élie de la Primaudaie: <u>Le Commerce et la Navigation de L'Algérie</u>, Revue Algérienne et Coloniale: 1860, p46.*

[2] محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 134 .



اليهوديان بكري وبوجناح* من استغلال ممتلكات الفرنسيين خاصة عجز "الوكالة الإفريقية" عن القيام بعملها، فاحتكرا تصدير الحبوب و لم تعد حكومة الإدارة تستفيد من الجزائر إلا بواسطة هذين اليهوديين، إلا أن انتصارات نابليون التي استغلها القنصل الفرنسي سانت أندري وضخمها، كل هذا زاد في مكانة فرنسا في الجزائر[1].

وتقدم السفير العثماني إلى الجزائر ليُعلن الحرب على فرنسا اثر حملة نابليون على مصر، فجامل الدَّاي السفير العثماني والرأي العام الجزائري بإعلان الحرب على فرنسا، فتَمَّ سجن القنصل الفرنسي وموظفي القنصلية وعدد من الرعايا الفرنسيين، وكان أسرهم خفيفا وعُوملوا معاملة حسنة وأُطلق سراحهم بعد مغادرة السفير العثماني للجزائر، وفي سنة 1800م تَمَّ عقد هدنة مع الجزائر تحولت إلى صلح في العام نفسه، ابرمها "فرانسوا دوبوا تانفيل" (1800-1814م) واسترجع بموجبها المعاهدات القديمة، والامتيازات الفرنسية وفق معاهدة 1790م، واسترجاع البضائع والأموال، مع عدم أسْر رعاياهم تحت أي ظرف كان، والاستمرار في التمتع بالأسبقية على جميع ممثلي الدول الأخرى[2]، غير أن عدم إحضار "دبوا تانفيل" الهدايا المعتادة عَكَّرَ صَفو العلاقة بينهما مِمَّا جعل نابليون يهدد ويتوعد باحتلال الجزائر، غير أن جواب الدَّاي أنهى الازمة بين الطرفين بقوله:"...إذا حدث خلاف في المستقبل فاكتب إليَّ مباشرة وسَيُسوى كل شيء وديا..."[3]، وتغير هذا الموقف بعد معركة الطرف الأغر التي انهزمت فيها فرنسا أمام أوروبا، وحل الانكليز محل الفرنسيين، ولما استقرت الأوضاع في فرنسا جُدِّدت المعاهدات القديمة لكنها كانت تجارية محضة بتسيير"بيير دوفال"**

---

* بكري ميشيل كوهين المعروف باسمه المستعرب ابن زهوات، وكان صاحب تجارة أوروبا قبل أن يفتح سنة 1770م مركزا له في مدينة الجزائر، وكان هذا المركز متواضعا في البداية، ولكنه ازدهر حين انضم مع ابنه داود وإخوته الثلاثة إلى صهره نفتالي بوشناق المعروف باسمه المستعرب بوجناح، كابن زهوات كان أيضا من أسرة لها تجارة في الخارج وجاءت إلى الجزائر حوالي 1723م، وثروة بوجناح التي أصبح يتمتع بها بعدئذ فهو مدين فيها إلى التعفن والفساد الذي كان شائعا أيام الحكم العثماني، ينظر: أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، (ط3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1982م، ص14.

(1) المرجع نفسه، ص135.

(2) *E. Rouard De Card: Traités de la France Avec les pays De l'Afrique du Nord Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc Libraire de la cour d'appel et de l'ordre des avocats, Paris:1906, p82.*

(3) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص139.

** ابن ترجمان السفير الفرنسي في اسطنبول، قضى معظم خدماته في آسيا الصغرى، ويتكلم العربية بطلاقة، اعتاد منذ شبابه على الإجراءات الملتوية الفاسدة التي كانت شائعة في موانئ الشرق آنذاك، وكان هناك إجماع في موانئ البحر المتوسط على اعتباره رجلا فاسدا، و لم يكن موضع ثقة قي مرسيليا ولا في الجزائر، ودعت غرفة التجارة المرسيلية إلى التخلي عن التعامل معه، وحتى ممثلي السلك القنصلي بالجزائر والأوروبيون لا يحترمونه، وقد قاطعوه في أكثر من مناسبة، كالاحتفالات الرسمية التي كان يدعوا إليها، وقد اوحت علاقاته مع اليهود بوجود تواطؤ بينه وبينهم، ينظر: المرجع نفسه، ص151.

(1815-1827م)، ومن ذلك عقد امتياز التجارة يوم 26 أكتوبر 1817م[1] الذي زاد في تأكيد حقوق الرعايا التجار والمؤسسات الفرنسية في الشرق الجزائري، وطغى نهاية هذه العشرية على الجو السياسي مشكل ديون فرنسا فالحصار البحري وانتهى الأمر باحتلال فرنسا للجزائر.

ثانيا: العلاقات الجزائرية الانكليزية

1- العلاقات الجزائرية الانجليزية (1518-1700م)

حصلت الملكة الانكليزية "إليزابيث"* على معاهدة من السلطان العثماني"مراد الثالث"** أعطت للتجار الانكليز والبحارة امتيازات مشابهة للتي يتمتع بها الفرنسيين، وكان من المفترض أن الشركة الانكليزية العثمانية هي المسؤولة عن تعيين القناصل الانكليز في المدن العثمانية، وكان صعباً عليهم تعيين قنصل في الجزائر لعدم وجود نشاط تجاري هام في الأيالة الجزائرية، وبعد وفاة الملكة إليزابيث لم يعد التجار آمنين كما كانوا من قبل إذا ما أبحروا عبر البحر الأبيض المتوسط في اتجاههم إلى المشرق للتجارة، لعدائها مع الممالك الاسبانية؛ لكن بمجرد إعلان الملك "جيمس الأول" (1603-1625م) خليفة إليزابيث السلام مع الجزائر، انعكس ذلك بشكل مباشر على رعاياهم بالأيالة[2].

فكان طابع العلاقة الغير الرسمي بين البلدين يتأرجح بين الود تارة والحرب تارة أخرى فبنفس الأسلوب الذي سارت عليه فرنسا فانكلترا لم تقم بإبرام معاهدة سلم مع الجزائر رغم تمثيلها الدبلوماسي فقد حل أول قنصل انكليزي بالإيالة سنة 1580م لإضفاء الشرعية على الوجود الانكليزي، ويدعى "يوهان تيبتون" (*YOHN TIPTON*) وهو ثاني ممثل دبلوماسي أوروبي يصل إلى الجزائر لتعزيز التعاقد التجاري المبرم سنة

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة1830، (ج2)، المرجع السابق، ص، ص 190،185.

* إليزابيث الأولى تيودور ملكة إنكلترا (1558- 1603م)، هي ابنة الملك هنري الثامن تيودور وثالثة أبنائه الذين تولوا عرش إنكلترا من بعده، ولدت في قصر غرينتش ولاقت في طفولتها عنتاً وشدة بسبب الصراعات الدينية والدسائس السياسية، وكان أبوها قد طلق زوجته الأولى وتزوج أمها آن بولين التي أعدمت بعد ثلاث سنوات من زواجها بتهمة الخيانة، وكان طلاق الملك وزواجه الثاني من أسباب انفصال التاج الإنكليزي عن الكرسي البابوي في روما وانفصال الكنيسة الأنجليكانية عن البابوية نهائياً، ولما رُزق هنري الثامن بمولود ذكر من زوجته الثالثة وضمن للعرش ولياً للعهد هو الأمير إدوارد، أبعدت الأميرتان ماري (الابنة الكبرى) وإليزابيث عن البلاط وربيّت كل منهما تربية منفصلة، درّسها أساتذة متخصصون فأتقنت الفرنسية والإيطالية والإسبانية إلى جانب اللغة الإنكليزية، واكتسبت لقب الملكة العذراء لعزوفها عن الزواج حتى وفاتها، شهدت إنكلترا في العقدين الأخيرين من حكم إليزابيث نشاطاً استعمارياً وانتعاشاً اقتصادياً، وبإنتاج ثقافي غزير، فكانت إليزابيث محط اهتمام الكتاب والشعراء والموسيقيين وكانت تسبغ عليهم كل رعاية، ومنهم وليم شكسبير وإدموند سبنسر وفرانسيس بيكون، حتى سمي العصر باسمها، ينظر: محمد وليد الجلاد: الموسوعة العربية،(دط)، د دار، دمشق: 2011، ص413.

** ولد بالقسطنطينية في05جمادى الأولى سنة 953ه (4يوليه سنة1546م)، وكان فاتحة أعماله أن اصدر أمراً بعدم شرب الخمر الذي شاع استعماله أيام السلطان السابق، وأفرط فيه الجنود خصوصا الانكشارية التي ثارت عليه واضطروه لإباحته، وأمر بقتل إخوته وكانوا خمسة ليأمن على الملك من المنازعة، وفي سنة 1575م أصبحت بولونيا تحت حمايته، ينظر: محمد فريد بك: المرجع السابق، ص259.

[2] جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص 242.



1579م والسابق لتمثيله الرسمي، وكان يتقاضى القناصل الانكليزيين راتبهم من مسئولي شركة المشرق، غير أن أغلبهم تذمروا، ولم يريدوا البقاء طويلا في هذه الوظيفة بسبب إهمال الشركة لهم رغم أنها هي التي أوفـدتهم، وهو ما ضيق وحصر مجال عملهم بالأيالة، وقد عبروا عن هذا التذمر بلهجات شديدة، وبدا ذلك واضـحاً في مراسلاتهم[1].

كما أن استمرار عمليات القرصنة ضد السفن الانجليزية شجعتهم على فتح باب السلم مع الجزائر خاصة بعد ارتفاع عدد الأسرى بالمدن الجزائرية[2]، فقد أُسر لها مـابين سـنتي 1613- 1621م مـا يقـارب سـتين سـفينة[3]، وهو ما دفع "توماس روي" السفير الانجليزي في اسطنبول التدخل والقيام بإبرام معاهدة مع الأيالة الجزائرية في مارس 1622م نصت على: تعيين "جيمس فريزل"(1611 -1618م)* قنصلا بـالجزائر وقيامـه تحرير الأسرى الانجليز.

وبسبب الحملات الانكليزية على الجزائر تعكر جو العلاقات الجزائرية الانكليزية، وعلى إثر ذلـك قـام الجزائريين بسجن جيمس فريزل، وتحت ضغط رجال الدين والأسرى بالجزائر على الملك الانكليزي برسائلهم للتصرف حيال أوضاعهم وأوضاع قنصلهم، رضخ لرغبات رعاياه وشعبه المتضامن معهم وشكل لجنة بقيادة "توماس روي"** لحل هذه القضية إما بالافتداء أو بالوساطة الدبلوماسية.

وقد لعب الأسِيران "فرنسيس نايت"و"هنري روبسن" ***دوراً كبيراً في تغيير نظرة الانجليز للجزائـر في اتجاه مغاير للذي كانت عليه، واقترح فكرة إمكانية منافسة الفرنسيين في حصنهم ومختلف المراكز التي سيطروا عليها بالجزائر، وحتى الإحلال محلهم، وظهرت بذور نجاعة فكرة هذين الأسيرين المحررين في إرسال "ادمونـد كاسون" (1653- 1654م) باعتباره قنصل انكليزي بالجزائر لحل مشكلة الأسرى وتم توقيع صـلح بـين الطرفين لإنهاء المشكل، وخلف كاسون "روبير بـراوني" (1655- 1664م)للحفـاظ علـى السـلم بـين الطرفيـن، إلاَّ أنَّ أمد هذا الصلح لم يدم طويلا، فتم خرقه بحملة انجليزية سنة 1661م، لكن فشلها أعادهم

---

[1] المكان نفسه.

[2] *Godfrey Sir Fisher: Légende Barbaresque guerre, commerce et piraterie en Afrique du Nord de 1415 à 1830 , (E'dition 2), Traduit Et Annoté: Farrida Hellal , Office des publications universitaires ,Alger: 2000, p169.*

[3] عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجـزائر العـام، (ج3)، المرجع السابق، ص 111.

* سبقه قنصلين هما: جون اديلي (1598-1605 م) وريشارد الين (1606 -1609م)، *Godfrey Fisher: op.cit , p411.*

** من أعضائها "ليث" و"كليهام ديغباي" و"ألدرمان غروي "وكلهم أرباب مال وتجارة بالجزائر آنذاك، وقاموا بإعداد تقريرين حـول المشكل، ينظر: جون.ب.ولف: المرجع السابق، ص 300 .

*** أسير انكليزي بالجزائر ألف كتاب تحرير أو نجدة الأسرى الانكليز سنة 1642م دعا فيه إلى حرب شاملة ضد الجزائريين، وقال إن أي اقتراح بالحصار سيفشل لأن القضاء على أسطول البحارة الجزائريين سيستغرق سنوات بينما هجوم بري سيجبرهم على الاعتـراف بحقوق انكلترا، ينظر: جون.ب.وولف: المرجع نفسه، ص303.

لمسار السلام ثانية، وقد نص ما اتفق عليه على الآتي: تجديد الود والصداقة، وإطلاق سراح الأسرى الانجليز بعد دفع الفدية وعدم أسرهم مجددا، مسؤولية القنصل عن رعايا جلالة الملك البريطاني "شارل الثاني(1630-1685) المقيمين في الجزائر[1].

لكن هذه المعاهدة لم تعمر طويلا كسابقتها إذ سرعان ما تجددت الحرب سنة 1669م، واستمرت الدبلوماسية الانجليزية بين مد وجزر إلى أن استطاع القنصل "صمويل مارتن" (1674- 1680م) من التخفيف من حدة الخلاف بتقليل عدد الأجانب المسافرين على متن سفنهم تجنبا لإثارة المشاكل[2].

2- العلاقات الجزائرية الإنكليزية أواخر الحكم العثماني (1700-1830م)

تميز القرن الثامن عشر الميلادي بنوع من الهدوء والطابع الودي، ويتجلى لنا ذلك في معاملة الجزائر للسفن الأمريكية والتي كانت آنذاك تابعة للتاج البريطاني، ويقول أبو القاسم سعد الله[3] في هذا:"...لقد تمتعت السفن الأمريكية في هذا الوقت بحماية الجزائر لها ومنحها جميع الاعتبارات، ويشهد الأمريكان أنفسهم بأن تجارتهم قد تقدمت خلال هذه الفترة وأن بلادهم قد بدأت تتعرف على أحوال الشرق والعالم القديم بفضل معاملة الجزائر لها".

إذاً تحسنت العلاقات الجزائرية الانكليزية نتيجة التفوق البحري الانكليزي، واحتلال الانكليز جبل طارق، وعقب إعلان الثورة الأمريكية أقدمت انكلترا على سحب حمايتها من مستعمراتها، وبالتالي أصبحت الجزائر حرة في التعامل مع السفن الأمريكية التي كان عليها إما أن توقع معاهدة صداقة أو تواجه الحرب[4]، وتجسد ذلك فعلا بوصول القنصل الانكليزي" شارل لوجي"*إلى الجزائر حيث عمل فور وصوله تقديم تفاصيل مدعمة إلى الدَّاي عن نتيجة الحرب البريطانية الأمريكية وصرح أمامه بأن سفن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تتمتع بحماية صاحب الجلالة "جورج الثالث"(1760- 1820)، وأنه كلما عثر الرياس الجزائريون على سفينة أمريكية فهي غنيمة مباحة، ويتمنى للبحرية الجزائرية كل النجاح في أسر تلك السفن التي ترفض التمسك بولائها لصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى"[5].

---

(1) صالح عباد: الجزائر في ظل الحكم التركي1514-1830، (ط2)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر:2007، ص 128.

(2) المكان نفسه.

(3) أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، (ج1)، (ط1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت:1990، ص284.

(4) المكان نفسه.

* كان القنصل لوجي يحمل شعوراً قوياً في نفسه ضد الولايات المتحدة الأمريكية، فكثيرا ما شهد بخبرة ربابنة سفن الجزائر بالمواقع التي ينبغي أن يتجولوا فيها في عرض المحيط الأطلسي الذي انفتحت الملاحة فيه للجزائريين بعد الهدنة مع اسبانيا، لكي يمكنهم من الاستيلاء على السفن الأمريكية، ومن ذلك ما أورده سلاون من خلال سماعه للوجي وهو يعطي تعليمات لربابنة السفن الحربية ويوضح كيف يكمن أسر عشرين سفينة أمريكية إذا طبقوا توجيهاته، ينظر: ايروين راي: المصدر السابق، ص269.

(5) جيمس ليندر كاتكارث: المصدر السابق، ص16.



ونورد الآن أمثلة عن صيرورة العمل الدبلوماسي بين الجزائر وانكلترا:

- عدم استجابة الداي"محمد عثمان"* إلى إلحاحات أمريكا لعقد السلم مع الجزائر، ويقول المؤرخ الأمريكي بارنبي[1]:" إن ذلك كان بسبب صداقته لانكلترا، وأمريكا كانت آنذاك في حالة حرب مع انكلترا".

- اعتزاز قناصل انكلترا بالجزائر بالصداقة الجزائرية، فكتب القنصل "لوجي" الذي لعب دوراً في توثيق تلك العلاقات تقريراً إلى وزير الخارجية البريطانية "اللورد غرينفيل" بتاريخ 13 جويلية 1791م عن وفاة الدَّاي قائلا[2]:" توفي داي الجزائر محمد عثمان يوم 12 جويلية 1791م بين السابعة والثامنة صباحا مأسوف عليه كثيرا من رعاياه، وقد خلفه حسن الخزناجي في ظرف نصف ساعة بدون أي شغب".

إن بعض الممثلين الدبلوماسيين الانكليز يدَّعون أشياء لا وجود لها بإعطاء أنفسهم حق الأفضلية في التقدم لتهنئة الدَّاي الجديد وسجلوا ذلك في مذكراتهم وفي تقاريرهم القنصلية ربما في إطار مزاحمة الفرنسيين لنشاطهم بالإيالة، ومن ذلك ما علق عليه بارنبي حول "لوجي" فيقول[3]:"ويدَّعي لوجي أنه أول قنصل سُمح له بزيارة الدَّاي الجديد حسن لتهنئته، وأن الدَّاي عبر له عن عواطفه الودية نحو بريطانيا، وأكد دوام صلاحية جميع المعاهدات المعقودة بين بريطانيا والجزائر..."؛ لكن رغم حسن العلاقات الطيبة بين انكلترا والجزائر لم يمنع حكام الجزائر بين الفينة والأخرى من إظهار بعض مظاهر التفوق الجزائري وإشعار ممثلي الدول الأوروبية بالجزائر بحجمهم ومكانة دولهم مقارنة بالجزائر، ولو بتصرفات بسيطة تقلل من هيبة الأيالة وتنقص من قيمتها، مثل تصرفات بعض قناصل انكلترا، حين قام الداي "محمد عثمان" بطرد قنصلين انجليزيين أحدهما يدعى"فوكن"و الثاني"فريزر"، و لم يقبل الدَّاي توسط الباب العالي في السماح لفريزر بالرجوع بعد الطرد أو حتى تعويضه، ومن الأسباب التي ذكرها الدَّاي[4] لطرد هذا القنصل فريزر كان يقلقه في كل مناسبة وبدون مناسبة في طلباته الملحة على شراء القمح من الجزائر، وذلك أن هناك ثلاث دول أوروبية تتزاحم وتتنافس في ذلك الوقت على شراء القمح الجزائري وهي: انكلترا، فرنسا، اسبانيا".

ورغم طبيعة تصرفات حكام الجزائر اتجاه القناصل الانجليز؛ إلاَّ أن الدبلوماسية الانكليزية كانت تسعى دائما لحفظ التوازن في البحر المتوسط، لاعتقادهم أنهم يكسبون صداقة الدولة العثمانية في المشرق، والمحافظة

* (1766-1791م) تولى منصب الداي بوصية من سلفه الداي علي بوصبع، وكان يتولى منصب الخزناجي سابقا، فاهتم بتحصين مدينة الجزائر وبنى بها عددا من الحصون والأبراج والطبانات مثل برج السردينة والبرج الجديد عمار وأصلح مسجد السيدة بجوار قصر الجنينة الذي هدمه القذف الاسباني، ينظر: يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، (ج2)، (دط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1999، ص، ص 314،313.

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة1830، (ج1)، المرجع السابق، ص 187.

(2) المكان نفسه.

(3) المرجع نفسه، ص188.

(4) المرجع نفسه، ص 185.



عليها في الجزائر لتأمين خطوط المواصلات في البحر الأحمر والدردنيل وجبل طارق، وهكذا يضعون حداً لانتشار خطر نابليون في تلك المناطق ويعزلون الولايات المتحدة الأمريكية المتمردة عن التاج البريطاني أيضا[1].

ولكون مجتمع القناصل متواصل فيما بينه فلم تفوت انجلترا فرصة لتَظهَر لدى الدَّاي بمظهر حامية السلام الأوربي الجزائري وراعيته، فتدخلت في وساطة لأجل إبرام صلح مع الجزائر غنمت من جرائها مكاسب عديدة، ففي شهر جوان 1813م تم الصلح بين الجزائر والبرتغال بفضل مساعي القنصل الانجليزي فدفعت البرتغال 320.000 قرشا مقابل الصلح و800.000 قرشاً مقابل إطلاق سراح 400 أسير، وحمل القنصل فوق ذلك عند استلام مهام منصبه 1.200.000 بيزوس من باب الهدية[2]، مع أن انتصار انكلترا في معركة الطرف الأغر وطد مركزها في الجزائر وسمح لها بتجديد معاهدات الصلح، توجت بإحلالها محل الفرنسيين سنة 1807م.

ثالثا:دور الإمارات الايطالية والبلدان الشمالية في الدبلوماسية الجزائرية

بِتقدم القرن الثامن عشر استطاعت دول أخرى أيضا أن تعقد السلام مع الجزائر، وبذلك ضمنت عدم أسْر سفنها: كهولندا وهامبورغ والدنمارك والسويد والإمبراطورية الرومانية المقدسة والبندقية، وما يجب الإشارة إليه إن هذه المعاهدات قد ضمنت الأمان مقابل ثمن للصلح.

1- هولندا:

سار بقية المبعوثين الأوروبيين على خطى الدبلوماسية الفرنسية والانجليزية، حيث عقدت هولندا معاهدة سنة 1662م وأهم بنودها[3]: - حماية رعاياها وسفنها.

- التأكيد على أسر الهولنديين على متن سفن حربية أجنبية.
- لا يتحمل القنصل الهولندي مسؤولية أعمال مواطنيه أو تصرفات القراصنة الهولنديين.
- في حالة الحرب بين البلدين يسمح للقنصل مغادرة البلاد في سلام.

وهكذا فالهولنديين في واقع الأمر كانوا يعترفون بالدولة في الجزائر على أنها ذات سيادة، وعليه فدخولهم في صلح معها لا يعني خضوعهم لها بقدر ما يرمز إلى قوتين سعتا لعلو شأن دولتهما في أمان، كما جاءت معاهدة سنة1679م نموذجاً يحتذى به للدول الأوروبية والتي بموجبها اشترى التجار الهولنديون حرية التجارة في البحر المتوسط، مقابل دفع الإتاوة لحاكم الجزائر على شكل أسلحة حربية[4]، ووصفها القنصلان الفرنسي والانكليزي بأنها الإهانة المخجلة، وليست الجزائر تلك الدولة القوية التي تثير الرعب[5]، فكانت بذلك من بين

---

[1] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، (ج1)، ص296.

[2] أبو العيد دودو: المصدر السابق، ص62.

[3] جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث1500-1830، المرجع السابق، ص 96 .

[4] المكان نفسه.

[5] *J-J-E. Roy: Histoire de L'Algérie , tours alfred mame et fils, Éditeurs, 1re SÉRIE In=8, 1880, p132.*



معاهدات السلام التي وقعت بين الجزائر ودولة أوروبية الأكثر تعقيدا، اهتمت بنودها بكل أنواع المشاكل التي يمكن أن تحيط بالرعية الهولندية، واتفق على منح داي الجزائر مدافع وبنادق ورصاص وبارود لضمان المعاهدة والتي اكتملت شروطها بإضافة اتفاقات سنة 1680م وسنة 1681م [1] زادت في صدمة القنصلين الفرنسي والانجليزي، لكن يمكن للفرنسيين النظر قليلاً بعين الرضا مادامت المعاهدة لم تسمح للهولنديين بافتداء مواطنيها من الأسْر، وستكون هذه المعاهدة خلال القرن الثامن عشر نموذجا للدول الصغيرة التي كانت ترغب الدخول في حوض البحر المتوسط، وفي تجارة الجزائر.

وتمكنت هولندا من عقد سبع معاهدات* خلال المرحلة قيد الدراسة بين 1700-1830م وهي كالآتي[2]:

1- معاهدة سلم وتجارة سنة1712م بين الدَّاي "علي شاوش" و"أنتوني هاينسيوس" قائم مقام رئيس جمهورية الولايات المتحدة للبلاد المنخفضة(هولندا).
2- معاهدة سلم وتجارة في سبتمبر 1726م بين الدَّاي "محمد كور عبدي" والسلطة الجماعية لهولندا.
3- اتفاقية يوم 07 سبتمبر 1730م وُقِّعها مبعوث هولندا مع "محمد كور عبدي" داي الجزائر.
4- معاهدة بين داي جمهورية محمد كور عبدي والسلطة الجماعية لجمهورية الولايات المتحدة للأراضي المنخفضة بتاريخ 24 أوت 1731م.
5- معاهدة سلم بين الجزائر والولايات المتحدة للبلاد المنخفضة بتاريخ 25 نوفمبر 1757م، في عهد الدَّاي "بابا علي" و"فيلهيم الخامس نساو دوتز" حاكم هولندا.
6- معاهدة سلم بين الجزائر وهولندا بتاريخ شوال 1173هـ(26 ماي 1760م) على يدي الدَّاي "بابا علي" و"فيلهيم الخامس نساو دوتز".
7- معاهدة سلم بتاريخ 28 أوت 1816م بين الدَّاي "عمر" و"فيلهيم الأول اورانغه"، ملك البلاد المنخفضة (هولندا وبلجيكا)الدوق الكبير للكسمبورغ[3].

2- السويد:

عقدت السويد مع الجزائر معاهدتين هما:

أولا: معاهدة مع الجزائر يوم 05 ابريل 1729م قادها المبعوث"كارل ريفتيليوس"من قبل الملك السويدي "فريدريك الأول" (1676-1751) تضمنت اثنان وعشرون مادة أمضيت في مدينة الجزائر يوم 16 من نفس الشهر والسنة، وصادق عليها الملك المذكور يوم 04 نوفمبر1729م في استوكهلم، ومما ورد في رسالة الملك

---

(1) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص 340.

* في المصادر والوثائق التي استطعنا الوصول إليها تقر أن أول معاهدة في القرن الثامن عشر كانت سنة 1712م إلا إننا عثرنا على مصادقة جزائرية لمعاهدة سلام بتاريخ 15 مارس 1708م!!!!، ينظر الملحق رقم 04، ص144.

(2) مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة1830، (ج1)، المرجع السابق، ص، ص 125،119.

(3) المكان نفسه.



السويدي قوله:" وتشرفت بتسليم الداي محمد عبدي نص هذه المعاهدة المصادق عليها من فريدريك الأول سنة 1730م.."، وبعد تقديم المبعوث أوراق اعتماده يقول:" أنه الممثل الأوروبي الوحيد الذي تناول العشاء مع الدَّاي المذكور، وأكل من يده، وإنه كان يفتخر بذلك بين أقرانه الممثلين الدبلوماسيين الأوروبيين في الجزائر" ومن بين أهم ما نصت عليه[1]:

- ضمان سلامة وأمن السفن السويدية في البحر.
- تسهيل عمليات افتداء الأسْرى.
- منح القنصل السويدي حق الفصل في النزاعات التي قد تنشب بين مواطنيه.

وقد واجهت معاهدة السويد والجزائر معارضة وانتقاد مثل سابقتها الهولندية، وقد رد "كارل ريفتيليوس" بقوله[2] :" فليعلموا أن الغرض منها لم يكن المصالح التجارية، أو أية مصالح هامة أخرى؛ وإنما كان القصد منها ضمان السلامة والأمن لسفننا في المياه الاسبانية، وفي البحر الأبيض المتوسط، حيث توجد المسالك التجارية إلى الشرق...".

نستنتج من خلال ما قاله المبعوث السويدي أنه واجه انتقادات من زملائه الأوروبيين بالأيالة؛ لأنه تقرب إلى الدَّاي، وفي نفس الوقت أحس بنوع من الفخر والغرور مقابل المصالح الاقتصادية، وهو ما نستشفه من قوله بان الهدف لم يكن المصالح التجارية الجزائرية وإنما حماية تجارتهم في البحر المتوسط.

ثانيا: تم عقد معاهدة أخرى مع السويد جمعت بين السلم والتجارة بين البلدين، تم إبرامها أيام "غوستاف أدولف الرابع" (1792- 1809م) والدَّاي حسن في 25 ماي 1792م، وهي تجديد للمعاهدة الأولى[3].

3- الدانمارك:

وتواصلت مساعي الدبلوماسيين الأوروبيين، بعقد الدانمارك أول معاهدة لها مع الجزائر بتاريخ 10ماي 1746م بين الدَّاي" إبراهيم باشا"* و"كريستيان السادس" (1699-1746م) ملك الدنمارك والنرويج، وفحوى هذه المعاهدة أنها ضمت اثنين وعشرين بندا تناولت مسائل عديدة وهي:

- الملاحة البحرية: من حماية السفن إلى حفظ حقوق الرعايا وسلامتهم.
- المبادلات التجارية: فتم تحديد الرسوم الجمركية والبضائع المحظورة والمسموحة والإتاوات والهدايا.

---

(1) المرجع نفسه، ص 111.

(2) المكان نفسه.

(3) المرجع نفسه، ص114.

* إبراهيم باشا داي الجزائر ويعرف بكوجك لي إبراهيم الصغير، وهو من أصل بلقاني دامت فترة حكمه من نوفمبر 1745م إلى فيفري 1748م وهو غير إبراهيم داي الذي حكم في الفترة التي سبقته، ينظر: عائشة غطاس:"أول حلقة في العلاقات الجزائرية الدنماركية"، مجلة الدراسات التاريخية، ع/22، الجزائر: 1407هـ/1787م، ص 136.



- وضع الجالية الدانماركية بالجزائر والامتيازات المخولة للقنصل الدانماركي[1].

وعقب هذه المعاهدة أضحت العلاقات بين البلدين جيدة، و لم تتوتر إلاَّ سنة 1767م، وذلك بسبب تماطل الدانمارك في دفع ما عليها من إتاوات، وكذا محاولة سفن الدانمارك حماية السفن التابعة لإمارة هامبورغ، واشتد هذا التوتر سنة 1769م، حيث تم إعلان الحرب عليها مما كلفها خسائر كبيرة، اضطرت إلى تدخل الباب العالي لتهدئة الأوضاع. وفي الأخير رضخت الدنمارك إلى عقد معاهدة سلام أخرى مع الإيالة وقعها الدَّاي "محمد عثمان" و"كريستيان السابع" (1749-1808) ملك الدانمارك والنرويج يوم 15 صفر 1186هـ/16 ماي 1772م وكان لهزيمة الدانمارك صدى في الأوساط الشعبية، حيث علَّق عليها أحد شعراء الملحون بقصيدة "البومبة" و"ديل المارك"(الدانمارك) اخزوا جده [2].

4- الإمبراطورية الرومانية المقدسة

قامت الإمبراطورية الرومانية المقدسة بإبرام معاهدتين مع الأيالة الجزائرية هما:

- معاهدة سلم بين الدَّاي محمد كور عبدي والإمبراطور "شارل السادس" (1685- 1740) إمبراطور الإمارات الجرمانية والمجر وصقلية بتاريخ 08 مارس 1727م.

- معاهدة سلم وصداقة بين الدَّاي "محمد بكر" و"فرانسوا الأول" بتاريخ 08 أكتوبر 1748م[3].

5- البندقية

أما البندقية فقامت بعقد هدنة مع الإيالة سنة 1763م بين الدَّاي "بابا علي" و"فردينان الرابع" ومعاهدة أخرى بين الدَّاي "عمر" وملك الصقليتين "فردينان الرابع" في 03 ابريل 1816م[4].

6- هامبورغ

وقعت كذلك إمارة هامبورغ الألمانية معاهدة سلم دائمة مع الايالة في عهد الداي "محمد بكر"بتاريخ 22 فبراير 1751م، ثم ألغتها بضغط من اسبانيا[5]، ومما جاء فيها: كل الأسرى أتباع الديانة اللوثرية (البروتستانتية*) الموجودين في الجزائر سواء كانوا أسرى للبايليك أو للملاك سيتمتعون بامتياز الترخيص لهم بالذهاب إلى مترل القنصل لأداء مراسيم وطقوس الديانة المسيحية فلا يجوز للحارس باشي ولأسيادهم منعهم

(1) المرجع نفسه، ص، ص 129،130.

(2) مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، (ج1)، المرجع السابق، ص 102.

(3) المرجع نفسه، ص 97.

(4) المرجع نفسه، ص 88.

(5) المرجع نفسه، ص96.

* حركة دينية انطلقت بعد استفحال الفساد الديني في أوروبا، وتطلق على الذين لا ينتمون للكنيسة الكاثوليكية، تنطوي هذه الحركة على أفكار تحررية دينية ودنيوية وإعطاء الفرد حرية التقدير والحكم على الأمور وهو مسؤول أمام الله وحده وليس اتجاه الكنيسة قاد هده الأفكار وصاغها في قالبه الخاص مارتن لوثر (1483-1546م) ينظر : الموسوعة العربية الميسرة، (مج1)، (ط2)، الجمعية المصرية للنشر والثقافة والمعرفة العلمية، مصر : 2000، ص 499.



من هذه الصلوات[1]، ثم أبرمت إمارة هامبورغ اتفاقا آخر سنة 1764م وكان لها سنة 1778م قنصل بوهران هو"ورمباندير"[2] عمل من أجل توقيف أعمال القرصنة والأسْر.

رابعا: العلاقات الدبلوماسية بين الأيالة الجزائرية شبه جزيرة أيبيريا

1- اسبانيا

بعد صراع دام قرابة ثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا، حلَّ بمدينة الجزائر المندوبان الاسبانيان "الكونت داسبلي" والأميرال "مازاريدو". ساعدهما القنصل الفرنسي "دوكيرسي"، وعقب جلسات عديدة اتفق الطرفان في يوم 14 جوان 1786م على الصلح وقعه الدَّاي "محمد عثمان"، وتألف من خمسة وعشرين مادة مكتوبة في ثلاث نسخ باللغتين التركية والاسبانية، وبعد شهرين ونصف من هذا التاريخ أمضاها الوزير الأول الاسباني الكوندي" دي فلوريدا بلانكا"، يوم 26 أوت 1786م [3]، ومن بين ما اتفق عليه: إيقاف القرصنة، وإمكانية دخول التجار الأسبان إلى الموانئ الجزائرية، ودخول تجار الجزائر إلى موانئ اليكانت ومالقا وبرشلونة باسبانيا، كما تم تحديد الرسوم الجمركية وإيفاد قنصل اسباني إلى الجزائر يكون مسؤولا عن حل الخلافات التي تنشا بين الأسبان في الجزائر[4]،وعقب هذه المعاهدة تم تسليم وهران والمرسى الكبير للدَّاي، وتم الصلح النهائي في فبراير سنة 1792م، وخلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي دخلت السويد بزعامة قنصلها "سكولد براند" كوسيط في إمكانية عقد معاهدة للولايات المتحدة الأمريكية مع الأيالة، مثلهم المبعوث "هامفري" فبعث بأوراق اعتماده بعناية هذا القنصل وقنصل بريطانيا "ماكدونالد"، وقد اثبت مجتمع القناصل تضامنه لمساعدة بعضهم البعض[5].

2- البرتغال:

أواخر عهد الدايات أبرمت البرتغال أربع معاهدات مع الجزائر وهي[6]: معاهدة هدنة سنة 1785م بين الدَّاي "محمد عثمان" والملكة "ماريا الأولى" بوساطة انكلترا قصد الإضرار بالولايات المتحدة الأمريكية، و معاهدة هدنة في 17 سبتمبر 1793م بين الدَّاي "حسن" والملكة "ماريا الأولى"، و معاهدة سلم أخرى بين الدَّاي "حسن" والملكة "ماريا الأولى" في 28 سبتمبر 1795م، وآخر معاهدة سلم بين الجزائر و البرتغال كانت يوم 14 جويلية 1813م بين الدَّاي "الحاج علي" والملكة "ماريا الأولى".

(1) جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث1500-1830، المرجع السابق، ص198.

(2) مولاي بلحميسي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، (ط2)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر:1981، ص 138.

(3) يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، (ج2)، ص331.

(4) صالح عباد: المرجع السابق، ص171.

(5) ايروين راي: المصدر السابق، ص 93 .

(6) مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، (ج1)، المرجع السابق، ص 93.



المبحث الثالث: نتائج الوجود الأوروبي على الإيالة الجزائرية

أفرزت العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الأوروبية نتائج على مختلف الأصعدة الداخلية والخارجية للأيالة الجزائرية، فسمح التمثيل الدبلوماسي للجاليات الأوروبية بالانتشار في المدن الجزائرية وفي مختلف المؤسسات العسكرية وعلى وجه التحديد البحرية الجزائرية، غير أن نتائج هذا الوجود الأوروبي بالأيالة الجزائرية عملة ذات وجهين منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي، وهذا ما سنحاول دراسته في هذا العنصر.

أولا: التأثيرات الأوروبية على التنظيم العسكري للدولة الجزائرية

كانت مصادر تموين الأسطول الجزائري من السفن والعتاد متعددة منها ما يجلب من الدولة العثمانية ومنها ما هو محلي الصنع، وما يأتي عن طريق القرصنة، أو ما يدفعه الدبلوماسيين على شكل ضرائب وإتاوات وهدايا مقابل الصلح أو تجديده وهذا الأخير ما يهم بحثنا.

كانت البلدان الأوروبية تقدم هدايا ثمينة ومتنوعة، غير أنَّها لم تقدم الأسلحة والعتاد البحري تحسباً من أن يستعمل ضدها في يوماً مَّا، لذا وجدت الجزائر في الدول الصغيرة فرصة لوضع بند في المعاهدات ينص على: ضرورة تقديم أنواع خاصة مُعلَّمة بالتحديد من الأسلحة والأجهزة الحربية، فهولندا والدانمارك والسويد من أكثر الدول التي زودت الأيالة لفترات طويلة بالتجهيزات كالأخشاب والأشرعة والصواري ومادة البارود والقذائف والحبال والكابلات الحديدية والمدافع والكبريت والزفت وملح البارود [1]، ومع مرور الوقت أصبحت الجزائر تحدد ما تريده، ففي معاهدة مع الدانمارك لسنة 1746م قدمت بموجبها تسعين مدفع حديدي عيار اثنا عشر رطلا وأربعة مدافع هاوون أو ما يسمى بـ *MORTIERS* وخمسين مركب صاري ومائة ألف بارود، وإن خالفت الشروط المطلوبة فالدَّاي يرفض تَسلُّمها على غرار ما حدث سنة 1747م [2]؛ لكن هذه الأجهزة لا تعني تردي نوعية عتاد البحرية الجزائرية، وإنما جلبت لتحسين نوعية الخدمة والفعالية للمحافظة على مكانة الأسطول الجزائري.

كما أدخل الدَّايات عُمال أجانب من أسرى ويهود في ترسانة صناعة السفن الكبيرة ومدافعها، وكانوا يختارون من الأعلاج المهندسين الماهرين في بناء السفن إضافة إلى البحارة الانجليز مثل"وارد" و"سامسون" و"إدوارد" * الذين عملوا مُدربين للرياس الجزائريين خاصة في قيادة السفن الطويلة، وفي مطلع القرن الثامن

---

(1) صالح عباد: المرجع السابق، ص 322.

(2) *Moulay Belhamissi: Marine Et Marins D'Alger (1518-1830), (Tome1):Bibliothèque Nationale D'Algérie, Alger:1996, p51.*

* كانوا تابعين لشركة الشام أو الليفانت، حيث منحت الملكة الإنجليزية سنة 1581م مجموعة من التجار السلطات الاحتكارية للتجارة مع الدولة العثمانية لمدة 7 سنوات، والذين كونوا (شركة الليفانت)، وعند انتهاء امتياز الشركة، فإنه جدد من قبل الملكة سنة 1592م، وأخذت الشركة اسمها الرسمي (الليفانت)، وهذه الشركة كان لها الدور الهام في تجارة بلاد الشام.ينظر: عبد الرؤوف جبر القططي: دراسة في بداية الاحتلال الاستكشافي في بلاد الشام، شبكة فلسطين للحوار: 2011/10/20م، الموقع: *http://www.paldf.net*



عشر الميلادي عَرف الأسطول تطوراً نوعياً نتيجة السفن المستديرة التي أدخلت إليه بفضل القرصان "سيمون دانسر" وبعض الطرق الحديثة التي استخدمها المهندس الفرنسي "جوفرا" (1798م) أثناء فترة الوفاق الجزائري الفرنسي في العلاقات الدبلوماسية، واتَّسع مجال استعمال السفن من نوع البروتون وتعلم البحارة الجزائريين تقنية الإبحار بها من قبل الأوروبيين المتواجدين بالبلاد وهذه السفن هي نتيجة الثورة الصناعية في أوروبا[1]، وبذلك تطورت البحرية فكان القرنيين الثامن والتاسع عشر الميلاديين يُمثّلان أزهى عصورها بفضل بعض الوسائل المستقدمة من أوروبا مع المحلية الصنع.

أما فيما يخص ملكية السفن فقد كانت خاصة لبعض العناصر، ووجدت الشخصيات الأوروبية الغنية مجالاً واسعاً لخوض غمار الربح، فكثيرا من رجال البحر مثل "سيمون دانسر" و"سليمان رايس"* رأوا ضرورة التملص من خدمة الجزائريين بعد جمع المال لصالح الفرنسيين أو فرسان القديس يوحنا**.

ونلحظ مما سبق أن التنوع البشري هو الذي أعطى نظام البحرية وجوده من الشمول والتخصص في الوقت ذاته ليفرض التفاعل الحضاري مع اختلاف القدرات والإمكانيات والمواهب لتوالد رؤى جديدة، ولا يمكن القول أن قوة الأسطول الجزائري في العهد العثماني أصلها قيادات أوروبية فهذه وجهة نظر لتفنيد أسس الدولة الجزائرية الحديثة، بينما نرجع كل ذلك إلى تمازج تلك العناصر الأوروبية مع المحلية بروح عثمانية على أرض جزائرية.

وهناك نوع آخر من الفرق العسكرية وهم المرتزقة الأسبان الذين أسروا عند محاولة الإرمادة الاسبانية احتلال مستغانم وبقية الثغور الأخرى، فطُلب منهم التخلي عن دينهم وأن يحاربوا لصالح الباشا مقابل حريتهم، غير أن كل هذه المحاولات منذ مجيء العثمانيين إلى الجزائر لم تحررهم من الاعتماد على الانكشارية[2].

إذاً من خلال ما سبق ذكره يمكننا القول أن التأثير المسيحي الأوروبي على مركز ثقل الدولة العسكري، لم يجد الجو المناسب لخوض غماره، وحتى العثمانيين لم يسعوا إليه، وحتى أواخر العهد العثماني نجد في بايليك قسنطينة على عهد " أحمد باي" (1826– 1850م) أسرى أدخلوا إلى الفرقة العسكرية خاصة سلاح المدفعية، ومنهم الألماني "فندلين شولصر" الذي عمل عند باش طوبجي رفقة زميله "بيرنهارد تسابه"، وهو

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 65 .

* فرنسي من مدينة لاروشيل.

** جمعية تأسست لإسعاف المرضى من زوار القدس سنة1113م وأصبحت فرقة عسكرية زمن الحروب الصليبية (1137م) تحصن أعضاؤها في قبرص وفتحوا رودس سنة 1310م ومنها سموا بفرسان رودس ثم حطوا في مالطة سنة 1530م وسموا بعدها بفرسان مالطة، وينسبون للقديس يوحنا لمباركته لهذه الفرقة ، المنجد في الأعلام ، (ط16)، دار المشرق، بيروت : 1988م، ص 410.

[2] جون. ب. وولف: المرجع السابق، ص 109.



الآخر رقي لمنصب مدفعي و"آني"من بلجيكا، والأسيران "ايتش" و"براينتشاتاين" من إمارة هامبورغ [1] حيث عملوا في جيش "أحمد باي".

ما نخلص إليه إن التغلغل الأوروبي المسيحي في المؤسسات العسكرية الجزائرية لم يكن مقصودا أو مخططاً له، وإنما هو وليد الظروف، ولا يمكن التسليم بمقولة أن الأسطول الجزائري كان قويا بفضل العتاد الأوروبي ورياس البحر ذوي الأصول الأوروبية(الأعلاج)؛ لكن يمكن القول أن البحرية الجزائرية على النمط الأوروبي التقني الحديث نسبيا.

ثانيا: دور الأوروبيين في السياسة الداخلية للجزائر

اكتفى الأسبان باحتلال الثغور والموانئ وتحويلها إلى قلع حصينة فعمدوا لتحصين وهران بأسوار منيعة، وكانت حاميتهم تعتمد في تموينها على غنائم الغارات التي تشنها من حين لأخر على القبائل المجاورة لها، كما جذبوا إليهم عدداً كبيراً من القبائل كبني عامر وبني راشد وانشئوا فرقاً تدعى *CUODRILL DELCAMPE* تعتمد على جواسيس يدعون بالمغطسين [2]، مهمتهم جمع المعلومات الدقيقة التي تساعد الأسبان على شن الغارات على الجزائريين، وانتشروا بالغرب الجزائري وبعض مدن بايليك التيطري.

كما حاول العديد من الأسرى القيام بثورات وتمرد ضد العثمانيين بالجزائر فعند عجز رجال الدين عن افتداء الأسرى، يشن الأسرى تمردا، وهذا طبيعي فهذا " خير الدين باشا "رفض تلقي فدية جثة الدون "جوان دي بورتوموندو" زعيم تمرد فاشل قام به الأسرى، ووصل الأمر لمجيء بعض القراصنة المغامرين من إسبانيا للاتفاق على مواعيد مع الأسرى على الساحل لتهريبهم، وغالباً ما يحدث هذا في فصل الصيف هذه الفترة التي يتغيب فيها الانكشارية داخل البلاد لجمع الضرائب، فلا يبقى في المدينة أكثر من خمسة آلاف (5000) أو سبعة آلاف (7000) جندي للدفاع عن المدينة، بينما كان بها خمسة وعشرون ألفا من الأسرى فاستغل هؤلاء الفرصة وقاموا بثورات بعضها كان قريبا من النجاح والآخر اكتشف في المهد نتيجة خيانة بعضهم البعض مثل ما حدث في أوائل العهد العثماني، والذي كان من وحي الإسبان، كما حدثت ثورات عديدة ترجع لسنوات 1556، 1662، 1753، 1763م [3]، أدت إلى إراقة الكثير من الدماء وإلى الحرب في شوارع المدينة ولكن الجيش استطاع في جميع الحالات قمعها ومعاقبة الأشخاص الذين تولوا التخطيط لها.

وقد يرجع سبب فشل هذه الثورات إلى الانتماء الديني للمسيحيين من كاثوليك وبروتستانت وأرثوذكس، وعدم الثقة في بعضهم البعض، فكانوا يتكلمون لغات كثيرة مختلفة ويرتبطون بكثير من العادات والتقاليد، وهذا استنادا لما وقع لسيمون بفايفر حينما حاول الهرب مع زميل له في الأسر واكتشف

---

[1] فندلين شو لصر: قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837)، تر: أبو العيد دودو،(دط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1977م، ص، ص 67،39.

[2] محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 133.

[3] جون.ب.ولف: المرجع السابق، ص 233.



أمرهما عن طريق خيانة أسير آخر لهما يدعى "سافويار"[1] فاختلافاتهم العرقية والدينية جعلتهم يَشُونَ بأصدقائهم إلى المسؤولين عنهم.

وامتد النفوذ السياسي للأوروبيين إلى حد إثارة القلاقل في الدولة، لاسيما في عهد الاغاوات، ولأن التجار الأوروبيون لم يكونوا مستعدين للالتزام بتعليمات الحكومة الجزائرية والقيود التي كانت تفرضها التجارة بسبب أوضاع البلاد الداخلية، وعجز الحكام عن توفير الاستقرار الداخلي فقُتل "شعبان أغا" (1661-1665) بسبب تساهله إزاء تجاوز حدود المعاهدات مع فرنسا، وتوالت الهجمات الانجليزية، وعدم سعيه لردعها. وتهريب الأسرى من الجزائر، ونتيجة لكل هذا عوقب عدد من طائفة الرياس بالإعدام علنا وبحضور ممثل فرنسا الذي تقدم بشكاية ضدهم بالرغم من استمرار الفرنسيين في مهاجمة السفن الجزائرية، وتواصل تغلغل النفوذ الأوروبي في إثارة المشاكل الداخلية للايالة الجزائرية، وتجسد ذلك في الثورة الدرقاوية بقسنطينة ووهران سنة 1804 بزعامة ابن الاحرش* خلال عودته من الحج إلى بلاد المغرب على متن سفينة انجليزية مروراً بمصر، حيث استقر في جيجل، وقام بحركة عصيان بتحريض من الانجليز الهادفين لخلق متاعب للدَّاي "مصطفى" الذي اتبع سياسة مشايعة فرنسا.

كما كانت ثورة ابن الصخري أحد أبرز وجوه التدخل الأوروبي وسيطرته على القبائل المحلية وتحريضها ضد "الباي مراد" بإحاكة الدسائس والمؤامرات عليه[2]، وقد كان للمبعوثين الدبلوماسيين دوراً رئيسياً في خلخلة العلاقات، مثل القنصل الاسباني الدون "مانويل دو اسبرير" الذي عين قنصلاً سنة 1795، والذي اشتكى منه عدة مرات بسبب تدخله في الشؤون الداخلية للجزائر على خلفية هرب اثنا عشر أسيراً بينهم واحد كان يعمل لحسابه، فأعيدوا وتقدم هذا القنصل ليحتج ويطالب بعدم معاقبتهم، وبسببه قتل اثنين منهم، وفي رسالة من الداي "حسن باشا" (1791-1798م) إلى حاكم إسبانيا يؤكد فيها بقوله[3]:"...إننا نرفض تدخله في شؤوننا الداخلية ونرفض أن يحاول إعطاء دروس لنا لقد مللناه وكرهناه ونرجو منك عزله ونقله من هنا..."، كما كان هذا الأخير سببا في ثورة الأسرى الأسبان ضده وضد المساعدين له، وقد أصيب أحد القساوسة العاملين معه بالعمى نتيجة الضرب المبرح الذي تعرض له، وثاروا بدعوى أن القنصلية تماطلت في فديتهم واعتبروها السبب في عدم إدراج أسمائهم في قائمة الأسرى المفتدين، وإزدادوا عدداً بعد هروب جماعات من الحامية الإسبانية في وهران وهم ينتمون إلى مختلف الجنسيات، كانوا حوالي ألف (1000)، ولم يهدؤوا إلا عندما

---

(1) سيمون بفايفر: المصدر السابق، ص24.

* هو ابن عبد الله البودالي من المغرب الأقصى شارك إلى جانب الجيش المصري أثناء حملة نابليون على مصر سنة 1798م، صالح عباد: المرجع السابق، ص 194.

(2) محمد الصالح العنتري: فريدة مؤنسة في حال دخولهم الترك قسنطينة واستيلائهم على أوطانهم أو تاريخ قسنطينة ،(دط)، تق وتع: يحي بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر : 2007 ، ص 49 .

(3) يحي بوعزيز: المراسلات الجزائرية الاسبانية 1780-1798، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1993، ص 173.



وُعدوا بالفدية في أقرب الآجال، هذا الوضع أقلق الدَّاي وجعله يراسل إسبانيا ويطالبها بإسراع تحرير رعاياها؛ وإلا قام هو بتأديبهم، لأنهم كانوا يهددون الأمن الداخلي للبلاد.

وفي سنة 1823م ثارت قبائل بجاية وأصدر الدَّاي قرار اعتقال كل أفراد هذه القبائل المقيمين في مدينة الجزائر، وجميع العاملين في القنصليات الأوربية، فسُلِّم البعض منهم، وهرب البعض الآخر إلى خارج المدينة، ورفض قنصل انجلترا "ماكدونالد" رفضاً قاطعاً الامتثال للأوامر وعُد هذا الإجراء تدخلاً صريحاً في شؤون القنصليات الأوروبية، وبذلك شعر أهل القبيلة بنوع من الدعم الخارجي من بريطانيا مما جعل مركز الدَّاي في خطر داخلي وخارجي، ولتفادي تأزم الوضع أكثر هُوجمت القنصلية واعتقل من فيها بالقوة وأوقف الداي علاقته مع هذا القنصل وأجبره على مغادرة البلد في أوائل سنة 1824م [1].

أما بالنسبة للتواجد الأوروبي داخل المؤسسات الإدارية، فقد أُسندت للأسرى الأوروبيين الذين أصبحوا أكثر قرباً من أسيادهم مهاما إدارية في البايليكات أَضْفت على الأيالة صبغة جديدة؛ لكون الدولة قامت على أساس عسكري، ومن ثم فالحاجة إلى الكفاءة والخبرة جعلها تستفيد من جميع شرائح المجتمع الأوربي المتواجدة بالجزائر العثمانية، ففي مطلع القرن الثامن عشر الميلادي تزايد التواجد الأوروبي في النصف الثاني من هذا القرن لكثرة المعاهدات التجارية، وسهولة التنقل الأوروبي في الجزائر، إضافة إلى اسر رعايا أوروبيين ذوي خبرات عالية خاصة في المجال العسكري والمالي منهم :

- الأسير الدانماركي "هارك ولوفس" (1708-1754م) الذي عمل عند باي قسنطينة "حسن" (1713-1736) تولّى رتبة خزندار سنة 1728م، وبفضل براعته في الحسابات المالية رُقِّي لمرتبة ضابط جيش الباي بين سنتي 1728و 1732م وقرَّبه الباي إليه لكفاءته بمنحه منصب أغا الدائرة من سنة 1732 إلى سنة 1735م[2].

- والأسير الفرنسي" تيدنا دوفانت" (1779-1782)، الذي كان في البداية ملكا لأحد اليهود بمدينة الجزائر، ثم بيع لوكيل باي وهران "محمد الكبير" (1779-1797)، ونظرا لما تمتع به من إمكانيات أهلته ليصبح خزندار الباي[3].

- ومن بين الذين بلغوا مرتبة عالية في السلك الإداري الجزائري الأسير الأمريكي "جيمس ليندر كاثكارث" فبعد أسره سنة 1785م اختير للعمل في قصر الدَّاي، ولكنه قبل أن يطلق سراحه كان قد أصبح من كبار الموظفين بالقصر[4].

---

[1] حنيفي هلايلي: العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الايالة(1518-1830)، (ط1)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2007، ص 33 .

[2] أحميدة عميراوي: قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين ميلة: 2005، ص163.

[3] ابلبروت عتوا: "ترجمة لمحمد الكبير باي وهران"، مجلة عصور، ع/3، الجزائر،2003م، ص 163.

[4] ايروين راي: المصدر السابق، ص 31.



ثالثا: الجوسسة

اكتسبت الجزائر خلال فترة الدراسة أهمية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، أكسبتها مكانة خاصة لدى الدولة العثمانية، إذ كانت تتمتع باستقلال كامل مكنها من ربط علاقات سياسية وتجارية مع أغلب دول العالم، ومحل أطماع الكثير منها للقضاء على قوتها البحرية، وهو ما أثار حفيظة الأوروبيين جميعا، وجعلهم يبحثون عن سر قوتها ليس لتقليدها؛ وإنما لإضعافها فبدوأ بإرسال الجواسيس والمخبرين لإعداد الخطط التي تساعدهم على دحرها؛ لأنها كانت تمثل حجرة عثرة أمام مخططاتهم الاستعمارية تحت غطاء حماية الجاليات الأوروبية بأسلوب حضاري.

وقد تميزت العلاقات بين أوروبا والجزائر بطابع الحرب السرية الخفية، وهي الحرب الهادئة التي تعتمد الدسائس وأساليب الجوسسة، فلا يوجد فرق بين جندي مسيحي وجاسوس، ما عدا أن الأول عدو ظاهر، والثاني متخفي مستتر، وقد سمح وجود فئات كثيرة ومختلفة من الجاليات الأوروبية بالجزائر إلى لعب هذا الدور، فتواجدهم بإعداد لابأس به شجعهم على البحث والتوغل للبحث عن الثغرات في الجانب الطبيعي للجزائر الذي امتزجت فيه المرتفعات والمنخفضات والسهول والبحر،وهو ما سمح باقتراح أكثر من محطة للوثب عليها.

ففي عام 1587 وجهت مالطة كلا من "لانفردوكسي" (*LanfreDucci*) و"بوسيو"(*Bossio*) إلى سواحل الجزائر لِيَسْتَعْلِمَا لها عن قوتها، ويُحَدِّدا المنطقة التي تصلح للهجوم والنزول إلى البر، واقترح لورانت دارفيو استنادا إلى خبرته الطويلة في مجال العلاقات العربية العثمانية الفرنسية خاصة بلاد الشام والجزائر على البرتغال إعداد حملة عسكرية ضخمة تتناسب مع قوة الجزائر لأنه يعرف ويقدر حجم القوة التي تمتلكها الأيالة لكنه فضل عدم الاصطدام المباشر معهم مقدما مدينة بجاية كخيار أفضل[1].

وهناك أفراد من الجاليات الفرنسية خاصة في عهد "لويس الرابع عشر" (1638- 1715) الذي كثف من إرسال الجواسيس مند عام 1658م حين أمرت فرنسا "الفارس دي كليرفو" (*Clerville*) بالتعرف على سواحل الجزائر قصد اختيار المكان الملائم لإقامة حملة عسكرية فرنسية دائمة لتحقيق هدفهم[2]، فأخذ يبحث عن حل لهذه المشكلة، فاقترح عليه "دي كليرفو" تنظيم حملة عسكرية سنة 1661 م تَنْزِل في ستورة القريب من سكيكدة[3] وعنابة بعد أن استطلع موانئ ستورة وعنابة والقالة وبجاية [4]، وبنى اقتراحه هذا استنادا إلى أراء العمال القائمين على تجارة فرنسا في موانئ الشرق الجزائري لأنهم يستطيعون التحرك بسهولة في تلك المناطق بعيدا عن رقابة وأعين السلطة، واختيار هذا المكان ليساعدوهم ويمدوا لهم العون، وفي سنة 1663م

---

(1) يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، (ج2)، المرجع السابق، ص449.

(2) صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، (دط)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة: 2005، ص128.

(3) صالح عباد: المرجع السابق، ص129.

(4) يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، (ج2)، المرجع السابق، ص449.



قامت عمارة فرنسية بعمليات مكنتها من القضاء على حوالي عشرين قطعة بحرية جزائرية، غير أنها عجزت عن الإنزال في القل، وحاول الدوق "دو بيفور" القيام بعملية تزود بالماء والمؤونة في ستورة دون خوف من رد فعل الأهالي، كما حاول أن يضرم النار في الأسطول الجزائري لكنه لم ينجح، وتكبد خسائر معتبرة فقفل راجعا إلى البليار(1).

كما لعبت فئة الأسرى دوراً كبيراً في عملية الجوسسة، حيث سمح وجود أعداد كبيرة منهم في مدينة الجزائر على التعرف عن قرب على خصائص الحكم بها وعوامل القوة والضعف فيها، وقد دونوا معلوماتهم في تقاريرهم المفصلة حولها، أغلبها كانت تشجع مشروع الإغارة واحتلال الإيالة الجزائرية، لذلك فقد كُلِّفَ بعض الفرنسيين من طرف حكومتهم بالتوجه إلى سواحل جنوة وغيرها من سواحل البحر المتوسط بحثاً عن رجال أذكياء كانوا أسرى في الجزائر من أجل الحصول منهم على معلومات وتفاصيل تتعلق بالجزائر خاصة من أولئك الذين كانت لهم علاقة مع سكانها(2).

ومن ذلك الأسير "تيدنا" الذي دَوَّنَ مذكراته القيمة بما قدمه من معلومات عن حياة المجتمع الجزائري في الداخل بعيدا عن الساحل، على خلاف ما هي عادة باقي التجار في الوكالة الإفريقية والرحالة(3)، فاقترح الإبحار لتحطيم مدينة تنس بحكم معرفته لأحوالها وامتلاكه معلومات هامة تخص أوضاع الإيالة الجزائرية.

كما كان لرجال الدين باع في خدمة هذه القضية والمدافع الأساسي عنها لخدمة الدول الأوروبية، فإقامتهم في الجزائر مدة من الزمن وتعاملهم مع مختلف الفئات من الطبقة الحاكمة والمحكومة على حد سواء، سمح لهم بالتقصي عن الأوضاع والتعرف على نقاط الضعف والقوة داخل الإيالة الجزائرية (الحصون، الأبواب، المنازل،... الخ)، كما تعرفوا أيضاً على خصائص الحكم وعادات وتقاليد المجتمع الجزائري وأسهبوا في وصفها من خلال التقارير التي أرسلوها إلى بلدانهم، فكانت أغلبها من الكتابات المؤثرة المروجة للمشاهد المرعبة الهادفة إلى إثارة الحقد المسيحي ضد مسلمي الجزائر بالضفة الجنوبية للبحر المتوسط(4).

لقد جسدت الجاليات الأوروبية من خلال تلك الكتابات العداء المتأصل والصراع المستمر بين نمطين من الثقافة، ازدهر في منطقة البحر المتوسط، وهما الإسلام والمسيحية بإبراز صفين متصارعين؛ الصف المتمسك بمبادئ الشرف من جهة، والصف المتوحش من الجهة المقابلة، صف الحق وصف الباطل، الواحد منهما صاحب الإيمان بالعقيدة الصحيحة والآخر صاحب الخرافات والأباطيل(5)، فمن الحق ومن الباطل؟

---

(1) صالح عباد: المرجع السابق، ص129.

(2) حفيظة خشمون: المرجع السابق، ص115.

(3) أحميدة عميراوي: الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني (مذكرات تيدنا نموذجا)، (دط)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2003، ص132.

(4) حفيظة خشمون: المرجع السابق، ص116.

(5) سلفاتوري بونو: "العلاقات بين الجزائر وايطاليا"، تر:أبو القاسم بن التومي، مجلة الأصالة، ع/22، الجزائر: 1972،ص 99.



فالأب" جينولا" *Le Père Gianola* من أصحاب الثالوث المقدس، الذي كتب تقريراً مفصلاً سنة 1689م، عَبَّرَ فيه عن رضاه بالاستقبال الذي حظي به من طرف داي الجزائر، كما أبدى آماله لنجاحه في مهامه، ووضح سهولة القضاء على الأيالة بهذه العبارات المشجعة: "هذا البلد الذي يمثل الجحيم بالنسبة للجميع، فهو في منظوري يستحق تعزية ومواساة لا توصف"، أمّا عمل الأب "دان" وبعيداً عن دوره في افتداء الأسرى، فكان يهدف من خلال تقديم تفاصيل حول الجزائر إلى تحفيز الأوروبيين على شن حملاتهم ضدها، مبرزاً نقاط الضعف من أجل تأكيد النجاح، ولقد كان لكتابات هؤلاء القساوسة قيمة كبيرة، لهذا فقد حظيت هذه الوثائق بالتقدير من طرف الدول والحكومات التي عملت على استثمارها في الوقت المناسب[1].

وحتى اسبانيا التي كان لها تاريخ طويل حافل بالحملات والغارات والهجمات مُحَاوِلة في كل مرة القضاء على الإيالة، واستنفذت كل وسائلها التجسسية طيلة القرون العثمانية بالجزائر، ففي عام 1757م اقترح المهندس الاسباني "ريكو" على اسبانيا أن ترسل حملة عسكرية ضد الجزائر تنزل بوادي الحراش، ثم عدل مشروعه واقترح الجاسوس الايطالي "ليفيو باسكولي" غزو الجزائر من جهتين: عنابة شرقا وسبته غربا للإطباق عليها واحتلالها كلها، وجعلها مستعمرة أوروبية[2] واسترجاع شمال إفريقيا إلى اسبانيا الصليبية.

وحتى روسيا القيصرية البعيدة عن ميدان الصراع أَقْحَمَتْ نفسها في الموضوع، فوجهت "كاترينا الثانية"* الضابط البحري الروسي "ماتفي قوريتفيتش كوكوستوف" إلى سواحل تونس والجزائر في الفترة الممتدة من 14 جويلية إلى 7 أوت 1777، ليستعلم ويستخبر عن النقاط التي تصلح للهجوم عليها واتخاذها قاعدة للأسطول الروسي ضد الجزائر والدولة العثمانية معاً، وحضر على متن مركب فرنسي متنكر في زي تاجر ورجل أعمال، وتجنب النزول إلى البر حتى لا يتعرف عليه أحد وينكشف أمره، وكان من ضمن أهداف روسيا إبرام معاهدات مع البلدان المغاربية لإضعاف الدولة العثمانية، ولكن الجزائر رفضت ذلك بإصرار وأخذت المراكب الروسية تهاجم المراكب الجزائرية في البحر انطلاقا من ماهون باسبانيا، وليفورن بايطاليا[3].

---

(1) حفيظة خشمون: المرجع السابق، ص117.

(2) يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، (ج2)، المرجع السابق، ص450.

* كاترينا الثانية أو كاترينا الكبيرة، أميرة ألمانية تربعت على عرش الإمبراطورية الروسية من 1762 إلى 1796م، اسمها الأصلي صوفي أُوغسُته فريدريكِه، أميرة ولاية أنهالت وزربست، ولدت في مدينة شْتِيتن في بولندا، كانت كاترينا امرأة شديدة العزيمة وبالغة الدهاء إلى جانب أنها متنورة ومتأثرة بثقافة عصر الأنوار التي عاصرتها، وكان لها علاقات شخصية مع كبار المفكرين الفرنسيين، وتقرأ بحماس كتب فولتير ومونتسكيو وتاكيتوس، ويقال إنها تجسد حقبة الطاغية المستنير، دافع فولتير عنها عندما قامت بانقلاب على زوجها، وقال: "مستبد عاقل خير من مستبد جاهل!"وكانت من أنصار التحديث والتطوير إذ إنها سارت على نهج بطرس الأول الكبير (1689-1725م)، وأسهمت في توسيع نفوذ الإمبراطورية الروسية في حربين متتاليتين ضد الدولة العثمانية (1768-1774م) و(1787-1792م) واحتل جيشها بعض المقاطعات العثمانية في مولدافيا وفلاشيا (الأفلاق والبغدان وجزيرة القرم)، ينظر: محمد أحمد: الموسوعة العربية، (دط)، د دار، دمشق: 2011،ص 783.

(3) يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، (ج2)، المرجع السابق، ص450.



وحتى مع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي لم تتوارى فرنسا عن عملياتها التجسسية فأرسل"نابليون" الضابط"هولان" سنة 1802م ليستكشف الجزائر من خلال حملة إنذار للداي، وعلى إثر ذلك تأسست في مرسيليا جمعية دواخل إفريقيا من أجل الاستكشاف والتوسع في داخل القارة الإفريقية إسوة بالجمعيات التي تأسست قبلها بلندن[1]، أما اسبانيا وعقب توقيع معاهدة سلام مع الإيالة، لم تهدأ و لم تنسى أنها فقدت أو طردت من الغرب الجزائري، ففي سنة 1803م حضر إلى الجزائر الجاسوس الاسباني "دومنقو باديا" الذي تستر تحت اسم:"علي بك العباسي"، واستعلم حول القوات البحرية الجزائرية وقدم بذلك تقريرا إلى الوزير الفرنسي "ريشيلو" (*Richelieu*) أَلَحَّ فيه على ضرورة احتلال الجزائر [2].

ففي سنة 1808م- ما بين 24 ماي إلى 17 جويلية- أُرسلت فرنسا كذلك الضابط المهندس "بوتان"* بمهمة تجسس يستطلع فيها أحوال الجزائر الطبيعية والاجتماعية والعسكرية، وكانت مهمة صعبة وخطيرة لكن القنصل الفرنسي "فرانسوا دوبوا تانفيل" سَهَّلَهَا له، وعندما طلب منه مغادرة الجزائر بعد افتضاح أمره كان قد حصل على معلومات غزيرة ثبتها في مذكرات ورسوم، إلا أن السفينة التي حملته إلى طولون وقعت بيد الانكليز وأُسر "بوتان" واقتيد إلى مالطة، ولكنه كان قد اتلف مذكراته ورسومه، وتمكن من الهرب إلى اسطنبول وعاد منها برا إلى فرنسا، حيث أعاد صياغة تقريره بعنوان: "معلومات عامة عن المدن والقلاع وبطاريات المدافع" تخدم مشروع الإنزال والإقامة الدائمة في هذه البلاد[3].

اقترح بوتان سيدي فرج** كمكان لنزول الحملة، إذ يوجد هناك خليجان يفصل بينهما شبه جزيرة، ويمكن أن يتم الإنزال في أحد الخليجين حسب اتجاه الريح، وبَيَّن بوتان أنه لا يوجد في هذا المكان بطاريات ولا سكان كُثر ولا مرتفعات، واقترح بعد ذلك احتلال حصن الإمبراطور لأنه يسيطر على كل التحصينات الأخرى التي تحمي المدينة، وبين عدد الجنود الذين يمكن للدَّاي جمعهم وقدرهم بستين ألفاً (60.000) يتطلب جمعهم خمسة أو ستة أسابيع، وقدر بوتان أنه ينبغي أن تتألف الحملة من خمسة وثلاثين ألفاً إلى أربعين ألفاً (35.000-40.000) جندي يكون معظمهم من المشاة، تدعمهم مدفعية ميدان جيدة وخفيفة، وأن يزودوا بارودات الحصار[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص352.

[2] المرجع نفسه، ص450.

* *Vincent Yves Boutin*(1772-1815م)، ولد بالقرب من مدينة نانت بفرنسا عام 1772م، خدم في الجيش وصار بعد خمسة عشر سنة قائد كتيبة مرعام 1802 بتركيا، وحل بالجزائر يوم 26 ماي 1808 في مهمة كلفه بها نابليون، وبعد ذلك قام بزيارة إلى مصر وبلاد الشام حيث اغتيل بها بداية شهر أوت 1815م، ينظر: ودان بوغفالة، المرجع السابق، ص63.

[3] محمد خير فارس: المرجع السابق، 140.

** على بعد 27كلم غربي الجزائر.

[4] المكان نفسه.



و لم يكتف بوتان بوضع مخطط كامل للحملة بل أضاف القواعد التي ينبغي إتباعها مع الأهالي، وبين أفضل الوسائل لتوسيع الاحتلال سلميا، وقد أعجب نابليون بهذا التقرير المفصل والدقيق ولكنه لم يسع لاستخدامه في إعداد حملة بسبب ضعف البحرية الفرنسية بعد كارثة الطرف الأغر، وبسبب المشاكل القارية التي استمرت بين 1808-1814م، ظلت قيمة هذا التقرير في أنه كان أساس مشروع حملة سنة 1830م[1]، وفي عام 1809م قدم "فرانسوا دوبوا تانفيل" تقريرا إلى حكومته حث فيه على ضرورة إرسال حملة عسكرية إلى الجزائر واقترح أن ترسل فرنسا مزارعين إليها لإنشاء مستعمرات فرنسية[2]، كما قام "بانتي" (*Bananti*) الايطالي عام 1814 بنفس المهمة التي قام بها بوتان غير أنه أُسِرَ من قبل الريس "حميدو" وهو ينتمي إلى أُسرة برجوازية وقدم اقتراحاً مع بوتان باحتلال الجزائر بصفة دائمة[3].

ونجد أن الفرنسيين وفي أول فرصة جدية تأكدوا فيها من ضعف الأسطول الجزائري (بعد معركة نافارين سنة 1827 م)، استخرجوا من خزائن الوثائق والأرشيفات تلك التقارير والمشاريع بما تحملها من تفاصيل وتحريضات وتنبؤات، من ذلك ما كتبه القس الأسقف "بوسيو" كلماته التي تفيض حقداً وتهديداً، إذ خاطب الجزائر العاصمة قائلاً: "ستسقطين تحت أقدام غالبك تقولين، يا جزائر، الغنية بغنائمك من النصرانية: إني اسود البحار، والأمم هي فريستي وخفة سفنك كانت تملؤك ثقة بنفسك. ولكنك ستهاجمين في عقر دارك، مثل نسر يصطاد في عشه، من بين الصخور المستعصية..." إنك مثل صيدا (عاصمة الفينيقيين لبنان)، ومع ذلك فقد سكتت في أعماق البحار"[4].

من خلال ما سبق نتوصل إلى نتيجة مفادها أن الزخم التاريخي والتراث العثماني المدون في الأدبيات الأجنبية من قبل الأسرى مثل "ويليم شالر" والقساوسة ورجال الدين أمثال الأب "دان" و"بيار جوزيف دومونت"* والرحالة كمؤلفات "مارمول كربخال"** و"توماس شو" والقناصل أمثال "لوجي دو تاسي" و"فنتور دي

---

(1) المرجع نفسه، ص141.

(2) يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، (ج2)، المرجع السابق، ص352.

(3) المرجع نفسه، ص450.

(4) مولود قاسم نايت قاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، (ج2)، ص 225.

* توفي بعد سنة 1819م اشتهر الأب دومون برحلته التي كتبها عن الجزائر بعنوان "تاريخ الاسترقاق بإفريقيا" وظهرت بباريس سنة 1819وقد روى فيها كل الأحداث التي مرت به خلال مدة أسره التي دامت أربعة وثلاثين سنة(1782-1816)، ينظر :ودان بوغفالة: المرجع السابق، ص57 .

** ولد بغرناطة أوائل القرن السادس عشر، وخرج من مسقط رأسه وهو حديث السن، فسار إلى جيش الإمبراطور شارلكان الذي غزا تونس سنة 1535م، وبقي مارمول في شمال إفريقيا يقوم بمهمة كلفه بها شارلكان، وطال مقامه بهذه البلاد نحو اثنين وعشرين سنة، اسر خلالها من طرف الشرفاء السعديين وبقي عندهم أسيرا سبعة أعوام وثمانية أشهر، وقد ألف عدة مؤلفات عن شمال إفريقيا منها كتاب إفريقيا وثورة الموريسكين بغرناطة والهام الجيش المقدس، ينظر: مارمول كربخال: إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون،(ج1)، (دط)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، المغرب: 1984، ص6.

بارادي"، لم يوضع جانبا بل هو الأساس لمخططات الاحتلال الفرنسي للجزائر؛ لأن تلك المؤلفات طبعت في وقتها أو بعد وفاة مؤلفيها بقليل وعُمِّمَت في أرجاء أوروبا؛ رغم أن اللغة القومية كانت عائقا أمام تَوَحُّد أوروبا فجمعت بين الجرمانية واللاتينية والانكليزية، فقد كان ملوك أوروبا يشجعون كل المؤلفات التي تتناول بلاد المغرب، عَلَّها تحمل في طياقا بذور فناء الحكم العثماني بها وقد نُفذت كل الاقتراحات التي أدلوا بها على شكل حملات متكررة ومُتجددة بروح وأفكار أولئك الذين عاشوا أو تعايشوا داخل المجتمع الجزائري.

رابعا: الدعاية والتبشير

الحرب في جوهرها تبادل منظم للعنف، والدعاية في جوهرها عملية إقناع منظمة، وبينما تهاجم الأولى الجسد، فإن الثانية تَنْقَضُّ على العقل، الأولى حسية، والثانية نفسية، وفي زمن الحرب تهاجم الدعاية والأعمال الحربية النفسية جزءا من الجسد لا تستطيع الأسلحة الأخرى أن تصل إليه، في محاولة للتأثير في طريقة أداء الأطراف المشاركة في ميدان القتال، فالدعاية تُعرَّف هنا بأنها المحاولة العامدة لإقناع الناس بكل الوسائل المتاحة بأن يفكروا ويسلكوا بأسلوب يرغبه المصدر إنها وسيلة لغاية، وتتنوع الأساليب المستخدمة تبعا للتقنية المتاحة، ولا يهمنا إن كان السلوك المطلوب ينتج عن الجهد المبذول فذلك هو الفرق بين الدعاية الناجحة والدعاية الفاشلة، فالنجاح ينبغي أن يحسب قياسا إلى النوايا(1).

نفهم من هذا التعريف أنها رسالة موجهة ومعدة سلفا وبشكل مقصود من أجل التأثير على أفكار وأفعال الآخرين فردا أو جماعة وتوجيههما نحو هدف محدد، وقد تكون المعلومات التي تتضمنها الرسالة صحيحة أو خاطئة، ولكنها في كل الأحوال تكون معلومات موجزة ومكثفة، ناقصة وغير شاملة تترك المجال لمتلقيها بتكوين صورة نمطية طوباوية فظيعة ابعد ما تكون عن الممارسات الإنسانية وهي أحد أوجه التعبئة والحرب النفسية.

لذا كانت الأدبيات الأوروبية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر التي تناولت الإيالة الجزائرية تهاجم الإسلام باسم المسيحية، وكان رجال الدين والأسرى هم أحسن من يستطيع القيام بمثل هذه المهام، فأصبح عملهم يزداد تماثلاً لبلوغ أسمى أهداف القائمين على المسيحية متمثلة في تكالبهم على تلك الأراضي، فانتقل التركيز تدريجياً من الناحية الدينية إلى اللادينية، وظلت الناحية الدينية زمناً طويلاً ممزوجة تماماً مع الناحية اللادينية وغير متميزة عنها، وكان الأسلوب المفضل للقيام بمثل هذه الإعمال هو أن يزعموا أن المسيحية كانت صاحبة الفضل في كل ما تم تحقيقه في البلاد العربية العثمانية.

(1) فيليب تايلور: قصف العقول الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي، (دط)، تر: سامي خشبة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: 1990،ص25.



ولذلك فقد كان النشاط الدعائي الذي مارسه الأوروبيون يصور حيـــاة ومعانـــاة الأســـرى بمدينـــة الجزائـــــر، وأسباب اعتناق الأسرى للإسلام من خلال كتابات مفتديي الأسرى، والطعن في الرموز المقدسة للمجتمع الجزائري.

لقد أسالت قضية الأسرى المسيحيين الكثير من الحبر في العالم الأوروبي، حيث كانت الموضوع الرئيسي والسهل لأغلب الأعمال الأدبية الأوروبية، فيما يعرف بأدبيات الأسر والفداء [1]، وقال هايدو[2]عنهم في هذا الصدد:" يعيش الأسرى في الجزائر البربرية حياة بائسة، أقسى من أي حياة أخرى في العالم، حيـــث يعـــاملون معاملة لا إنسانية دون شفقة يذوقون فيها ألوان العذاب، إننا هنا لا نجني إلاّ الأشواك التي تؤلمنا وتدمينا، نحـــن رعايا بائسين، لا نحيا حياةً وإنما بلاءً... فهذه الوضعية أفقدت بعضنا الفرحة، والبعض الآخر الهدوء والسكينة وبعضهم الثروة أو الصحة، ونزعت منهم الشرف والكرامة والشجاعة والشهرة ... وفي بعض الأحيان تحدث كوارث يذهب ضحيتها أصدقاؤنا ومنهم من يفقد إخوانه، آباءه وأبناءه...إن الأسر قدر صعب ومشؤوم...".

يتضح لنا أن كتابات مفتدي الأسرى تتفق في رسم صورة سوداوية قاتمة لواقـــع الأســـرى في مدينـــة الجزائر؛ "فهم يعاملون كالحيوانات؛ وأجسادهم هزيلة شبه عاريـــة؛ يتعرضـــون لمختلـــف مظـــاهر الـــذل والـــــهوان؛ محرومون من الأكل؛ يقيمون في سجون أشبه بأماكن القذارة؛ مكبلين بسلاسل حديدية، إيمانهم المهدد جعل الكنيسة تخوض غمار الحرب من أجل إنقاذ أرواحهم وحياتهم، كما كان لأسباب اعتناق الأسرى الإسلام حقها من الترويج استنادا لشهادات رجال الدين[3].

ومن ذلك الأب "دان" الذي كان أكثر رجال الدين حقدا ضد المسلمين انطلاقـــا مـــن إيمانـــه الحـــق وإخلاصه الوفي تجاه خدمة أدبيات الأسر، فقد فصَّل أكثر في تلك الأسباب؛ فبالنسبة إليـــه، فـــإن الأهـــواء والرغبات هي التي تُفقدهم العقل والحكمة وتدفعهم غالباً إلى الردة، رغبة في الحصول على الحرية[4].

- فقدان البعض للأمل في الحصول على الفداء والحرية وبالتالي مواصلة الحياة وراء القضبان الحديدية.
- ضعف الإيمان عند البعض الآخر، الأمر الذي يمنعهم من تحمل المشاق والصبر على المعانـــاة في ســـبيل الحفاظ على دينه المسيحي، نتيجة جميع أنواع الشرور لزعزعة ثبات نفوسهم على الإيمان.
- رغبة بعض الأسرى في الانتقام من أسيادهم، حيث يتيح لهم اعتناق الإسلام فرصة المواجهـــة والأخـــذ بالثأر.

---

(1) حفيظة خشمون: المرجع السابق، ص 95.

(2) *Fray Diego de Haëdo: <u>De la Captivité À Alger</u>, Traduction: de Molinr.Vlolle, Typographie Adolphe Jourdan, Alger:1911, p14.*

(3) حفيظة خشمون: المرجع السابق، ص 96.

(4) *Dan Pierre: <u>Histoire de la Barbarie et de ses corsaires, Des Royaumes, et des villes d'Alger, De Tunis, de Salé, & de Tripoli</u>, (Livre 03), (Édit. 2), Paris: 1637, p343.*



- الهروب من العقاب في حالة حدوث عراك أو خصام بين الأسرى المسيحيين، حيث أن الذي يعلن عن نفسه مسلمًا يتجنب المحاكمة مع خصمه المسيحي.

- التخلص من قضاء الديون وتسديد الأموال التي استدانها الأسير عندما كان مسيحيًا.

- التعلق بالملذات الجسدية والشهوات الجنسية حيث كان الكثير من الأسرى المسيحيين على علاقات جنسية مع بنات أسيادهم، وحتى يتم زواجهم بهن لابد من اعتناق الإسلام.

من الأمثلة التي ساقها إلينا الأب "دان" حول المعاملات اللاانسانية من طرف القراصنة البربر ضد الأسرى الفرنسيين ما حدث في سنة 1633 م، حيث أسر أحد الشبان من مقاطعة بروفانس الفرنسية من طرف قراصنة الجزائر، كان يسمى"جريلمو سافير" (*Grullaume Sauveir*) والبالغ من العمر حوالي خمسة عشر أو ستة عشر سنة، أشتراه أحد الملاك وأراد إدخاله في الديانة الإسلامية مستعملاً أساليب عدة:

- كلّمه برفق حول الإسلام محاولاً إقناعه بالأمر، ففشل.
- بالغ في استعمال العنف بأن اقتلع أظافر يديه ورجليه.
- أحرقه بالشمع المشتعل بدءاً من قدميه وهو نوع من القتل البطيء حتى صار على حافة الموت إلاّ أنه لم يدرك هدفه، الأمر الذي جعله يقرر عدم التحدث إليه مجدداً عن الإسلام[1]

لقد ساق رجال الدين الكثير من القصص والروايات حول عقاب الأسرى المسيحيين بمدينة الجزائر وحول أعمالهم المختلفة،ولم يكونوا نزهاء في أحكامهم، لذا لابد من إخضاعها إلى النقد من خلال تحليل ظروف اعتناق هؤلاء المسيحيين واندماجهم في الديانة الإسلامية، واتفقت مختلف الكتابات التي تطرقت للموضوع بأن بعض الأسرى المسيحيين قد كانوا مكرهين فعلاً على ترك المسيحية واعتناق الإسلام سواءً بدوافع خارجية تسبب فيها ملاكهم باستعمال أساليب العنف، أو الإغراء[2].

ووصل الحد برجال الدين المسيحيين إلى الطعن في مقدسات المسلمين ومن ذلك ما ساقه الأب دان [3] في ترجمته الوجيزة لشخصية الرسول محمدﷺ والتي قدمها في هذه العبارات التي تنم عن الحقد والتحامل إذ يقول: "هذا الغشاش والدّجال من أصل عربي، ولد حوالي سنة 542 م في قرية مكة التي سميت – فيما بعد – المدينة، فقر أبويه، عبد الله وآمنة جعله ينمو في وسط سمح له باكتساب صفات قبيحة ومشاعر فطرية سيئة ..."، أمَّا القرآن الكريم فيتناوله على أساس أنه: "حكايات خرافية مضحكة وتافهة، مليئة بالأخطاء والسخافات، بل أنها مجموعة من الوصايا والتعاليم من وحي نبي المسلمين الدجال، عمل عثمان على ترتيبها وتجميعها..."[4].

---

[1] *Ibid, p335.*

[2] حفيظة خشمون: المرجع السابق، ص108.

[3] *Dan Pierre: Histoire de la Barbarie et de ses corsaires, Des Royaumes, et des villes d'Alger, De Tunis, de Salé, & de Tripoli, (Livre 02), (Édit. 2), Paris:* 1637, *pp 264 – 265.*

[4] *Ibid, p 266.*



من خلال ما تقدم ذكره واعتمادا على الدراسة التي قامت بها حفيظة خشمون[1]، تستنتج أن أهل العلم من الرهبان المسيحيين المتقدمين قد سلموا بصدق ما ورد في كتبهم المقدسة حول نبوة محمد ﷺ ، وعلى النقيض من ذلك نجد قساوسة الفداء يصدرون أحكاماً دعائية مغرضة تُغذيها مشاعر الحقد التي كان يكنها مسيحيو أوروبا لمسلمي الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، ونحن نستغرب من مخيلة الروائيين التي عرضت أوضاع الأسرى المسيحيين في صورة جذابة وتفننت في سرد مغامرات دراماتيكية، تختلط الرسومات فيها بين الألم والحقد ومختلجات النفس البشرية[2].

أما النشاط التبشيري للمسيحيين بالأيالة فقد كان محتشما ليس لعدم وجود رغبة لدى المبشرين وإنما للرقابة التي كانت مفروضة عليهم، ويمكننا أن ندرج تقديم الخدمات الصحية الروحية والجسدية للمستشفيات المسيحية للأسرى وحتى لبعض الجزائريين ضمن بذور أو جس النبض للتبشير.

في الحقيقة لا نملك إحصائيات تتعلق بعدد المسلمين الذين تركوا الإسلام واعتنقوا المسيحية تحت تأثير هذه البعثات في الجزائر، لذا عملنا هذا عبارة عن استنتاجات، الهدف منها هو تأكيد وجود نية التبشير ونشر الديانة المسيحية في الجزائر من طرف هذه البعثات التي يعتبر عملها وجهاً آخر للحروب الصليبية في شمال إفريقيا.

---

(1) حفيظة خشمون: المرجع السابق، ص114.

(2)*M. Poujoulat: Voyage en Algérie , Librairie D'Éducation, Paris: 1978, p145.*



خاتمة الفصـــل

ومما سبق سرده وتحليله في هذا الفصل نستنتج أن العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الأوروبية إبان العهـــد العثماني قد عرفت تطوراً تدريجياً واكب متغيرات فترة الدراسة، فكانت العلاقات الفرنسية الأكثر نشاطا مـــن مثيلاتها الأوروبية، فسعت بكل الطرق والوسائل البقاء في الجزائر والمحافظة على أكبر مدة تبقى فيها العلاقة بين فرنسا والجزائر سلمية، مرفقة بالتجارة واستغلال موانئ الشرق الجزائري لتثبيت أقـــدامها بـــالجزائر، مقارنـــة بالعلاقة الانكليزية والهولندية والدانمارك وغيرها من دول أوروبا ، والتي كان هدفهم من العلاقات الدبلوماسية مع الأيالة الجزائرية ضمان مرور السفن عبر البحر المتوسط بأمان وحماية الرعايا بالجزائر.

لعبت الجاليات الأوروبية في الجزائر خلال العهد العثماني دوراً سياسياً خطـــيراً علـــى المســـتوى الداخلي، فمن خلال المعاهدات التي أبرمتها الدول الأوروبية مع الجزائر سمحت لها بالتنقل والتحرك في المـــدن الجزائرية والأرياف والمرتفعات، ومن هنا استغلوا فرصة الابتعاد عن المناطق المأهولة بالسكان ودراستها دراسة جغرافية طبوغرافية لاختيارها كمكان لاحتلال الجزائر، فكانت بعض إفراد الجاليات الأوروبية تيارا أوروبيـــا نازحا متجسسا وغازيا، سلاحه التجارة والسلم والصداقـــــة.

الفصل الثالث: النشاط الاقتصادي للجاليات الأوروبية بالجزائر

مقدمة الفصل

المبحث الأول: التجارة الأوروبية بالجزائر

المبحث الثاني: آليات المعاملات التجارية الأوروبية بالجزائر

المبحث الثالث: دور الأوروبيين في تموين خزينة الدولة الجزائرية

خاتمة الفصل

مقدمة الفصـــل

كانت للجزائر مؤسسات تجارية عريقة، فالدَّايات لم يهتموا بإدارة الدولة وبالحياة الدينية وببناء القـــلاع والحصون والثكنات العسكرية والمدارس والجوامع فقط، بل ساهموا في بناء خانات تجاريـــة وأســـواق كـــبيرة ومراكز للبيع على الطرق الرئيسية وسمحوا من باب تشجيع التجارة وتوسيعها فتح الأبـــواب أمـــام التجـــارة والمؤسسات غير الإسلامية واستغلال أراضي الأيالة عن طريق المعاهدات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع دولها بموجب قانون الامتيازات.

وسنحاول في هذا الفصل دراسة الواقع التجاري للأجانب الأوروبيين في الجزائر وممارستهم للتجـــارة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى وسائل المعاملات، والتبادل من وسطاء وغير ذلك، فقد عَمِـــدوا إلى ضـــبط المعاملات بدقة حتى أضحت كل خيوط التجارة بأيديهم بمساعدة اليهود.

المبحث الأول : التجارة الأوروبية بالجزائر

تُعد التجارة أحد أوجه النشاط البشري الذي يقوم على التبادل، وتنحصر منافعها بالنسبة للأمم والأفراد في كونها توفر لهم مالا يستطيعون إنتاجه أو ما ينتجونه بقلة، كما أنها تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والثقافية والاجتماعية، وهي مبنية على العلاقات الدولية التي تقوم بها عادة المؤسسات الكبرى في سائر أنحاء العالم مثل الشركة الهندية والشركة الملكية الإفريقية في الفترة التي ندرسها[1].

ويقتصر معنى التجارة اللغوي على تقليب المال لغرض الربح، ويعرفها ابن خلدون[2] بقوله:"هي محاولة الكسب بتنمية المال، بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيا ما كانت السلعة..."، أما المدلول الاقتصادي لهذه الكلمة فهو ينصب على عملية الوساطة والتوسط بين منتج ومستهلك.

أما عند القانونيين فإن التجارة الخارجية تعتمد على المعاملات التجارية التي يكون أحد أطرافها أجنبيا سواء كانت دولة أو مؤسسة والتي تحكم بقواعد قانونية تتضمنها الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية الجزائرية[3].

وكانت التجارة الجزائرية أهم عناصر الثروة داخليا وخارجيا فقد كانت كما هو الشأن في سائر البلدان نوعان خارجية وداخلية، فالداخلية كانت مبنية على العلاقات الدولية التي تقوم بها المؤسسات الكبرى المنتشرة في الجزائر آنذاك، أما الخارجية فتضم ثلاثة أنواع :

- الأول وهو الشائع ويعتمد على البيع والشراء أي على التصدير والاستيراد ويكون هذا النوع من اختصاص البلد المنتج .

- والثاني وهو أقل شهرة من الأول يعتمد على نقل الحمولة من بلد إلى آخر؛ أي أن هيئة أو شركة معينة تقوم بوضع سفنا ومراكب تستأجرها للتجار يحملون عليها بضائعهم.

- أما النوع الثالث وهو القرصنة وفرض الضرائب على الأساطيل الأوروبية التي تمر عبر البحر المتوسط لاسيما أساطيل الدول المعادية للجزائر [4].

أولا: تجارة فرنسا

شَكَّل الترابط العضوي بين المجالين السياسي والتجاري عنصراً هاماً ثابتاً في العلاقات بين فرنسا والجزائر على امتداد الفترة الحديثة بكاملها، فما من معاهدة تعقد بين الطرفين إلاَّ ويتلوها اتفاق خاص في التجارة واستغلال الأراضي ومنتجاتها من باب الامتيازات، رغم محاولة الفصل بين المجالين عن طريق ضمانات

---

[1] محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، (دط)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر: 1975، ص- ص 131-132.

[2] عبد الرحمان ابن خلدون: المقدمة، (ج2)، (ط1)، الدار التونسية للنشر، تونس: 1984، ص 475.

[3] عبد الكريم بوصفصاف: "التجارة الخارجية الجزائرية في العهد العثماني والفرنسي"، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، ع 8، القاهرة:2001 م، ص 566.

[4] المرجع نفسه، ص 567.



وتسهيلات للتجار الفرنسيين خاصة القائمين على استغلال حصن الباستيون والتأكيد على التزام الأيالة بمصالحهم وحماية نشاطهم حتى في حالات الحرب القائمة بين الدولتين، غير أن هذه المساعي لم تفلح؛ لأن كل قطيعة تحدث ينجم عنها انسحاب التجار الفرنسيين من البلاد وتعطل استغلال الامتيازات الخاصة بهم، ما يستوجب تجديد الاتفاقيات التجارية التي تقر وتثبت مثل هذه المعاملات السياسية.

و يجب التمييز في العلاقات التجارية الفرنسية الجزائرية بين:

1- العلاقات التجارية العامة التي تخص تجارة التصدير والاستيراد وقيمة التعريفة الجمركية وحقوق الرعايا وواجباتهم.

2- حقوق التجار القائمين على استغلال الامتياز سواء فيما يتعلق بصيد المرجان أو حق احتكار تصدير بعض السلع التي تعتبر نشاطا مكملا للنشاط الأول[1].

يتمثل النشاط الاقتصادي للجالية الفرنسية بالجزائر في المؤسسات والدُّور التجارية الكبرى، وفي الأفراد الذين يقومون بتسيير التجارة وإدارتها عادة،- استيرادا وتصديرا- وهم من كبار أصحاب رؤوس الأموال، وكبار الموظفين الذين تعينهم السلطات الفرنسية للقيام بوظيفة تتصل بالنشاط التجاري الفرنسي بالجزائر بالإضافة إلى القناصل والمبعوثين الرسميين والبحارة...الخ.

لم يكن الأمر سهلا لتطبيق معاهدة الامتيازات بالجزائر نظرا للظروف الصعبة والخطيرة التي تعيشها المنطقة لاسيما التهديدات الأسبانية، ووجد حكام الجزائر أنفسهم مخيرين بين الإذعان لسياسة الباب العالي، وبين مراعاة مصالح بلدهم، وهم أعلم بذلك من الدولة العثمانية، التي منحت الامتيازات للدول الأوروبية، دون مراعاة خصائص رعاياها الاجتماعية والدينية، ولاسيما هذه الأخيرة فقد كان من العسير جداً قبول النصارى في مجتمع إسلامي محافظ[2].

في الحقيقة أن صيد المرجان هو النشاط الأول للجالية الفرنسية بالجزائر وقد نصت عليه كل المعاهدات المبرمة، حتى ندر وجوده، فقبل القرن الثامن عشر الميلادي كانت تجارة الفرنسيين بين شركات متنوعة متعددة ففي سنة 1561م استقر التاجران "توماس لانش" و"كارلين ديديه" في مكان قريب قرب مرسى الخزر (القالة القديمة) أطلقا عليه اسم حصن فرنسا وكونا شركة لغرض القيام بصيد المرجان[3]، يبعد حوالي اثنا عشر (12) ميلا من مدينة الجزائر إلى الشرق من عنابة ويبعد أربعة أميال إلى الغرب من مدينة القالة، ودفع هؤلاء التجار خمسة عشر سكينة عبارة عن رسوم مقابل استغلال الساحات والموانئ والمرافئ البحرية الواقعة على سواحل الشرق، مع إذن لإقامة حصن أو منشاة عسكرية، في حقيقة الأمر كان مترل بسيط مسطح يعتبر ملجأ

(1) جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية، المرجع السابق، ص 227.

(2) عبد المجيد قدور: المرجع السابق، ص271.

(3) محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 86.



للصيادين وموقعا تجاريا، وكان وكلاء[1] وممثلين لسلطة ملك فرنسا في مدينة جيجل يعملون بها، فكانت الملكية الفرنسية تدفع ما قيمته ثلاثين ألف دولار؛ أي ما يعادل خمسة ألاف جنيه إسترليني موزعة على خزينة الدولة ورؤساء القبائل المجاورة وقائد عنابة، واشترطت الدولة عدم تسليح هذه المراكز التجارية وإظهارها بشكل حربي لكنها خرقت الاتفاقية لتصل إلى المساس بالسيادة الجزائرية فتحولت إلى مركز للتجسس[2].

وكان لشركة لانش وديديه الأولوية في صيد المرجان فظهرت شركة منافسة لهم يملكها السيد جين باتست دي نيكول (*Jean Baptiste de Nicolle*) التي أنشئت عام 1577 وانتهى الخلاف والمنافسة بينهما على الاتفاق على استغلالها(شركة جين باست دي نيكول) لصيد الأسماك على الساحل التونسي[3] ونظرا لكون إمكانيات التاجرين محدودة ومواردهما ضعيفة لم تسمح لهم بتحقيق انجازات كبيرة فقد عجزا عن تحقيق أي منفعة مادية؛ رغم أنه في بداية استغلال هذا الامتياز كان يسير بشكل منتظم، ثم أصبحا مهددين بالإفلاس مما اضطرهما إلى التنازل منه لتاجر آخر يدعى "مويسك" تمكن من تحقيق بعض النجاح[4]؛ إلاَّ أنه في آخر المطاف فشل، ويمكن أن نرجع أسباب فشله إلى:

- التكاليف المالية الكبيرة لإقامة حامية عسكرية لحماية مراكزه.
- اعتراض السلطات الجزائرية على إقامة حصن للأجانب داخل أراضيهم، مما يشكل خطرا على الدولة وهو ما جعل تدميره نتيجة طبيعية لتعديه الحدود المسموح له بها سنة 1586م، وتوقف نشاط هذه المؤسسات سنة 1607، وقبله توقف نشاط هذه المؤسسات حين هدم "مراد رايس" الباستيون سنة 1604م بأمر من حاكم الجزائر لأن الحكام اعتبروا الشركة الفرنسية مسؤولة عن ندرة الحبوب في الجزائر لقيامها بتصدير كميات كبيرة من الحبوب بعنابة، في الوقت الذي كان فيه الناس يموتون جوعا في مدينة الجزائر ونواحيها[5].

وبعدها تم عقد معاهدات سلم وتجارة بين "حسين باشا"* و"لويس الثالث عشر"** في مدينة تور يوم 21

(1) *Henri Garrot: op. cit, p439.*

(2) عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، (ج3)، المرجع السابق، ص 92.

(3) جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية، المرجع السابق، ص-ص 224-225.

(4) المكان نفسه.

(5) المنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة، الأسعار والمداخيل، (ج1)، (دط)، دار القصبة للنشر، الجزائر:2009، ص 85.

* (1049هـ-1639م/1050هـ-1640م) في أيامه أصابت الأسطول الجزائري نكبة بثغر فالونا، وذلك أن الدولة العثمانية كانت في حرب مع أهل البندقية فحمتها مراكب الجزائر برئاسة علي بتشنيني في بحر الادرياتيك فصادفتها رياح هوجاء فاحتمت بميناء فالونا وهناك خسر الأسطول ثمانية عشر قطعة(18)وأسر أربعة عشر (14) جندي ثم لم يلبث أن توفي الباشا من سنتها بالطاعون، ينظر عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام،(ج3)، المرجع السابق، ص134.

** ملك فرنسا حكم بين (1601 - 1643).



مارس 1616، وبعد محاولات عديدة تم عقد معاهدة بتاريخ 19 مارس 1628 [(1)]، استرجع الفرنسيون بفضلها امتيازاتهم بالقالة وعنابة والباستيون مقابل إتاوة تقدر بـ16000 جنيه، وتوترت العلاقات الفرنسية الجزائرية بين سنتي 1628و 1637، انعكست على التجارة حيث تم تهديم المؤسسات الفرنسية من جديد، وفي جويلية 1640 تم إبرام اتفاق جديد من طرف تجار خواص أسسوا شركات حققت أرباحا طائلة وهي[(2)]:

- شركة "كوينيال" و"بيكي" (*coquiel.piquet*) 1640-1658م.
- شركة "ارنوا" (*arnavo*) 1665-1673-1674م.
- شركة "لافون" (*de la fond*) 1678-1683-1687م.

ثم عاد النشاط التجاري إلى الانتعاش من جديد، وطيلة هذا القرن ساد هدوء نسبي وأصبحت فرنسا تدفع مبلغ ثلاثة وعشرين ألف ليرة وألفين (2000) ليرة لباي قسنطينة خاصة بعد سيطرتهم على ممتلكات التجار الايطاليين[(3)].

واستقرت أوضاع الباستيون بموجب اتفاق سنة 1679 الذي وسع الامتياز ليشمل منطقة ستورة وجيجل وبجاية وقدمت الأيالة تسهيلات محفزة لتمكين الفرنسيين من القيام بأعمالهم في أحسن الظروف فسُمح لهم بشحن الحبوب سنويا وصنعوا رحى لطحن القمح، فعمل قناصل فرنسا إلى تجديد حقوقهم التجارية بالسوق الجزائري، ففي سنة 1689م حاول "دوسلت" إعادة تأسيس الشركة، وعقد معاهدة مع الإيالة بخصوص الامتيازات يوم 13 مارس 1689، كما تمكن من توقيع على معاهدة أخرى يوم 13ماي 1690م لتخفيض الإتاوات المطلوبة من فرنسا والجدير بالذكر أن الإيالة قد طردت الفرنسيين مرتين من المراكز مما ألحق بهذه الأخيرة خسائر تزيد عن ثمانمائة ألف ليرة[(4)]، وكانت مشكلة إقامة حصن وتسليحه دائما السبب في توتر العلاقة بين الطرفين.

وفي القرن الثامن عشر وَعد الدَّاي "مصطفى" القنصل الفرنسي "دوبرات" أن معاهدة 1694 تعترف للفرنسيين بالحرية الكاملة للتجارة قرب عنابة، مما وسع مراكز فرنسا؛ إلاَّ أن عدم احترامها من طرف الفرنسيين جعل هذه الامتيازات مهددة[(5)]، وازداد الخطر لما قامت شركة الباستون سنة 1704م بعمليات

---

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، (ج2)، المرجع السابق، ص 58.

(2) *Pleantet Eugène: Correspond Anc des Deys D'Alger avec La cour de France 1579- 1833, (Tome 01), Paris:1889, p253.*

(3) أندري بريnan وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: رابح اسطنبولي ومنصف عاشور، (دط)، ديوان المطبوعات الجامعية: 1984، ص 156.

(4) خديجة شريف: الامتيازات الفرنسية بالشرق الجزائري (حصن فرنسا القالة)، مذكرة ماجستير في التاريخ، تحت إشراف: ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، الجزائر: 1992/1993م، ص 32.

(5) *Pleantet Eugèn: op. cit , p 370.*



تجارية للمرجان بطريقة مخالفة للقانون، الأمر الذي جعل الدّاي يندم ويستنتج أن هذه الحقوق قد منحت لفرنسا دون تفكير[1].

وفي هذه الظروف ظهرت مشكلة هيلي بعد أن فقدت الشركة الأولى أموالا وتورطت في عمليات تجارية غير شرعية وأهم ما قامت به هذه الشركة بين 1701-1710م لمّا اجتاح الجفاف جنوب فرنسا هو إرسال 200.000 هيكتولتر من الحبوب سنويا، وكان ثمن كل حمولة يساوي (153 هيكتولتر) 5 فرنكات و5 سنتيم[2].

وفي سنة 1714م حلت شركة "هيلي" وعوضت "بشركة إفريقيا"[3]، أنشئت هذه الشركة بتاريخ 1741/22/2م بموجب ظهير ملكي، ترجع خلفيات تأسيسها لمنع الانجليز من الوصول إلى شمال أفريقيا والحد من نشاطاتهم التوسعية، وبلغ رأس مالها 1.200.000 جنيه كان لغرفة التجارة المرسيلية أسهم بها، يشرف عليها مجلس أعلى هو مفتش شركة تجارة المشرق ينوب عنه موظفان من الغرفة التجارية، أما المسيرون أو المنفذين فهم ثلاثة يختارون من بين الأعضاء المساهمين الذين تكون لهم خبرة ومقدرة كبيرة في مجال معاملات البيع والشراء[4].

فانتظمت الامتيازات الإفريقية من قبل الجمعية الملكية التي أبقت على نفس التنظيم السابق لحصن فرنسا وحتى الوكلاء السابقين ابقوا على رأس الامتيازات في منطقة القالة [5] فتم تعيين والي للشركة وأمين للعمال ومفتش تجاري وراهب ومشرح ومساعدين،كما تَمَّ إضافة عمال فرنسيين من مختلف الأصناف، وطلبت الشركة من حكومتها تنصيب حامية من خمسين (50) جندي تحت قيادة نقيب، رغم أن المعاهدات لا تنص على ذلك[6]، وكان لمحافظ القالة دور كبير في إدارة الشؤون التجارية فهو يعمل على أمر المشتريات والمبيعات لحكام وتجار مرسيليا ويستأجر المباني ويعمل على الحصول على الغذاء والمحلات التجارية من السكان المحليين ويشرف على مراقبة عملية صيد المرجان[7].

سجلت الشركة دفعا قويا لنشاطات الالتزام سواء لصيد المرجان أو النشاط التجاري والتي سوف تتسع وتنمو بصفة مطردة في إطار الاستقرار وحسن التنظيم على امتداد ستين سنة بدون انقطاع، فقد ضبطت العلاقات بين الصيادين والشركة فوضعت تحت تصرف هؤلاء الصيادين مراكب بتجهيزاتها الضرورية، ووفرت

---

(1) خديجة شريف: المرجع السابق، ص32.

(2) *F. Élie de la Prima Udaie: <u>Le Commerce et la Navigation de L'Algérie</u>, Revue Algérienne Et Coloniale : 1860, p46.*

(3) *Pleante: op. cit,370*

(4) محمد العربي الزبيري: <u>التجارة الخارجية للشرق الجزائري</u>، المرجع السابق، ص 196.

(5) *Paul Masson: <u>Histoire des Établissements et du Commerce Français dans L'Afrique Barbaresque(1560-1793)(Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc)</u>, Librairie Hachette, Paris: 1903, p 423.*

(6) محمد العربي الزبيري: <u>التجارة الخارجية للشرق الجزائري</u>، المرجع السابق، ص 198.

(7) *Paul Masson: op.cit, p 425.*



لهم المواد المعاشية والمأوى بسعر ثابت حددته بـخمس فرنكات وثمانين سنتيما للكيلوغرام الواحد*، لتباع من جديد في مرسيليا وباقي المدن الفرنسية والأوروبية(1).

بانطلاق الثورة الفرنسية سنة 1789 انقلبت الأوضاع في فرنسا وبدأت تختفي معالم الإقطاعية والملكية فاسحة المجال أمام البرجوازية التجارية والمدنية، وقد انعكس ذلك على تجارة فرنسا بالجزائر فالمسيرين الأساسين لها والمساهمين فيها من أغنياء وأثرياء مدينة مرسيليا وبتسيير من "غرفة التجارة المرسيلية" التي تعد أولى غرفة تجارية أنشئت في التاريخ، لعبت دوراً كبيراً ساعد المركانتلية** على در الربح الوفير عليها لكنها مع نهاية القرن الثامن عشر بدت ملامح التغيير تلوح بالأفق، فبعد سنة واحدة من انطلاقة الثورة الفرنسية تم حل هذه الغرفة وأعلن المجلس الأعلى الوطني للثورة الفرنسية قرار يسمح لجميع الفرنسيين بتعاطي التجارة في جميع المؤسسات الفرنسية (2) الموجودة في المشرق وشمال إفريقيا.

فظهر المتيحين لاستغلال الفرص لامتيازات فرنسا في الجزائر لمنافستها وقطع الطريق أمامها وانتقاما من الجزائر التي تطاردهم وتحاربهم أينما وجدوا وهم الكورسكيون والإسبان فهذه الأخيرة أضرت بمصالح الدولة في الغرب الجزائري(3).

ومما زاد في تعكير جو التجارة الفرنسية بالجزائر هو مسألة "مايفرن"*** الذي استقر بمدينة الجزائر لغرض التجارة منذ سنة 1752م حيث ارتبط خلال إقامته الطويلة بصداقات متينة مع عدد من الشخصيات الجزائرية وخاصة مع ابن الدَّاي "محمد باشا" بالتبني "حسن" الذي شغل منصب وكيل الحرج لمدة طويلة قبل أن يخلف سلفه عن كرسي الدايلكية في سنة 1791م وفي عام 1777م كلف مايفرن من طرف كاتب الدولة للبحرية بإدارة شؤون القنصلية الفرنسية حتى سنة 1782م وعندما التحق القنصل الجديد "دوكرسي" بمقر عمله ليعود إلى مسقط رأسه ويستقر به إلى أن عُين في 1789 م قنصلاً في مدينة طولون أعلنت المدينة تمردها على النظام الجمهوري في غضون سنة 1793م وفتحت ميناءها أمام الأسطول الانجليزي وفر مايفرن من طولون إلى

* فقد كان يمنع على الصيادين بيع المرجان لأحد غير الشركة صاحبة الامتياز فالتجاوزات التي كانت تقع تقمع بشدة سواء عن طريق غرامات مالية أو بإنزال عقوبات بدنية صارمة على المخالفين.

(1) جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية، المرجع السابق، ص 231.

** تيار فكري ظهرت بوادره في القرن الخامس عشر واستمر إلى القرن الثامن عشر الميلادي، والمركنتلية مصطلح ينسب إلى كلمة مركنتي الإيطالية وتعني تاجر، يقوم هذا الفكر على مبدئين أساسيين أولهما يربط قوة الدولة بمدى ما تتوفر عليه من معادن نفيسة ويقوم المبدأ الثاني على توجيه الدولة للاقتصاد وذلك بخلق صناعات محلية لضمان القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية وضمان الأسواق مما يفرض عليها ضرورة مراقبة جودة المنتوجات الصناعية عن طريق سن قوانين صارمة، ينظر: الاكتشافات الجغرافية وظاهرة الميركنتلية، موقع *www.achamel.info*، يوم 03-05-2012.

(2) محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 204.

(3) جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية، المرجع السابق، ص 236.

*** الذي تحدثنا عنه في الفصل الثاني وعن دوره في أزمة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.



قرطاجنة باسبانيا وبعث الدَّاي "حسن باشا" في طلبه وأرسل له سفينة لتعيده مع عائلته للجزائر لكنه ذهب إلى اسبانيا واستقر بها [1].

إن التراكم التجاري الفرنسي في مراكزها الثلاث حصن فرنسا والقالة ودومولان، جعل الضريبة ترتفع، فقد وصلت إلى 200.00 فرنك سنة1817 م وكانت الشركة قد تركت مراكزها في رأس رولس وروز ونيقرو ولم يبق لها سوى القالة ودومولان[2].

لقد أثر ذلك تأثيرا بالغا على العلاقات التجارية بين البلدين، فأباح الدَّاي لسكان الشرق أن ينقلوا حبوبهم للعاصمة أو الغرب الجزائري لبيعها للإسبان وأمر بعدم بيعها للشركة الملكية الإفريقية إلاَّ بعد عفوه عن "مايفرن" [3]حتى السكان الأهالي لم يكونوا يرغبون في وجود الفرنسيين على سواحلهم لأن هذا الأخير منذ حصوله على الامتيازات اعتبر موانئ شرق الايالة من ممتلكاته الخاصة التي لا يحق لغير الفرنسيين المتاجرة فيها بل أن الدخول إلى مدينة القالة كان ممنوعا على الجزائريين إلا نهارا أو بتصريح أو رخصة.

وفي الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر ظهرت البيوت التجارية الفرنسية واليهودية، محاولة تعويض غياب الشركات والمؤسسات، مستغلة الظروف الدولية المحيطة التي جاءت مع الثورة الفرنسية التي أشغلت الفرنسيين عن زراعة الأرض، ومن الشركات التي كانت تستغل الامتيازات بالإيالة يقوم بها الأجانب وتشرف عليهم شركات متخصصة مثل الشركة الأفريقية والشركة الملكية وبيت كاري وبعض الوسطاء الخواص الذين ظهروا بعد الثورة الفرنسية من اليهود الوافدين من ليفورن [4].

ومن بين تلك البيوت بيت جيمون التجاري الذي استقر في الجزائر فترة من الزمن وسجل نجاحات مشجعة في بداية نشاطه حتى إنه حصل على احتكار تجارة الشمع والزيت والجلود في وسط البلاد وقد أضرت به الثورة الفرنسية ولم يتمكن من تسديد التزاماته المالية إزاء الخزينة الجزائرية وهو ما جعل الدولة تنتزع منه الامتياز وتحوله للتجار الإسبان، وفي سنة 1794م تحول هذا الامتياز إلى القنصلية الفرنسية قبل أن توكله "رافييل" وبعد حل الشركة الإفريقية في 02 فبراير 1794م حلت محلها الوكالة الإفريقية التي أصبحت تابعة للدولة وبإشراف وزير الخارجية الفرنسية [5].

وواجهت هذه الوكالة عدة مشاكل منها محاربة التجار الأحرار الاستغلاليين وغلاء معدات السفن وارتفاع أجور التجارة والتفتيش، ومن اجل ذلك تنازلت عن الكثير من حقوقها في الامتيازات لصالح اليهود

---

(1) جمال قنان: المرجع نفسه، ص- ص 60-63

(2) خديجة شريف: المرجع السابق، ص 59.

(3) جمال قنان: المرجع السابق، ص-ص 60-63.

(4) كمال فيلالي:" الامتيازات الفرنسية في الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين"، مجلة مخبر الدراسات حول الرحلة والهجرة، قسنطينة: 2009، ص15.

(5) جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية، المرجع السابق، ص-ص 237-239.



مقابل مبالغ مالية وخدمات أخرى للنقل، وما إن حلت سنة 1799م[1] حتى كان الشريكان اليهوديان "بوجناح" و"بكري" قد سيطرا فعليا على أكبر جزء من الميادين التي كانت حكرا على التجار الفرنسيين، ولكن ما أصابها في الصميم هو معرفة الأهالي للحيل وحقيقة المعاملات التجارية لهذه الوكالة ومن بينها معرفة سكان عنابة الذين تفطنوا إلى أهمية الأرباح التي كان يجنيها من صناعة الجلد فبنو مدابغ لتلبية الحاجيات المحلية عملت على تزويد تونس سنويا باثني عشر ألف (12.000) جلد مدبوغ وبذلك أصيبت صادرات الوكالة في هذه المادة بنقصان كبير[2].

وعليه فإن جهود "الوكالة الإفريقية" فشلت في استرجاع أمجادها السابقة بسبب تدخل اليهود في الاقتصاد الجزائري والعجز المالي الذي كانت تتخبط فيه الشركة منذ أيامها الأولى، ولعبت شركة السيد "باري" دورا هاما في التجارة خاصة أيام الثورة الفرنسية واقتصر نشاطها على تصدير الحبوب والصوف والجلود والشحوم، وكانت تستورد من الخارج للجزائر 1056 برميلاً من المواد الغذائية ومواد الزينة وقطع غيار السفن وبعض الأقمشة وما تحتاجه الجالية الأوروبية المقيمة في المنطقة؛ لكن تم سحب الامتياز من الفرنسيين ومنحه للانجليز[3].

ولما عادت الامتيازات إلى فرنسا أسرع القنصل العام بالجزائر إلى تعيين أعوان لتسيير هذه الامتيازات، والواقع أنه لم يكن لديه حرية كبيرة في اختيار الكفاءات فاعتمد القنصل على المقربين إليه من الذين يثق في نزاهتهم؛ لكن النزاهة في التسيير لا تكفي، فالأعوان الذين عينهم القنصل لاستغلال الامتيازات لم تكن لهم معرفة مسبقة بتسيير هذه الامتيازات، باستثناء مدير مرسيلي الذي كان له استحقاق معترف به في مجال الأعمال التجارية تضاف إليها معرفة القانون التجاري كما تؤكده التقارير، ولعل اللوم الوحيد للمدير العام والذي يذكره نائب القنصل فهو أنه كان مفاوضا أكثر منه إداريا لكن هذا العيب عوض بمواهب حقيقية أدرجت في مبادئ قيمة تتعلق أساسا بمعرفته الدقيقة لإفريقيا وبلاد المغرب على وجه الخصوص أين قطن منذ17 سنة، أما باقي الأعوان فكانوا يختارون من المقربين من السلطة، هكذا تتخلص صفات الأعوان المسيرين لإدارة الامتيازات، ومما تقدم يمكننا أن نستخلص أن هذه الإدارة كانت تشوبها أخطاء كان لها أثر كبير في تسيير الامتيازات وعلى الصفقات ذاتها إضافة إلى عدم التوافق الناتج عن سوء اختيار الأشخاص والمسئولين[4].

لقد تأثرت التجارة الفرنسية بالجزائر بالأوضاع الأوروبية وبالملكية الفرنسية، فسرعان ما عرفت تدهورا بسبب الحروب الدينية التي سادت فرنسا لثلاثين عاما وأنهكت دون استثناء مقاطعاتها وهو ما انعكس سلبا

---

(1) محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 215.

(2) المرجع نفسه، ص 126.

(3) المرجع نفسه، ص 250.

(4) كمال فيلالي: المرجع السابق، ص6.



على وارداتها من الجزائر إلى فرنسا، وأدخلت غرفة التجارة المرسيلية التجار في صراع لم ينتهي إلاَّ باستلامها "لهنري الرابع"*، وبعد وفاته لم تعد الحكومة الفرنسية قادرة على تقديم الحماية والتشجيع للتجارة بسبب انشغالها بحروبها مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة ومع اسبانيا، وكذلك انتشار الطاعون في مرسيليا، وهنا بدأ ظهور التجار الأحرار أو الاستقلاليين، وعموما كانت الجالية التجارية الفرنسية أقوى من بقية الجاليات الأخرى تجارة وأنشط عملا لاسيما في موانئ الشرق الجزائري.

ثانيا: تجارة انكلترا

تمكن الإنجليز من إثبات وجودهم الرسمي في الأيالة بداية من سنة 1583م، إلا أن تجارتها للجزائر لم تكن بالأهمية التي كانت لفرنسا، فهدف الانجليز من وراء التمثيل الدبلوماسي الأمان لسفنهم التي كانت تبحر في حوض البحر الأبيض المتوسط واغلبها تابعة لشركة الليفانت** التي كانت تتاجر في سفن تجارية مسلحة تسليحا جيدا وفي مراكب صغيرة تقوم بنقل البضائع الانجليزية، وبضائع الأجانب المسافرين من ميناء لآخر. ولأن هذه السفن والمراكب كانت جيدة فقد كان بحارة الجزائر يطمحون دائما لامتلاكها، لذا فأمان السفن التجارية ضروري أكثر من تعاطي تجارة الجزائر: لكن رغم ذلك لم يمنع التجار الأحرار أو الممثلين الرسميين من امتهان التجارة***، وكانت الجالية التجارية الانكليزية هي نفسها الجالية الدبلوماسية حيث زاوجت بين التجارة والتمثيل الدبلوماسي؛ لأن القنصل كان هو نفسه تاجرا، والتجار الانكليز هم الأوائل الذين تمكنوا من تخفيض الرسوم الجمركية خاصة حقوق الدخول والخروج من المدينة والميناء وتم تخفيضها إلى أن وصلت إلى خمسة في المائة (5%)، واستفادوا كذلك من توريد بضائع وسلع من بلادهم أو من المشرق العربي أو من دول لا توجد بينها وبين الأيالة معاهدة سلام مثل اسبانيا أو ايطاليا فتدخل تحت حمايتها أو حماية

---

*هو المعروف بهنري دي نافار (1553-1610م)، والده أنطوان دي بوربون، ووالدته جان دالبير، أول من تولى العرش الفرنسي من سلالة البوربون سنة 1589. لم يُعترف بشرعيته من قبل العصبة الكاثوليكية بادئ الأمر بسبب اعتناقه البروتستنتية الكاثوليكية، وبدت فرنسا كأنها مقسمة بين الكاثوليك في الشمال والبروتستنت في الجنوب، وبلغت الأزمة ذروتها حينما استعانت العصبة المقدسة (الكاثوليكية) بالقوات الإسبانية سنة 1594؛ الأمر الذي أجبر الملك هنري على إنكار البروتستنتية، فاستقام له الأمر، وانصرف لإنهاء المشكلة الدينية وحل الخلاف المسلح بين الكاثوليك والبروتستنت، فدعا إلى سياسة التسامح الديني، وقام بمفاوضات لقبول تسوية تضمن لهم حرية العبادة، وأخيراً أصدر مرسوم نانت ــ في نيسان/أبريل عام 1598م ــ الذي تضمن عفواً عن الثائرين، ومنح الجميع حق ممارسة معتقداتهم، اغتيل هنري الرابع في باريس من قبل فرانسوا رافياك، ينظر: عبد السلام زيدان: الموسوعة العربية، (دط)، د دار، دمشق: 2011، ص679.

** الليفانت: هو اسم الشام (بالإنجليزية: *Levant*) التي تعني "حيث ترتفع الشمس" أو "الأرض التي ترتفع عن البحر"، وهو المعنى المنسوب إلى منطقة الشرق الواقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وتعود التسمية إلى أصل إيطالي حين أطلق الايطاليون في العصور الوسطى تسمية *Levant* على سورية، وتعني بالايطالية مكان شروق الشمس، ينظر: عبد الرؤوف جبر القططي: الموقع السابق.

*** ومن بينهم "كول" تاجر حر كان يعمل في الجزائر سنة 1688 بالتنسيق مع القنصلية البريطانية، ينظر: جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص، 354.



التجار الفرنسيين؛ لكن بشرط أن الرسوم تدفع مثلما يدفعها باقي التجار المسيحيين[1]، يتوضح لنا أنه إلى غاية النصف الأول من القرن الثامن عشر ميلادي كان التجار الانجليز أحرارا ولا يملكون مؤسسات[2]، و لم تكن منتظمة نظرا لأوضاع المملكة البريطانية وأوضاع الأيالة.

وكان القناصل الانجليز مختلفين عن غيرهم لأنهم في الغالب تجار مقيمون في الجزائر ولهم مصالح فيها هذا التحول في التسيير كان منذ القرن السابع عشر الميلادي بعد اتهام عدد من التجار الانجليز لقناصلهم بأنهم كانوا السبب في الحرب بين انجلترا والجزائر، ونتيجة لهذا الإجراء المتغير فان الدَّاي حاول أحيانا أن يختار خلفاء القنصل الانجليزي إن مات أثناء أداء خدمته، وكانت المملكة الانكليزية في الواقع قد قبلت اختياراته في عدة مناسبات[3]، وكان من نتائج تلك التصرفات أن القنصل الانجليزي غالبا ما كان في حالة سوء تفاهم مع التجار الذين لم يترددوا في التدخل في الأعمال القنصلية مع حاكم البلاد، وتواجد الانجليز لم يكن بمدينة الجزائر وحدها بل امتد إلى الغرب الجزائري فكان بوهران تاجر صاحب معامل حرفية يبعث سنويا بين سبعة أو ثمانية آلاف من ريش النعام والتمر والحبوب إلى انجلترا ويستورد بعض العقاقير وآلات حديدية وأسلحة[4].

ترجع البداية الحقيقية لمحاولة تثبيت الانجليز لتجارتهم بالجزائر إلى المنافسة بين العدو التقليدي لانجلترا وهو فرنسا، وذلك أنه في سنة 1724م بادرت شركة "ميشان" الفرنسية باكتراء محلات وأماكن في السواحل الوهرانية لإنشاء مراكز تجارية للانجليز في هذا الميدان [5]وعقب ذلك توسعت تجارتهم بالغرب الجزائري وحتى مدينة الجزائر التي ازدادت تجارتهم بها، ومن ذلك التاجر "الدون خوان وولف" (1779) الذي كان يتميز بكبر حجم تجارته وبخبرته الواسعة بشؤون بلدان المغرب العربي، وكانت تجارته رائجة في كل من اسبانيا وايرلندا وانجلترا[6]، وبعد أن وضع التجار الانجليز قدمهم في الغرب الجزائري وفي مركز سلطة الحكومة امتدت تجارتهم إلى الشرق الجزائري وساعدهم في ذلك تنظيم وتسليح سفنهم التجارية إلى أن وصلوا عقب حملة "نابليون بونابرت" على مصر سنة 1798 م إلى إحلال تجارتهم محل الفرنسيين، فقد وجدوا الفرصة سانحة لتحقيق ما كانوا يصبون إليه منذ أمد بعيد، فاستطاعوا أن يقنعوا الداي "مصطفى باشا"* بضرورة سحب

---

(1) *F. Élie de la Primaudaie: op.cit, p192,194.*

(2) وليم سبنسر: المرجع السابق، ص 120.

(3) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص 422.

(4) وليم سبنسر: المرجع نفسه، ص 120، وينظر : ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 82.

(5) صالح عباد: المرجع السابق، ص 153.

(6) يحيى بوعزيز: المراسلات الجزائرية الاسبانية، المرجع السابق، ص77.

* (1798-1805م) ولد في الأناضول بآسيا الصغرى وجاء إلى الجزائر في أيام شبابه، انضم في صفوف الانكشارية كجندي بسيط، ارتقى في المناصب حتى وصوله إلى منصب باشا الجزائر، تعرض لمؤامرة قتله من قبل جنده سنة 1801م عندما كان يؤدي صلاة الجمعة؛ إلا انه نجا منها، عرف عنه انه كان ثريا وشجاعا وحسن السيرة، شيد قصور بالعاصمة لازالت تحمل اسمه إلى يومنا هذا، قتل الداي مصطفى من طرف الجند الأتراك بسبب ميله لليهود، ينظر: عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، (ج2)، المرجع السابق، ص131.



الامتياز من أناس عاجزين عن دفع الضريبة المتفق عليها واقترحوا تسليمها إليهم لمدة عشر سنوات مقابل 271.150.0 فرنك عن كل سنة بينما كان الفرنسيون لا يدفعون سوى 105الاف فرنك.

وفي فترة حكم الدَّاي "أحمد خوجة" (1805-1808م)* ، ألحق نائب الوكيل الانكليزي بعنابة أضرارا كبيرة بالمصالح التجارية الفرنسية خلال فترة قصيرة، وحدث هذا في الوقت الذي كانت فيه العلاقات الفرنسية الجزائرية متوترة، ناهيك عن تصرفات القنصل الفرنسي "دوبوا تانفيل" الاستفزازية والتي كان يذكره فيها بالمعاهدات التجارية الفرنسية الجزائرية التي تلزمه بحماية مصالح فرنسا في بلاده، فكانت السبب في نزع ما تبقى من ثقة بينهما، فلم يحرك الديوان ساكنا لما قام به نائب الوكيل الانكليزي لمناوراته وذكائه، بل سمح له بالعودة إلى عنابة، في حين أن "تانفيل" الذي وصل بعد ذلك بفترة قصيرة إلى الجزائر لمقابلة الدَّاي والحديث معه في هذا الأمر، قد أبعده حرسه عن باب القصر بصورة عنيفة و لم يكتفي الدَّاي بذلك؛ بل أمر بالاستيلاء على سفن صيد المرجان في كل من عنابة والقالة[1].

فاستغل الدَّاي هذه الحادثة وطرد هذا الأخير وسحب منهم رخصة الامتياز وسلمها للانجليز الذين عرضوا عليه إتاوة سنوية تزيد عن المبلغ الذي اعتادت فرنسا دفعه بحوالي 150.000فرنك.بمقتضى عقد وقع عليه يوم الفاتح من يناير سنة 1807 م الدَّاي "أحمد باشا" والسيد "هنري بلانكي" القنصل العام الانجليزي نص العقد على ما يلي:

– تدفع المملكة الانكليزية الضريبة على قسطين: خمسين ألف دولار إلى خزينة الايالة والباقي إلى خزينة البايلك مع احتساب الهدايا معها.

– تولي الانكليز استغلال المؤسسات التجارية في كل من عنابة والقالة.

– تنفرد بصيد المرجان كما كان ذلك بالنسبة للفرنسيين[2].

وتولى التجار الانجليز استغلال المؤسسات التجارية، وبمجرد ما تم الاتفاق قام السير "الكسندر بال" حاكم مالطة** بإرسال مندوب مقتدر إلى مدينة قسنطينة ليتباحث مع الباي حول إمكانية شراء الحبوب والمواشي الضرورية لتموين الجيوش الانجليزية المقيمة في مالطة وجبل طارق وماهون[3].

---

* الداي أحمد باشا (1805-1808) قضى على الثورة الدرقاوية، وطالب الولايات المتحدة الأمريكية بدفع التزاماتها العائدة لسنة 1795م، ثم بعد ذلك أعلن عليها الحرب سنة 1807م وألقى القبض على ثلاث سفن أمريكية بحمولتها وربابنتها ووقع صراع بين ايالة تونس والجزائر أثناء ولايته وانتهت بمقتله سنة 1818م، عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، (ج3)، المرجع السابق، ص-ص 301-300.

[1] أبو العيد دودو: المرجع السابق، ص49.

[2] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 235.

** حاكم مالطة، وهو رئيس الحامية الانكليزية المرابطة في الجزيرة.

[3] محمد العربي الزبيري: المرجع نفسه، ص- ص233- 234.



ومما سبق نرجع أسباب تحويل المؤسسات التجارية الفرنسية إلى الانجليز إلى ما يلي:

- هزيمة فرنسا في 21 أكتوبر 1805م والقضاء على أسطورة فرنسا العظمى على أعين الأوروبيين وأتاحت للانكليز السيطرة على تجارة البحر المتوسط.
- عرض الانكليز إتاوة على الدَّاي تزيد عن ما كان الفرنسيين يدفعونه بحوالي مائة وخمسين ألف، وخلال هذه الفترة كانت هناك أزمة مالية بالنسبة للحكام وتلاعب اليهود بدولاب الاقتصاد الجزائري.
- القنصل الانكليزي كان دائما يظهر بلاده بصورة الراغبة لكسب صداقة حكام الجزائريين ورضاهم عنها، ومستعدة للتعاون معهم لأن فرنسا لم تكن تقوم بالتزاماتها تجاه الأيالة.

وعليه فإن تواجد الانجليز في موانئ الشرق الجزائري في عنابة وجيجل والقالة لتدعيم مواقعهم التي ذكرناها أعلاه ومرابطة جنودهم بها كان لاستكمال السيطرة على تجارة المتوسط، لذا فسحوا المجال لرعاياهم المالطيين والصقليين والسردينيين والكورسيكين والأسبان لتكوين شركة لتسيير أنشطتهم التجارية، وهذا ما مكن شركة بكري هي الأخرى من التحكم والسيطرة على جزء من تجارة الفرنسيين، رغم ما وصل إليه الانجليز فالفرنسيون كانوا لا يزالون يرون في سواحل الشرق ملكا لهم ودخلوا في صراع معهم، ومما كان يمكن أن يؤدي إلى توتر العلاقات التجارية بين الطرفين قيام الانجليز اعتراض سفن جزائرية بحمولات مختلفة متجهة إلى فرنسا؛ إلا أن وصول ناقلات من جبل طارق إلى الجزائر في صيف سنة 1811م محملة بالهدايا متَّن روابط الصداقة بين انكلترا والجزائر، التي شعرت بوطأتها السفن الفرنسية[1]، ومما قضى على التجارة الانكليزية حملاتها ضد الجزائر بين عامي 1816-1824م مكنت فرنسا من استرجاع امتيازاتها، ناهيك عن كثرة المشاكل التي اختلقها هؤلاء البريطانيون عجلت برحيلهم عن البلاد، مثل شحن الحبوب والمؤونة لتموين الحاميات الانكليزية في جبل طارق وشكاوي المواطنين منهم للأغا وقالوا أن الامتياز ملك للفرنسيين وليس للانجليز وكذا انخفاض قيمة العائدات لعدم استغلال الامتياز بشكل جيد[2]، فأرسلت المملكة البريطانية لجنة للمعاينة برئاسة السيد" ماكدونالد" فأصدرت المحكمة قرارا بإرجاع المحلات إلى أصحابها الشرعيين الفرنسيين، لكن القرار ظل حبراً على ورق لأن الدَّاي نفسه لم يرغب في ذلك وترك الانجليز هناك وحتى نائب القنصل البريطاني "اسكوديرو"رفض الخروج من تلك المراكز حتى بعد عودة الفرنسيين رسميا إليها سنة 1817م[3].

كما أنهم قاموا بالاستيلاء على حمولات جزائرية كانت في طريقها إلى فرنسا، وازداد التوتر أكثر بعد حملاتهم التي ذكرناها آنفا والتي قضت على مصالحهم الاقتصادية في المنطقة[4]وفي الضفة الغربية للمتوسط وانسحب باقي التجار الانجليز لغياب الدعم الرسمي من دولهم وتحت ضغط التجار والوكالة الإفريقية الفرنسية.

---

(1) أبو العيد دودو: المصدر السابق، ص61.

(2) *Charles Féraud: <u>Histoire des villes de la Province de Constantine</u>, TYP. de L' Association ouvrière V. Aillaud, Alger: 1877, p594.*

(3) محمد العربي الزبيري: <u>التجارة الخارجية للشرق الجزائري</u>، المرجع نفسه، ص 237.

(4) سيمون بفايفر: المصدر السابق، ص 40 .



ثالثا: تجارة اسبانيا

تمركز نشاط الإسبان في الغرب الجزائري بوهران فكانوا يوردون الرصاص والكبريت وبعض المعادن الثمينة، وكان بعض التجار يتواجدون بمدينة الجزائر خلال المرحلة الأخيرة من دحر الإسبان نهائيا عن وهران ومن أولئك التجار "بارطولومي اسكوديرو" (1780–1789) الذي اقترض مالا من خزينة الإيالة وبعدها فر إلى اسبانيا، فهذه القضية أثرت على تجارة الإسبان بالغرب الجزائري وشغلت حيزاً كبيراً في المراسلات الجزائرية الاسبانية [1] أواخر العهد العثماني.

أما في الشرق الجزائري فلم يكن هناك تبادل تجاري، بما في الكلمة من معنى بينهما وبين الأيالة، وإنما كانت العلاقات ذات اتجاه واحد، ترمي إلى تصدير الحبوب والمواشي إلى كل من القاعدتين الاسبانيتين التي رابطت فيها الحاميات الانكليزية على وجه الخصوص، وفيما يلي سنحاول أن نستعرض هذه العلاقات مع كل واحدة على حدة.

وابتداء من سنة 1800م تولت بريطانيا مسؤولية تموين جزيرة مالطة، فقد ضاعفت عدد الحمولات التي تصلها الإيالات الثلاث، وخاصة من موانئ الشرق الجزائري التي كانت تزودها بالحبوب والأبقار، فقد استوردت في ظرف سنتين فقط(1804-1806) من الجزائر حوالي سبعمائة بقرة، ويذكر السيد "ماتياس" أن هذا العدد تضاعف عشر مرات سنة 1811م فزاد عن السبعة آلاف وهو رقم ضخم مقارنة بعدد سكان الجزيرة الذي لم يكن يتجاوز 120.000[2].

أما مدينة ماهون فكانت تستورد ما تحتاج إليه من الغرب الجزائري، وذلك لأنها اقرب إلى تلك المنطقة منها شرق الأيالة، ولأن وهران كانت اسبانية تَقَدَّم أبناء شبه جزيرة ايبريا على غيرهم من التجار، وعندما استعادت الجزائر عاصمتها الغربية، فقد الماهونيون ذلك الامتياز الذي كانوا يحظون به وصاروا يبحثون عن الأسواق المناسبة لشراء مؤونتهم السنوية فكثيرا ما كانت تقودهم الأسعار إلى موانئ قسنطينة[3].

رابعا: تجارة الإمارات الشمالية والايطالية

كما كان للسويد والدانمارك وهولندا رعايا تجار بالجزائر لكن عددهم كان قليل جدا، إذ نجد أغلبهم زاوج بين المهمة الدبلوماسية القنصلية وامتهان التجارة؛ فنجد "لوجي جورج" الذي كان يقود سفنا تجارية ترفع العلم السويدي، وأصبح قنصلا سويديا وتاجرا ووكيلا تجاريا عاما للدَّاي خارج الأيالة، وكان مصاهرا للقنصل الدنماركي (والد زوجته) فاتحدا معا تجاريا للتنسيق مع تجار البلدان الشمالية وبذلك استطاع أن يشتري

---

[1] يحيى بوعزيز: المراسلات الجزائرية الاسبانية، المرجع السابق، ص 15.

[2] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع نفسه، ص137.

[3] المرجع نفسه، ص 138.



عددا من السفن المحتجزة بصفته تاجراً ووكيل تجاري عام للدّاي، وكان هذا الأخير يعتمد عليه في إدارة الكثير من أعماله التجارية للأيالة [1].

فقد نسق التجار الايطاليون واغلبهم من مدينة جنوه وليفورن العمليات التجارية بين الجزائر وأوروبا، وتولى اليهود هذه المهمة لاسيما يهود ليفورن وكانوا السبب في انهيار الزراعة المحلية، ففي سنة 1790م صدروا من الحبوب ما نسبته 89.97 % مما اضر باقتصاد البلاد، حيث ارتبطت الاحتكارات الأجنبية بالحكام المحليين لاسيما بايلك الشرق وخضعوا لمطالبهم، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مؤشر تأزم الأوضاع الزراعية ودلالة لوقوع البلاد لقمة سائغة للنفوذ والمال وهذا ما أثر سلبا على ميكانيزمات الاقتصاد المحلي[2].

ومن خلال هذه الدراسة نصل إلى أن أهم المشاكل التي كانت تعاني منها الامتيازات الأجنبية الأوروبية تتلخص في الآتي:

1- الذهنية والصبغة المرحلية أو الغير دائمة التي ميزت الشركات التجارية الموجودة في شرق الجزائر.

2- عدم وجود إستراتيجية آنية أو سياسة ظرفية خاصة بكل مرحلة معينة.

3- انعدام الخبرة بالنسبة للأعوان المكلفين بتسيير إدارة الامتيازات.

4- طغيان الروح السياسية والإيديولوجية في التسيير.

5- انعدام القوانين المتعلقة بتحديد المسؤوليات.

6- ارتفاع رواتب الأعوان والمسيرين بالإضافة إلى العمولة التي تقدم لكل الأعوان المسيرين التي تقدر بـ 5% على المبيعات والمصدرات من وإلى الحصون.

7- تدخل القنصلية الفرنسية العامة في شئون الامتيازات التي كان يشرف عليها نظريا المدير العام بمرسيليا والعون الرئيسي الذي يقيم عادة في ميناء عنابة.

ويقول أحد المراقبين الفرنسيين لحصن القالة:"لو كان مدير الوكالة ممثلا أحسن تمثيل في بونا (عنابة) وإذ كانت لهذه الوكالة نفوذاً غير نفوذه الذي يرتبط أساسا بالوزارة الخارجية وإذا لم يكن هنالك صراع ناتج عن فراغ قانوني يحدد المسؤوليات بينه وبين قنصل فرنسا بالجزائر الذي يعتبر المسير النظري للوكالات التجارية في الجزائر، وإذا كان القانون التجاري العام لا يحدد سلطة المدير العام بمرسيليا فهو الذي يفوض العون الرئيسي لإبرام الصفقات محليا وتقديم تقرير مفصل عن ظروف الامتيازات كل ثلاثة أشهر يرسل له عن طريق القنصلية العام بالجزائر"، وبناءا على ما سبق فاللوكالة الرئيسية دوران: إدارة شؤون القنصلية محليا وتسيير شؤون التجارة، وتقع نفس الممارسة أيضا على التجار مستغلي المرجان شبه مراقبة بوليسية وعلى الحصن شبه رقابة عسكرية[3].

---

(1) جون.ب.وولف: المرجع السابق ، ص 421.

(2) ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، (ط1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت:2001،ص 110.

(3) كمال فيلالي: المرجع السابق، ص19.



المبحث الثاني: آليات المعاملات التجارية الأوروبية بالجزائر

تميزت العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الأوروبية بنوع من التوازن، تمكن الأجانب من استغلاله للحصول على امتيازات متعددة لمزاولة النشاط التجاري، فتم إعفاء البعض منهم من بعض الرسوم الجمركية، وبذلك احتاج الأوروبيون لتسيير تجارتهم بالجزائر إلى مجموعة من الوسائل العملية المُساعدة على إتمام المعاملات التجارية بنجاح من شبكة مواصلات وعملات ووسيط تجاري.

أولا: الطرق البحرية والبرية

عرفت طرق التجارة العالمية تحولا كبيرا لاكتشاف طرق جديدة وعالم جديد، لذلك لعبت الطرق التجارية دورا بارزا في حياة سكان الجزائر العثمانية، وكانت عاملا أساسيا لنشأة المراكز والمحطات التجارية وانتعش الاقتصاد آنذاك بفضل شبكة المواصلات خاصة البحرية التي كانت تخدم الجاليات الأوروبية بكثرة.

كانت تتم العلاقات التجارية عن طريق البر والبحر، وما يهم دراستنا الطريق الأخير[1]، فالتجارة الخارجية تتم مع أوروبا عن طريق الموانئ بواسطة الأجانب وعدد قليل من الجزائريين، وأهم هذه الموانئ:

- **القالة:** وكانت بحوزة الشركة الملكية الإفريقية تصدر منها الحبوب إلى مرسيليا، وتعتبر ثاني مؤسسة فرنسية على الساحل تتوفر بها جميع شروط الملاحة [2].
- **عنابة:** وبها ثلاثة مراسي هي: رأس الحمام والخروبة وحصن الجنويين، وقد تم بناء هذا الحصن الأخير في القرن الخامس عشر الميلادي عندما كانت مزدهرة بين عنابة وجنوه وهو أهمها.
- **ستورة:** وهي على مقربة من سكيكدة، وكانت تابعة لميناء عنابة لأن سكيكدة آنذاك لم تكن لها أهمية كبرى.
- **القل، جيجل وبجاية:** ميناء بجاية يستعمل لنقل الأخشاب، أما الآخران لتصدير المنتجات المحلية ولا يستوردان أي شيء[3].
- **الجزائر:** وهي من أهم موانئ الأيالة لأنه يتكون من عدة جزر، وتشتمل على مواقع كثيرة بناها الاسبانيون أثناء المحاولات التي قاموا بها لاحتلال المدينة.
- **شرشال:** وهو ميناء صغير لم تتمكن السلطات من توسيعه.
- **وهران:** شهد عدة توسعات من قبل الإسبان الذي كان تحت سيطرتهم.
- **المرسى الكبير:** يقع غربي خليج وهران وكان هو الميناء الرسمي في بايلك الغرب[4].

---

(1) عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص 569.

(2) محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، المرجع السابق، ص 138.

(3) محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 66.

(4) محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، المرجع السابق ، ص 139.



وكانت المراكب وسيلة النقل البحري، أما الجمال والبغال يستعملها التجار للسلع والخيل للأشخاص[1]، سواء إلى الموانئ أو التنقل بين المراكز التجارية المختلفة؛ لأن الحيوان كان هو وسيلة النقل البرية الوحيدة آنذاك، وتعد الأساطيل التجارية من أهم العوامل التي أدت إلى ازدهار التجارة فقد كانت تستعمل مراكبها وسفنها الشركات والتجار الخواص تحمل بضائعهم من مكان لآخر، ووجود الأساطيل التجارية يتطلب قوة بحرية هائلة تحميها من هجمات القراصنة، أو دفع غرامات وضرائب لهؤلاء الأخيرين مقابل عدم تعرضهم لها[2].

ووسائل النقل لم تكن آمنة بل كانت تتعرض لغضب القبائل وجيش البايلك في فترات الحرب بين الطرفين، وأحيانا أخرى تتعرض مراكزها التجارية للنهب والتخريب مثلما حدث مع الشركة الملكية الإفريقية التي كانت تحظى في بابليك قسنطينة بجميع الامتيازات في ميدان التسويق، حتى أنها صارت تعتبر تجارة موانئ الشرق الجزائري مكان اختصاصها وحدها ولا يحق لأية هيئة أخرى أن تتعاطى هذا النشاط[3].

ثانيا: الوسطاء التجاريين الأوروبيين والمحليين

يتواصل البائع والمشتري في الجزائر عن طريق الوسطاء؛ لأن المشتري الأجنبي لا يتقن اللغة المحلية والبائع لا يثق في هذا الأجنبي، لذلك يتم اختيار أشخاص ذو ثقة يتولون هذه المهمة اغلبهم من اليهود والتجار الأحرار الأجانب القدماء بالإيالة وبعض المسيحيين الصغار، وفي أواخر الفترة قيد الدراسة كان كبار المسؤولين يقومون بدور الوسيط لكسب المال لأجل جيوبهم الخاصة، والحقيقية أن أكثر من تولى هذه المهمة هم اليهود لأن نجاح التعاملات التجارية يتوقف إلى حد كبير على العلاقات الشخصية للتجار، لأن عدم استقرار وعدم ثبات الشبكات التجارية بات يتطلب ثقة كاملة في كل عناصرها للمقيمين الأجانب وأن استلام الجيش (الأغوات) للسلطة سيجلب لهم الأمن وأن القرصنة ستلقى ضربة مميتة، فقد استمع الديوان إلى شكاوى التجار الأجانب ومطالبهم ومنحهم تسهيلات عديدة كإنقاص الرسوم[4].

وكانت تسعى الدولة من خلال هذه السياسة لتشجيع التجارة في موانئ القطر لكن الدول الأوروبية نفسها لم تساعد هذه السياسة الجديدة على أرض الميدان فقد كانت السفن الأوروبية عامة والفرنسية خاصة تهاجم السفن الجزائرية في عرض البحر المتوسط بدون سابق إنذار، لأن هؤلاء التجار لم يكونوا مستعدين للالتزام بتعليمات الحكومة الجزائرية، والقيود التي كانت تفرضها على أنواع من التجارة بسبب حاجات البلاد وأوضاعها الداخلية[5].

---

(1) المرجع نفسه، ص 142.

(2) المكان نفسه.

(3) المرجع نفسه، ص 92.

(4) محمد خير فارس: المرجع سابق، ص 67.

(5) المرجع نفسه، ص 68.



ولقد أفسح تمسك اليهود بشبكات تجارية محكمة ذات طابع عائلي تستند إلى قوانين ثابتة تعد مجهولة وغريبة كالثراء الفاحش نتيجة لممارستهم الربا، وكان اليهود خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين المسيطرون الحقيقيون على التجارة الخارجية للجزائر لاسيما بعدما فتحت لهم الدولة الجزائرية صدرها بعد طردهم من اسبانيا ولكون أوضاعهم شبيهة بمعاناة مسلمي الأندلس فسمح لهم بالإقامة في مدينة الجزائر وحدد لهم أماكن خاصة بهم ودكاكين لمزاولة مختلف أنشطتهم مع فرض ضريبة الرأس[1].

ويهود أوروبا الملقبون بالإفرنج[2]، عرفوا بانتشار نفوذهم السياسي والتجاري، أغلبهم من مدينة ليفورن الايطالية جاءوا خلال القرن الثامن عشر الميلادي وكثفوا أنشطتهم في المبادلات التجارية والنقدية مع أوروبا، كما أن المعاملة التي حظوا بها خضعت للنظام المعمول به في الدولة العثمانية الذي يصنفهم رعايا عثمانيين أكثر من غيرهم، وهم بذلك لم يكونوا وسطاء تجارة فقط، بل احتكروا التجارة الخارجية في نهاية هذا القرن، وكان التجار الأوروبيون يلجئون إليهم للاستدانة خاصة الفرنسيين ويستأجرون منهم مراكب لنقل البضاعة، فجنوا أرباحا طائلة، من العمليات الربوبية ومن الفوائد الضخمة على الديون، تمكنوا بفضلها من تأسيس شركة بكري وبوجناح، التي دأبت أيام الثورة الفرنسية على شراء الحبوب وبيعها داخل الايالة وخارجها بأثمان باهظة مستخدمين نفوذهم في الأيالة الجزائرية وباريس، والعملية كانت لصالح الدَّاي ولحسابهم الخاص، فالدَّاي كان يتجاهل أساليبهم التي يتبعونها مقابل التساهل مع الفرنسيين في دفع الديون التي كانت تتضخم باستمرار بفعل الفوائد الكبيرة [3]، رغم أن اليهود هم من يقوم بالوساطة التجارية بين السكان المحليين والأوروبيين؛ فإن هذا الأخير لم يكن يثق فيهم ويخشى مكرهم ودهائهم والخداع في وضع أسعار البيع والشراء، ولقد قال "لورانت دارفيو" عنهم[4]:"...إنهم سعداء للقيام بالشر من أجل الشر نفسه وهم بإساءتهم للآخرين يرضون طبيعتهم الفاسدة والحاقدة، ومن يستخدمهم يجب أن يكون معهم دائما على حذر ولا يبوح لهم بالسر... ".

نلاحظ أن تحكم اليهود في المنافذ المالية عن طريق الاحتكارات التجارية أدت إلى ضعف الوضع المادي للدولة مما تسبب في تدهور أوضاع الجيش ماليا وخاصة التأخير في دفع الرواتب وضعف المؤونة ونتج عن ذلك هروب الجنود من الثكنات وتأزم أوضاع الفلاح الجزائري، كانت وراء ذلك أصابع اليهود الخفية، ولتسهيل

---

(1) عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ المدن الثلاث، الجزائر، المدية، مليانة، (ط1)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2007، ص 122.

(2) مختار حساني: موسوعة المدن الجزائرية (مدن الوسط)، (ج1)، المرجع السابق، ص 22.

(3) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص- ص 149-150.

(4) *louis lourent de D'arvieux: Mémoires de Chevalier d' Arivieux, ,(tome5), Libraire, rue S. Jacques, vis-à-vis la rue des Noyers, Paris:1735, p495.*



المعاملات التجارية وعملياتها بين الجزائر والدول الأجنبية كان يوجد بمدينة الجزائر وكـلاء أجانـب يمثلـون دولهم، والجزائر وبدورها لها وكلاء أجانب في الخارج موكلة لهم مهمة الوساطة التجارية [1].

وكان هناك اتصال مباشر بين الأهالي والتجار الأوروبيون خاصة بعدما أصبحت لهم عدة مراكز تجارية وأضحت محطة للمبادلات بينهم وبين القبائل المجاورة وتبادلوا البضائع التجارية فاستورد التجـار الأوروبيـون بضائع مثل القمح والشمع والجلود مقابل منتجات أوروبية مثل تزويد القبائل بأسلحة نارية حربيـة، وبعـض المؤسسات التجارية لم يكن لها حق احتكار المنتجات الزراعية في موانئ بايليك قسنطينية لكنها كانت تعتمد على معرفة طويلة للمنطقة وتجربة وممارسة وإطلاع على التقاليد المحلية وصلات شخصية بالشيوخ وغيرهم من النافذين المحليين وكانت لها قواعد تسيرها والنفوذ التي تستعملها وأساليبها التجارية وصلاتها بالوسطاء المحليـين تعطيها ميزات تجعلها تتفوق على منافسيها[2]، وهذا يشكل خطرا على تواجد السلطة المحلية بالبايلك وشـكل تهديدا على الدولة الجزائرية بإثارة النعرات والنزاعات الحربية بين القبائل مما قد يؤدي إلى تمردهم على السـلطة الحاكمة.

وإلى جانب اليهود كانت السلطات المحلية تتولى مهمة الوسيط التجـاري بـين المؤسسـات والتجـار الأوروبيون والأهالي برعاية السلطة الحاكمة شخصيا، حيث كانت بين الطرفين علاقـات عامـة في إطـار العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية من دفع رسوم الجمارك ودفع مبالغ سنوية للبايلـك للحمايـة وللسـماح بممارسة التجارة وصيد المرجان وغيرها واتصالات خاصة للباي، مثل تلك التي كانت بـين بايلـك الشـرق الجزائري باعتباره تاجراً وممثلاً للشركات الإفريقية-الفرنسية- في عنابة والقالة رغم المضايقات الـتي يتلقاهـا الطرفان، فالباي ظل يبيع للمؤسسات الفرنسية من حين لآخر بعض منتجات المخزن أو ما يشتريه بنفسه مـن الأهالي وكان ذلك يسمح له بأن يستورد من أوروبا جميع حاجياته الضرورية له وللأعيان المحيطة به، وشكلت هذه التجارة نوعا من التوازن لكبح أطماع التجار الأجانب وللحد من جشع التجار اليهود لخلـق التنـافس الضروري للمحافظة على الأسواق المحلية[3]، وخلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي كان التجـار الأوروبيون من بلدان أخرى والتجار الجزائريون الذين يعملون كوسطاء لباي قسنطينة وغيره من كبار الحكام يساهمون في تصدير المنتجات الزراعية من هذه المناطق [4].

ولقد مكّن احتكار الدولة للمواد الأولية إلى فرض أسعار منخفضة عند بيـع إنتـاجهم دون النظـر إلى النوعية أو الحجم وتمكين الأجانب من الحصـول على ذلك الإنتاج بأسعار معتدلة ليعيـدوا بيعـه بأثمـان

---

[1] عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، (ج2)، المرجع السابق، ص 242.

[2] المنور مروش: دراسات عن العهد العثماني، القرصنة، الأساطير والواقع، (ج2)، (دط)، دار القصبة للنشر، الجزائر: 2009، ص 389.

[3] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 222.

[4] المنور مروش: القرصنة، الأساطير والواقع، (ج2)، المرجع السابق، ص391.



مرتفعة، فإذا أخذنا مثلا احتكار تجارة الصوف نلاحظ أن البايلك كان يشتري قنطار الصوف من الفلاحين بخمسة عشر (15) جنيهاً ويعيد بيعه للتجار الأجانب بأربعة وعشرين (24) جنيهاً وهم بدورهم يصدرونه إلى أسواق مرسيليا بثمانية وثلاثين (38) جنيهاً[1].

إذن فحكومة الدّاي هي الوكيل الرئيسي لمعظم البضائع التي تبيعها الجزائر إلى أوروبا والمواد الأولية وفي واقع الأمر من احتكار السلطة؛ لكن لا يستطيع تسويقها بنفسه فكان عليه أن يعتمد على التجار الأجانب، ومعظمهم فرنسيون ويهود للقيام بأعماله التجارية، كما أن التنظيمات والقواعد التي تصنعها الدول والمراسي المسيحية للتجارة الإسلامية تهدف إلى إبقاء التجار المسلمين بعيدين عن الأسواق الأوروبية، وعليه فتجارة الأيالة أصبحت في أيدي التجار غير المسلمين، والدّاي أضحى معتمدا على الآخرين في إدارة أعماله[2].

ومما زاد الطين بلة انتهاج جهاز البايليك لنظام تجاري يقوم على احتكار تجارة بعض المواد الأولية ومنها القمح، وقد التجأ في ذلك إلى حد مصادرة ما يتوفر من الإنتاج عنوة لوضعه في يد المحتكرين الأجانب من تجار الوكالات الأوروبية وفي مقدمتهم شركة الاحتكارات الفرنسية والبيوتات التجارية اليهودية المرتبطة بأسواق المدن الأوروبية[3].

وبعد دراستنا لدور الوسيط التجاري نلحظ غياب كلي أو بالأحرى تغيب قسري للوسيط الأهلي والتاجر المحلي في التجارة الأوروبية بالجزائر، وفي واقع الأمر فإن الحكام هم من كان يتعامل مع الأوروبيين التجار في تسويق بضاعتهم خارج الأيالة، وبالتالي تدريجيا أخرجت التجارة من أيدي الجزائريين الذين هم في الأصل أصحابها الحقيقيون إلى التجار الأجانب وبأرباح طائلة على مرأى ومسمع من الحكام؟!!! بل تعدوا إلى خداع الفلاحين بمبالغ بسيطة وغشهم، وعليه فالتسويق لم يكن يتم بطريق مباشر بين التاجر ومفوضه.

والوساطة كانت أوسع انتشارا في جميع الولايات العثمانية والتسويق كان يجري عادة وجها لوجه ومباشر، بل إن مفوضي التجار أو عملائهم كانوا يجوبون المناطق المنتجة لكل سلعة أو بضاعة ليحصلوا عليها من منابعها الأصلية[4]، فقد كان التسويق من الفلاحين مباشرة ويجري هذا التسويق بحرية نسبية ودون تدخل من السلطات الحاكمة؛ لأن الفلاح بحاجة للمادة وكثيرا ما يبيع بضاعته بأرخص الأثمان، وكان هذا التسويق ضمن الأسواق الأسبوعية أو الموسمية وكان التجار الأوربيون يشترون مباشرة أو بواسطة عملائهم ما يحتاجون إليه [5].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 80.

[2] جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص 393.

[3] ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، المرجع السابق، ص106.

[4] ليلى الصباغ: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، (ج1)، المرجع السابق، ص 425.

[5] المرجع نفسه، ص 428.



ثالثا: النقد (العملة)

عَرفت الجزائر في العهد العثماني عملات ونقوداً مختلفة ومتنوعة الوزن والحجم والقيمة منها الذهبية والفضية والنحاسية، هذا فضلا عن صك عملات باسم كل حاكم أو عهد جديد إظهارا لنفوذه وقوته في الدولة، وإضافة إلى هذه العملات كان هناك استخدام للعملات الأجنبية جنبا إلى جنب مع العملات المحلية، بسبب تلك الأنشطة التجارية المتنوعة والمختلفة راجت في الأسواق الجزائرية عملات أجنبية: كالاسبانية والايطالية والنمساوية والبرتغالية، إلاَّ أن العملة الاسبانية القرش (البياستر) والريال الاسباني والريال الفضي البندقي[1] كان الأكثر انتشارا، وبفعل مزاحمة النقود الأجنبية تعرضت العملة الجزائرية العثمانية لصعوبات جمة فكان الحكام يسمحون بالتعامل بها، وغير التي ذكرنا: الدبلون والكرونة والدورو* والدولار والكاتريل التي أصبحت محل ثقة الحكام والتجار على حد سواء[2].

كان هذا التنوع عامل ضعف للاقتصاد الجزائري أكثر منه غِنى؛ لأن العملة تختلف عن الأخرى في القيمة والوزن والمقدار وهذا ما سبب خللا في العمليات التجارية، حتى وإن كانت من نفس الصنف فإن مدخول التجار مختلف وإن كان البيع أو الشراء بنفس الحمولة أو الشحنة.

ففي الفترة الممتدة من 1620-1685 نرى فيها هيمنة للريال الاسباني في الجزائر، هذه القطعة الأساسية للتداول النقدي العالمي صارت العملة الرئيسية مدة عشرات السنين، أصبح لها دوراً مهما فيما بعد وبقيت كلمة الريال والبوجو والدورو من الكلمات الشائعة في الجزائر، وبعد ذلك أصبح تسجيل الأسعار والقيم بالريالات الثمانية أو المثمنة، وتدفق هذه الريالات على الجزائر كان نتيجة لفداء الأسرى المسيحيين وتصدير الحبوب والمنتجات الزراعية وكذلك السلع الآتية من غنائم القرصنة، وكانت هذه الريالات الاسبانية تتمتع بثقة كبرى لدى المتعاملين بسبب الاستقرار الكبير في عيارها ووزنها وشكلها[3]، فتعدد النقود الأجنبية المتداولة في مدينة الجزائر كان مثل تعدد اللغات المستعملة فيها؛ لأن هذه العملات كانت تحظى بإقبال كبير وخاصة الاسباني من الريال والكواترو الرباعي** والدورو[4].

وفي سنة 1715 م ظهرت تسمية جديدة وهي قرش الجزائر وأغلب الظن أن المقصود به هو القروش الاسبانية التي كانت تقص في مرسيليا بأشكال متفق عليها مع حكام الجزائر من طرف الشركات المرسيلية التي

---

[1] بشير بلاح: المرجع السابق، ص27.

* يساوي 5.5فرنك.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص15.

[3] المنور مروش: العملة، الأسعار والمداخيل، (ج1)، المرجع السابق، ص- ص 41-42.

** يساوي أربعة ريالات.

[4] صالح عباد: المرجع السابق، ص 344.



كانت لها مراكز تجارية في الموانئ القسنطينية[1]، لكن تبقى العملات الاسبانية أكثر العملات الأوروبية انتشارا ومنها قطعة الدبلون* والدوقة والكرونة والدورو والقرش المكسيكي والدولار والاسبر الفضي والبستول الاسباني والكاتربيل الاسباني[2] وكذلك تداول عملات حسابية أخرى** مثل السكوين البندقي والكروزادو البرتغالي (21.000 ر.د.ص)، والبستول الاسباني (يساوي 13.500 ر.د.ص)، والريال الثماني الاسباني (بـ3.875 ر.د.ص)[3]، والقرش الاشبيلي (ب 7.500 ر.د.ص)، هذا بالإضافة إلى تداول عملات أجنبية أخرى كانت تدفعها الدول الأوروبية للجزائر ثمنا للصلح وبقيم مختلفة من الجنيه، ومن تلك أن الفرنسيين دفعوا سنة 1742م 64000 جنيهاً، وفي سنة 1821 تكلفت الخزينة الفرنسية بدفع ما يزيد عن 200 ألفاً أثناء قدوم القنصل تانفيل[4].

ومن الصعوبات التي اعترضت العملة الجزائرية شيوع العملة المزورة التي كانت تجلب من الموانئ الأوروبية أو تصنع محليا من مناطق جرجرة وهذا ما أدى إلى تناقص العملة الجديدة وشيوع المقايضة في العمليات التجارية حتى على المستوى الخارجي[5].

لكنّنا في الأخير نصل إلى أن الشركات التجارية الفرنسية***والاسبانية وغنائم القرصنة والإتاوات والهدايا مقابل معاهدات الصلح كان لها دوراً في تدفق كميات معتبرة من الذهب والفضة، كما عرف العهد العثماني تهريباً للعملة الفضية والذهب لاسيما من المراكز التجارية، ومما ورد في مراسلات القنصلية الفرنسية من موثق القنصلية الفرنسية بالجزائر إلى مدير الامتيازات الإفريقية بمرسيليا بتاريخ 05ديسمبر1819م علم الدّاي بوصول كميات كبيرة من السبائك ومن العملة الذهبية والفضية حملتها قافلة قسنطينة بقصد إرسالها في سفينة انكليزية إلى ليفورن فاصدرا أمراً بمنع تصدير كل أنواع العملة الذهبية والفضية ومعاقبة المهربين بالإعدام"[6].

وعليه فإن مدينة الجزائر عرفت ازدهارا اقتصاديا واسعا وأصبحت المركز الرئيسي للتجارة في المغرب الأوسط بسبب سياسة الاحتكار، فقد كانت الحكومة تحتكر تصدير المنتجات المحلية مما كان يؤثر تأثيرا شديدا على نشاط جميع الموانئ الأخرى[7]، هذه السياسة الاقتصادية التي كانت تتعامل بها الجزائر خلال الفترة

---

(1) المنور مروش: العملة، الأسعار والمداخيل، (ج1)، المرجع السابق، ص 49.
* تساوي5.40 فرنك
(2) صالح عباد: المرجع السابق، ص 345.
** قيمتها تساوى 7.5000 ر.د.ص (ريال دراهم صغار).
(3) المنور مروش: العملة، الأسعار والمداخيل، (ج1)، المرجع السابق، ص51.
(4) حنيفي هلايلي: التنظيم العسكري، المرجع السابق، ص، ص 281،284.
(5) ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 15.
*** التعامل التجاري بين الجزائر وفرنسا كان المصدر الرئيسي للعملة الفضية المتداولة في الجزائر.
(6) المنور مروش: العملة، الأسعار والمداخيل، (ج1)، المرجع السابق، ص62.
(7) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 102.

المدروسة لم تكن تخدم خزينة الدولة واقتصادها بل كانت تخدم لجهة خاصة ولأفراد يعملون على در المال لجيوبهم وهو ما جعل هذه السياسة المركانتلية تحتوي ثغوراً عديدة استغلها الأجانب الاستغلاليين سواء تجارا أو شركات أو أفراداً أحراراً.

رابعا: الصادرات والواردات الأوروبية

هي تعبير تجاري يقصد به مجموعة من المواد التي تشحن خارج أو داخل الوطن، وكانت الجزائر تصدر بضائعها بموجب شروط واتفاقيات مع الدول الأوروبية، وقد أثرت سياسة الدولة سلبا في حركية الصادرات والواردات للبلاد، مثل خفض الحواجز التجارية إلى زيادة الواردات من منتجات معينة.

واحتكرت الدولة تجارة المواد الأولية وكان الحكام يرمون من وراء هذا الاحتكار إلى تحقيق أرباح مرتفعة تصل في أغلب الحالات إلى 50% او60 % من ثمن المحاصيل التي يشتريها التجار اليهود والوكالات الأوروبية، وقد تسبب هذا الاحتكار في فرض أسعار منخفضة عند بيع إنتاجهم بدون النظر إلى النوعية أو الحجم وتمكين الأجانب من الحصول على الإنتاج بأسعار معتدلة، ومما زاد في مساوئ الاحتكار أن الأرباح التي تحصل عليها الدولة تخصص لشراء مواد مصنعة غالية الثمن من الخارج[1].

فالمبادلات كانت تتم بطريقة بدائية لا تخطيط فيها ولا مراقبة للميزان التجاري، فالواردات كانت أكبر من الصادرات والدولة دائما تشجع التصدير خاصة المواد الأساسية كالحبوب لتعويض النقائص التي قد تعاني منها من قلة مداخيل غنائم القرصنة البحرية، ويمكنا أن نجمل ما تصدره الجزائر أو في حقيقة الأمر التجار الأجانب أو المؤسسات الأجنبية هي التي كانت دائما تشتري المنتجات من الأهالي وأولها:

الحبوب بأنواعها: وعلى رأسها القمح الذي وصل سعر قفيز القمح ما بين سنتي 1559-1500م من 2.50 إلى 3.50 اوكا*، وسعر قفيز من الشعير بعنابة سنة 1583م 2.40 اوكا، وسعر قنطار الشمع بين 1559-1560م هو 9.4 اوكا[2]، وسعر الحصان بين سنتي 1559-1560م من 7.54 إلى 10.59 اوكا أما سعر جلود الثيران (100جلد) بين سنتي 1559-1560م ما قيمته 47 اوكا، أما سعر قنطار الصوف بقي قارا لأنه سعر تعاقدي لمدة طويلة وهو 2 اوكا للقنطار، وكانت حركة البيع والشراء تخضع إلى وضع المحاصيل المختلفة.

سيطر الفرنسيون على تجارة الحبوب ثم الشركة الملكية الإفريقية**، فهذه الأخيرة لوحدها كانت تعمل على شراء أكبر قدر من الحبوب من الموانئ الجزائرية خاصة الفترة التي سبقت الثورة الفرنسية والتي عرفت كثرة المجاعات وندرة حادة في المواد الأساسية***، وقد بلغت قيمة القمح الذي اشترته هذه الشركة في الحالة

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 80.

* قطعة ذهبية حددت قيمتها بـ3 ليرات فرنسية أي ما يزيد عن 32غ من الفضة.

(2) المنور مروش: العملة، الأسعار والمداخيل، (ج1)، المرجع السابق، ص 84.

** إن كل هذه القموح التي تشتريها الشركة لا ترسل إلى فرنسا وحدها وإنما تزود بها التجار الجنوبيين والكاتاليين وجزر البليار.

*** ينظر الملحق رقم 05، ص 146.



وعنابة في عشر سنوات من 1783-1792م حوالي 12.440.000 ليرة ترنوا، هذا بالإضافة إلى الحبوب الأخرى، وفي نفس العقد كانت مشترياتها من الجلود مرتفعة، والجزائر غنية بالمراعي التي تكثر فيها المواشي وكانت هذه الجلود تشكل عنصراً هاماً من عناصر التجارة فأعوان الشركة لا يستطيعون الخروج إلى القبائل وحدهم بل إنهم كانوا يلازمون محلاتهم، وكان بعض الأفراد الجزائريين ممن يجيدون الكلمات الفرنسية هم الذين يقومون بالعملية ويجمعون الجلود التي لا تسلم إلى الشركة إلا عندما تأتي المراكب ويحدد يوم الإبحار، وهذا سلوك احتياطي لأنه من الممكن أن تتعرض لمختلف الأخطار كالفساد أو الضياع(1)والصوف والشمع بلغت متوسط436.000 ليرة سنويا(2).

لعب الإسبان دوراً في السيطرة على موانئ الغرب الجزائري التي سيطروا عليها مدة طويلة من الزمن، وبعد تحريرها منهم. وفي سنة1795م بلغت مشترياتهم بها 95 قرشاً اسبانياً و100.000 سنة 1796م، وهي تشمل الحبوب إلى جانب بعض المنتجات الزراعية الأخرى؛ لكن مقابل ذلك دفع الإسبان مبالغ طائلة كهدايا وإكراميات للمسؤولين في كل المستويات بمدينة الجزائر ووهران(3)، وسمح لهم بشراء 1000 حمولة حبوب في السنة وهذا مكنهم من شحن كميات كبيرة من الحبوب من ميناء ارزيو قدرت بـ 250.000 إلى 300.000 طن حيث كانت أقاليم اسبانيا الشرقية والجنوبية بحاجة لها، إضافة إلى احتكار صيد المرجان في غرب وهران نتيجة لمعاهدة سلم وصداقة مع الجزائر عام 1791م(4).

ومن ذلك كان صاحب معامل بريطانيا مقيم في وهران يبعث كل سنة بين 7.000 و8.000 طن قمح من ذلك الميناء لميناء انكلترا(5)؛ ولكن سلطات الأيالة بعد سنة 1792م صارت تسمح للتجار الفرنسيين والانكليز واليهود بشراء القمح والشعير من عنابة والقالة(6).

المرجان*: يعتبر أحد أهم الموارد خاصة في بداية الفترة محل الدراسة، فاحتكرت الشركة الملكية الإفريقية صيده على ساحل الشرق الجزائري لترسله إلى مرسيليا التي كانت تدفع في كل عام حوالي مأتي ألف فرنك أجورا لعمالها(7).

(1) محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 98.
(2) المنور مروش: القرصنة، الأساطير والواقع، (ج2)، المرجع السابق، ص 391.
(3) المرجع نفسه، ص 392.
(4) ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص76.
(5) ويليم سبنسر: المرجع السابق، ص 120.
(6) محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص92.
* توجد أصناف متعددة أهمها (في الفترة محل الدراسة) أربع أنواع : المرجان المختار، مرجان الصناديق، المرجان الأسود، المرجان الميت وتراوح أسعارها ما بين 400و 500 فرنك للكيلوغرام الواحد.
(7) محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 86.



الزيوت: تحتل صادرات زيت الزيتون أهمية كبرى لسكان مدينة الجزائر وينتج في مختلف مناطق الجزائر وبالأخص بلاد القبائل، ويستعمل كثيرا في الطبخ والإنارة وصنع الصابون[1] لكن هذه المادة لا تصدر إلى أوروبا إلا نادرا وبكميات ضئيلة جدا.

الشموع: اشتهرت بها مدينة القل وبجاية وهي أكبر منتج لهذه المادة تبيع وحدها حوالي أربعمائة قنطار سنويا للفرنسيين فقط، وأجودها يصدر إلى الأيالة التونسية، وكان التجار الفرنسيون كثيري الشكوى من التجار الجزائريين وهذه الشكاية غير مرضية، لأن الشموع في فرنسا كانت تصنع في الكنائس والأديرة[2]،غير أن التجار الفرنسيين كانوا يريدون احتكار هذه المادة لتصديرها إلى الأسواق العالمية.

الأغنام: كانت متوفرة بشكل كبير لكنها تتأثر بتقلبات الطقس، ففي سنوات الجفاف كان مربي الأغنام يحثون عموما عن التخلص من جزء من أغنامهم؛ لأن من الصعب تغذيتها، فتنزل الأسعار، فيستغل الفرنسيون هذه الظروف لشراء أكبر كمية منها، وأكثر ما يهم الفرنسيين هو الصوف لأنه مصدر ربح كبير ومن ذلك بذكر السيد فورة:" إنها تساهم في جلب أكثر من ثمن الكمية التي تستوردها مرسيليا من آسيا والمشرق وتقدر سنويا بحوالي أربعة آلاف بالة"*.

لكنَّ اعتناء السلطات الفرنسية بتربية الماشية والأغنام حرم الوكالة الفرنسية الإفريقية من امتيازاتها ونقلت للانجليز الذين أمدوا الأيالة بمعدات عسكرية، ومقابل هذه الإمدادات العسكرية والبحرية التي كان الانجليز يبيعونها لها لدى الاحتياج، كانت هذه ترخص لهم شراء الحبوب والزيوت والأصواف والشموع والجلود..."[3].

وكانت دول أوروبا تستورد من الجزائر إلى دول أوروبا منتجات أخرى وبكميات قليلة متباينة مثل العسل والتمر والدخان والتين اليابس وريش النعام وبعض المقادير من البقول والحمضيات والفواكه[4] وخضر جافة وبقر وشحم[5]، وتربى الخيول العربية التي كانت هامة للتصدير والأفراس الجيدة المدللة كثيرا ما تكون ضمن هدايا أصحاب السيادة الجزائريين إلى الأمراء المسيحيين، كما كانت جزءا أساسيا من الواجبات الضريبية التي يدفعها البايات للدَّايات[6]، ومن ذلك نورد جزءاً من جواب الدَّاي "حسين" على رسالة قادة الجمهورية الفرنسية الخاصة بالقرض والقمح، والمساعدة العسكرية للجيش الفرنسي يعرض فيها عليهم

---

[1] المنور مروش: العملة ،الأسعار والمداخيل، (ج1)، المرجع السابق، ص96.

[2] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 100.

* نسبة الأرباح كثيرا ما تزيد عن 50%، ينظر:محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع سابق، ص 101.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة1830، (ج1)، المرجع السابق، ص 183.

[4] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 80.

[5] المنور مروش: القرصنة، الأساطير والواقع، ج2، ص391.

[6] ويليام سبنسر: المرجع السابق، ص 119.



مساعدات إضافية:"...بالمواد الغذائية والخيول الجيدة، والحبوب، ومواد استهلاكية أخرى من جميع الأصناف... "[1].

أما ما تستورده الجزائر من الدول الأوروبية فهو قليل جدا:

- **المواد الأولية**

تتمثل في الآلات الحديدية التي تستعمل في الصناعة المحلية والكبريت والرصاص والمعادن الثمينة والمجوهرات وتجلب من اسبانيا وفرنسا[2].

- **المواد المصنوعة**

تميزت أوروبا خلال فترة الدراسة بالنهضة العلمية والثورة الصناعية التي عصفت بسبات هذه الدول وحولتها إلى أولى القوى المنتجة في العالم آنذاك، ولعدم توفر تلك الصناعات الجديدة بالفضاء العثماني وغيابها بالجزائر، عمدوا إلى استيرادها وعلى رأسها الأقمشة والكتان والحلي والخردوات والكاغط وأدوات الزينة[3].

- **المواد الغذائية**

تميزت الجزائر بكثرة منتجاتها الزراعية الغذائية لتوفر المناخ والأرض والماء، لكن بعضها لم يكن يعرف بها والبعض الآخر يستحيل زراعته بها بل يحتاج إلى جو زراعي خاص مثل المنتجات المدارية والاستوائية، فيتم جلب السكر والقهوة والتوابل[4]وغيرها من منتجات المستعمرات كالقطن الأمريكي...والصمغ والملح والخمور من مرسيليا[5].

بعد أن استعرضنا صادرات الجزائر ووارداتها مع دول أوروبا نصل إلى أن الميزان التجاري الجزائري سجل عجزا في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي بسبب ارتفاع أثمان المواد المصنعة المستوردة في أغلبها من البلاد الأوروبية وانخفاض أسعار المواد الأولية التي تشكل النسبة الكبرى من الصادرات الجزائرية ومن ثم بيعها بالموانئ الأوروبية بأسعار عالية* والتي تحكم التجار اليهود والوكالات التجارية الأوروبية في أسعار وأسواق ومصادر المواد الأولية الجزائرية وآخر شيء هو منافسة الحبوب الروسية التي بدأت تغزو الأسواق الأوروبية بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة وذلك لما ضرب الحصار الفرنسي على السواحل الجزائرية[6].

---

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية، (ج2)، المرجع السابق، ص 127.

(2) ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 80

(3) محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص11.

(4) محمد العربي الزبيري: المرجع نفسه، ص 101.

(5) حليمي عبد القادر: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، (ط1)، جامعة الجزائر، الجزائر: 1972، ص 308.

* ينظر الملحق رقم 06 ص147.

(6) ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 82.



كما لا يمكننا إنكار الأخطاء والصعوبات التي يتعرض لها التجار الأوروبيون في أوقات الفتن والاضطرابات، حيث تجار مختلف الدول الأوروبية كانوا يعيشون في الجزائر في كل وقت، وكانت هذه الدول حريصة على استمرار علاقاتها التجارية مع الجزائر رغم الظروف والمصاعب التي يمكنها اعتراض عملهم الأساسي(1)، وكانت نسبة الأرباح كبيرة من احتكار تجارة الحبوب سواء لإدارة البايليك أو للتجار الأجانب، وذلك لحصولهم على المواد الأولية من الفلاحين بأثمان زهيدة، وقد سلكا في ذلك أساليب تقوم على الإكراه والقمع، فاجبروا الفلاحين على بيع إنتاجهم بأثمان زهيدة وأسعار بخسة (متوسط ثمن الكنتال فرنكان وتسعة وأربعين سنتيما) للشركات الأوروبية المحتكرة وللتجار اليهود وذلك حتى يدفع هؤلاء الوسطاء إلى رجال البايليك نسبة الأرباح المخصصة لهم، في الوقت الذي كان التجار اليهود والأوروبيون يحققون أرباحا طائلة عندما يعيدون بيع القمح الجزائري في أسواق مرسيليا وليفورن وجبل طارق وغيرها من الأسواق الأوروبية بثمن مرتفع لا يقل عن سبع فرنكات وستين سنتيما للكنتال الواحد، وهكذا ظل الفلاحون الجزائريون بفعل هذه الإجراءات الإدارية يعانون الفقر والحرمان، في الوقت الذي كان رجال البايليك الحريصين على حماية الامتيازات لا يحصلون هم الآخرون في الواقع إلاَّ على نسبة بسيطة رغم تكليفهم بمراقبة الفلاحين ودفعهم لبيع محاصيلهم بسعر منخفض(2).

خامسا: نتائج وآثار الوجود الأوروبي على تجارة الجزائر

- إنَّ عدم امتلاك الجزائر للتقاليد التجارية وأسطول تجاري، يعمل على تدبر التجارة الخارجية كرس التبعية والخضوع لسيطرة الوكلاء الأجانب وعلى رأسهم اليهود والفرنسيين والانكليز.
- انخفاض أسعار المواد المصدرة من المنتجات الزراعية والحيوانية قلل الأرباح وانعكس ذلك على سكان القبائل، وترتب عنها انخفاض مستوى الحياة المعيشية في الجزائر بصفة عامة، وفي المناطق التجارية كالشرق الجزائري خصوصا(3).
- تعد واردات الجزائر إلى الدول الأوروبية أساسية في الحياة اليومية للسكان وعلى رأسها الحبوب بأنواعها بينما ما يتم استيراده في أغلبه كماليات لا تلبي حاجيات السكان بل هي عبارة عن قطع صنعت خصيصا للأسطول الجزائري وبعض الأشياء النادرة والثمينة لنيل رضى أثرياء المدينة.
- انتهاج سياسة إجهاد تصدير المحاصيل الزراعية عن طريق الشركات الأوروبية واليهود، وهذا ما قام به الفرنسيون من خلال شركاتهم والانكليز الذين دأبوا على تصدير منتج معين جعل السكان ينصرفون عن زراعة الأرض باستثناء الحبوب وتوجيه نشاطهم إلى صيد المرجان والجلود والشمع فقل الإنتاج الزراعي للاستهلاك المحلي وأهملت الزراعة وأدى إلى تحويل جزء من السكان من الريف إلى المدينة

(1) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص120.

(2) ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، المرجع السابق، ص106.

(3) محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص84.



وهرب البعض الآخر إلى منطقة أخرى، وظهرت بوادر برجوازية المدن والتي تحاول تقليد الأوروبيين في الاهتمام بالجانب المالي على حساب الأرض.

- عدم إتباع نظام جمركي يحترم التجارة الجزائرية ويعطيها حقوقها وأفضليتها ويعمل على ثبات الأسعار، مثل انخفاض واردات الجزائر من انجلترا منذ عام 1732م إلى 5.5% بعد ما كانت 10% و12% [1] انعكس سلبا على المصنوعات الجزائرية وبالتالي تخلي الأهالي عن ممارستها.
- أعطت الجالية التجارية المدنية الأوروبية بالجزائر لنشاطها صفة الاحتكار واعتبرت الأرض من ممتلكاتها الخاصة، فحولتها إلى مقرات عسكرية تهدد أمن الأيالة، وتخضع السكان والقبائل المجاورة لها معنويا.
- وجود عراقيل في وجه إنعاش التجارة المحلية ونهوض الأهالي بها وذلك من خلال عدم تمكنهم من إنشاء أسطول تجاري أو إنشاء محلات تجارية في مناطق الامتيازات الأجنبية.
- تفضيل تربية المواشي على الاستقرار في الأرض وخدمتها والالتجاء إلى الزراعة المعيشية المؤقتة، والرعي المتنقل لاسيما في المناطق التي انعدم فيها الأمن وأصبحت تعرف ببلاد البارود ومما لاشك فيه أن الحملات المتوالية والتي استهدف أغلبها المناطق التجارية التي تزخر بالمنتجات الزراعية والحيوانية على حد سواء تأثرت مباشرة وسلبا.
- تسببت الاحتكارات الأجنبية الأوروبية للمواد الأساسية أضرار بالغة وجسيمة للاقتصاد الجزائري الذي أصبح موجها لتغطية حاجات الأسواق الأوروبية[2] أكثر من ارتباطه مع الولايات العثمانية الأخرى أو مع تجارة السودان الغربي، وهذا يعكس التعامل التجاري الإسلامي العربي؛ فنلاحظ أن مطلع القرن الثامن عشر الميلادي وهي بداية مرحلة الدراسة انتشاراً للتجار الأجانب بكل السواحل الشرقية والغربية، أوجدت لنفسها أرضا تستند عليها مستقبلا وتكون دعامة لمخططاتها، فالتبعية والخضوع لم تكن وليدة الاستعمار بل كانت بوادرها ظاهرة وواضحة في هذه الحقبة الزمنية.
- إن التنافس بين فرنسا وبريطانيا إلى غاية الحصار البحري سنة1827م، وهو تاريخ ظهور النوايا الاستعمارية على الجزائر فانكلترا نافستها لكسب الامتيازات مرة أخرى وعرقلة كل الجهود الرامية لاستعمار الجزائر[3].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص78.

[2] المرجع نفسه، ص 76.

[3] كمال فيلالي: المرجع السابق، ص09.



المبحث الثالث: دور الوجود الأوروبي في تموين خزينة الدولة الجزائرية

كانت موارد خزينة الدولة متعددة منها الضرائب والرسوم والإتاوات والهدايا ومداخيل الأراضي والغنائم، وكان للجاليات الأوروبية بالجزائر دور غير مباشر في تموين موارد الخزينة وذلك عن طريق الضرائب والرسوم، وتعد أموال الفداء والضرائب الإلزامية من أهم مصادر دخل الجزائر خاصة بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر الميلاديين.

أولا: الضرائب والرسوم الجمركية

توجد فروق واختلافات بين مفهومي الضريبة والرسم والإتاوة، فالضريبة فريضة إلزامية تقوم الدولة بتحديدها بما تتمتع به من سيادة ويلتزم الممول بأدائها متى انطبقت عليه الشروط دون مقابل تحقيقا لأهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أما الرسم فهو أحد مصادر الإيرادات أو المدخولات التي تعتمد عليها الدولة مثل الرسوم الجمركية، في حين معنى الإتاوة وهي مبلغ من المال تقوم الدولة بتحديده ويقتصر دفعه على طبقة معينة مثلما توجب على الدول الأوروبية دفعه.

والرسوم كما سبق وقلنا أحد مصادر الخزينة وهي متعددة متنوعة منها ما كان مفروضا على سكان المدن والأرياف والقبائل بأنواعها وحتى على الأوروبيين وهي مرتبطة بالتجار، يدفعها محتكرو ومسوقو بعض المواد مثل الأصواف والجلود وغيرها، كالأبقار والجمال التي تذبح في المدينة للجنود يحتكرها خوجة الجلود يدفع مقابل نشاطه مبلغا للبايلك ومن ثم بيعها للمؤسسة الفرنسية في مدينة الجزائر(1).

بالإضافة إلى رسوم أخرى يتم دفعها للميناء من قبل رجال الدين الذين يتولون افتداء الأسرى منها حقوق الأبواب العادية المتواجدة بمدينة الجزائر فـ10% من ثمن الفداء للجمارك و15 أوكا للحصول على حق الدَّاي للقفطان و4 بياستر للكتاب وأمناء الدولة بالإضافة إلى 7بياستر للريس أو قائد السجن وحارس السجن (2)والترجمان وبعض القباطنة ورسوم أخرى يتم دفعها للميناء ما قدره 20قرشاً عن جميع السفن التي ترسوا في الميناء يوما بما في ذلك سفن النصارى واليهود، و40 قرشا على السفن المنتمية للدولة المعادية، والأهم من ذلك الرسوم الجمركية بمعنى الكلمة المفروضة على الواردات والصادرات عن طريق البحر(3).

والرسوم الجمركية لم تكن ثابتة فالواردات كان يُدفع عليها في الجمارك 5% بالنسبة للأهالي وبالنسبة للأوروبيين المسيحيين 12% بالنسبة لليهود والأوروبيين كانوا يدفعون مثل اليهود قبل أن يقوم العثمانيون بالجزائر بمساواتهم مع الأهالي(4).

---

(1) صالح عباد: المرجع السابق، ص 349.

(2) *Laugier de Tassy: Histoire du Royaume D'Alger, Amsterdam: 1724, p281.*

(3) ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، المرجع السابق، ص 315.

(4) صالح عباد: المرجع السابق، ص 350.



وفي القرن الــثامن عشر الميلادي انتظمت المعاملات التجارية وصارت قيمة الرسوم متناسبة مع نوعية وجودة وأهمية البضاعة المصدرة أو المستوردة فأصبحت الرسوم على الصادرات 10%، أما الواردات فيــدفع عنها 12.5% [1]، وهذا تداركاً للاختلال الذي كان واقع بينهما سابقا وربما يكون ذلك حسب رأي صــالح عباد لتعويض ما كانت تفقده الجزائر من انحصار أعمال القرصنة، وكانت تخضع للاتفاقيات والمعاهدات المبرمة مع الدول الأوروبية.

ومن ذلك أن التجار الفرنسيين الموردين إلى الجزائر يدفعون ضريبة تقدر بــ 5% مع إعفاء المواد المهربــة من الضريبة ونفس القيمة على واردات ليفورن، أما مملكة السويد فكانت لا تدفع ضريبة لأن قنصلها هو المورد لبضائعها[2].

كما تعود المركز التجاري الفرنسي في القالة على دفع عوائد كل عشر سنوات ما يعادل2000 بياســتر للدّاي و1300 بياستر لكبار الكتاب، ويدفع قفاطين من الملف والذهب للدّاي ورجال الدولــة وذلــك مــا يساوي تقريبا 1400 ليرة، ويدفع المركز سنويا هدية من التفاح، وزيادة على ذلك فــإن المركــز التجــاري الفرنسي يدفع تحت اسم العشر 104.00ريالاً[3]، كما أن الشركات التجارية ملزمة بدفع ضــرائب للخزينــة المالية، فالشركة الفرنسية قدمت سنة 1665م عائدات إلى مدينة الجزائر والتي قدرت بصندوقين من المرجــان أي ما يعادل مائة وعشرين (120) قطعة[4].

ومن بين الرسوم التي تتعلق بالحياة الاقتصادية في المدن وكان إجبارياً على الأجانب دفعها سواء يهــودا أو مسيحيين احتكار التعامل التجاري مع البيوت اليهودية والأوروبية[5]، وكذا الجزية التي يرجع أصلها إلى الجزية المفروضة على أهل الذمة القاطنين بالبلاد الإسلامية مقابل أمنهم وصيانة معتقداتهم، يتكفل بدفعها أمين جماعة أهل الذمة نيابة عن أفراد طائفة بمعدل قرش واحد عن كل طــرف، غير أن الترضيات التي يلجأ إليهــا غالبــا اليهود سعيا وراء كسب الامتيازات التجارية تضيف إلى خزينة البايلك مبالغ مالية ضخمة تجعلها لا تقــل في مدينة الجزائر وحدها عن 500 دوقة شيك[6].

في حين كان الأوروبيون بمدينة الجزائر وبالشرق يدفعون رسوماً وضرائب على تجــارتهم وجزيــة علــى ممتلكاتهم وحياتهم، كان الغرب الجزائري يتخبط في وضع مؤلم يعيش تحت وطأة الاحتلال الاسباني فــأجبروا القبائل الواقعة تحت سيطرتهم على دفع جزية أطلقوا عليهم اسم "عرب السلام" مقدارها اثنين من الــدوبلات

---

(1) ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية و الوقف والجباية، المرجع السابق، ص 108.

(2) أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، (ج2)، (ط2)، دار الغرب الإسلامي، لبنان: 1990، ص- ص 316-317.

(3) أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986،ص 169.

(4) يمينة درياس: السكة الجزائرية في العهد العثماني، (ط1)، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر:2007، ص34.

(5) ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، المرجع السابق، ص 308.

(6) المرجع نفسه، ص 314.



عن كل دوار مقابل الأمان لمدة سنة*، وكان هناك مجلس لتحديد تلك الجزية يجتمع في شهر جوان من كل سنة يضم الحاكم العام لمدينة وهران وضواحيها وكل الشيوخ ورؤساء العشائر وعددا من الفرسان وذلك من أجل تحديد الرومية، ويقدم الحاكم العام لهذا المجلس طعام الغذاء المؤلف من السمك والفواكه المجففة، وفي هذا الاجتماع يتم تقرير حجم الدوبلة ويتناول الشيوخ منحتهم السالفة الذكر(1).

لكن الأوروبيين بالتواطؤ مع اليهود تحركهم مصالحهم، لم يعتبروا أنفسهم معنيين بشيء اتجاه خزينة الإيالة، فاستخدموا كل الحيل للإفلات من الجمارك كحصولهم على جنسيات مزدوجة إسلامية مسيحية واستعارة أسماء جزائرية ورفع العلم الجزائري على سفن يهودية وغيرها، أو بالاشتراك مع التجار الأجانب فيغرونهم حتى يتهربوا من دفع الضرائب ويستعيرون أسماء تجار فرنسيين مستخدمين الرشوة والنفوذ السياسي للتغلب على الصعاب(2).

ثانيا: الإتاوات والهدايا الإلزامية

تزخر مراسلات القناصل وكتب الرحالة الأوروبيين وسجلات الحكومة بقوائم طويلة للجزيات والهدايا القنصلية والتي تذهب للدولة في المفهوم الرسمي، وضمنيا تذهب لجيوب ممثلي السلطة وأعوانها، حيث كانت الدول الأوروبية تدفع ثلاثة أنواع من الإتاوات وهي:

- اللزمة، وهي التزام تعاقدي مقابل السلم أو عدم تعرض الرياس للسفن التجارية للبلد المعني، أو مقابل التزامات تجارية وهي تلك التي تحدثنا عنها سابقا.
- العوائد هي أعطيات وهدايا تقدم بمناسبة تعيين القنصل أو بالمناسبات السعيدة، أو مناسبات مجيء الوفود إلى الجزائر للتفاوض(3).

وكانت اللزمة تقدر في المتوسط بحوالي 125.000 فرنكاً وكانت تدفعها كل من الولايات المتحدة الأمريكية ونابولي والبرتغال والسويد والدانمارك واسبانيا وسردينيا وهامبورغ، وبعض المدن الجرمانية، ونلحظ أن فرنسا لم تكن تدفع اللزمة؛ لأنها من أصدقاء الباب العالي، إلا إنها تدفع لزمة الامتيازات التجارية التي تحدثنا عنها آنفا.

* يدفع شيخ الدوار هذه الجزية ويأخذ لنفسه ولدواره الأمان ويقدم للإسبان الرهائن المتفق عليها وهي تشتمل عادة على بعض أولاد الشيخ أو ذي قرابته، حيث يستقرون بمدينة وهران على حساب الخزينة الاسبانية والشيخ يجمع تلك الجزية من سكان الدوار حسب أهميتهم ويدفعها للحاكم الاسباني كل سنة، ويتقاضى مقابل ذلك ومقابل ما يقوم به من أعمال لخدمة المئارب الاسبانية تتراوح ما بين 60و 100 دورو، ينظر: أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492-1792)، (ط3)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986، ص448، وينظر أيضا عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، (ج3)، المرجع السابق، ص 217.

(1) المرجع نفسه، ص 448.

(2) كمال بن صحراوي: المرجع السابق، ص 53.

(3) صالح عباد: المرجع السابق، ص 351.



والأمثلة كثيرة حول قيمة المبالغ التي اعتاد الأجانب دفعها، فسارت معظم دول أوروبا على خطى فرنسا التي كان لها السبق في عقد معاهدات مع الجزائر فدعمت العلاقات بين الجزائر والبندقية، وقدرت قيمة الإتاوة المفروضة عليها بخمسة ألاف ريال سنويا[1] وكل عامين، وقد أرادت أن تتخلص مما يدفع كل سنتين إلا أن "محمد عثمان باشا" أرغمها على التمادي بل فرض عليها غرامة صلح فوق ذلك مقدارها 30.000 سكة[2] وهولندا تسلم للجزائر الحديد وخشب الميناء البحري والبارود والرصاص والزفت والحبال وغيرها من مستلزمات البحرية[3] وتدفع 10.000 سكة جزائرية للموظفين والمعنيين بذلك، وبعض الساعات والخواتم وقفطان وصحائف بما يبلغ مقداره 30.000 سكة جزائرية[4].

ونجد السويد لا تدفع الجزية السنوية لأنها حليفة للباب العالي لكنها تدفع الهدايا القنصلية، أما الدانمارك فتدفع سنويا ألفين سكة بضاعة يقع تحديد سعرها من قبل نقابة الضبط[5].

إن هذه الإتاوات في أواخر العهد العثماني لم تعد سوى التزامات مالية للخزينة وترضيات لنيل الاحتكارات والامتيازات التجارية، فقبل سنة 1830 كانت العائدات الاجتماعية لممثلي القنصليات الأوروبية تتوزع حسب الدول كالآتي[6]:

- فرنسا: 80.6660 فرنكاً.
- هولندا: 160.000 فرنكاً.
- انجلترا: 40.000 فرنكاً.
- اسبانيا: 15.000 فرنكاً.
- البرتغال: 363.800 فرنكاً.
- الدانمارك والسويد: 277.50 فرنكاً.
- توسكانيا:15.120 فرنكاً.
- الصقليتين: 15.120 فرنكاً.
- سردينيا: 235.400 فرنكاً.
- بريم وهانوفر: 15.12 فرنكاً.

---

(1) حنيفي هلايلي: التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 284.

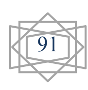
(2) أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر، المرجع السابق، ص 166.

(3) صالح عباد: المرجع السابق، ص 352.

(4) *Venture de Paradis: op.cit, p140.*

(5) أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر، المرجع السابق، ص 166.

(6) حنيفي هلايلي: التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 285.



واعتاد الممثلون الدبلوماسيون في الجزائر تقديم مثل هـذه الإتـاوات والهـدايا في المناسـبات العامـة والخاصـة، كالأعياد الدينية أو ازدياد مولود للدَّاي أو أحد أعضاء الديوان أو تعيينهم في مناصـبهم لأول مرة وتجديد عهدة مبعوث، فكثيرا ما قدموا أشياء نادرة مثل الساعات الذهبية وبعض البنـادق والمسدسـات وأقمشة من الجوخ الرفيع، وقطع من الديباج القرمزي والمطرز بالذهب، وهو أحد أهم بضائع الشرق الأقصى كما قدموا مواد غذائية من مرطبات وفواكه مجففة تسلم لعائلة الحاكم، هذا الانتظام في تقديم الهـدايا وكـبر حجمها وقيمتها جعل منها سُنة ولها نظام خاص وتقاليد، فتعد وتحصى وتراقب أثناء تقديمها.

وفي أواخر العهد العثماني استبدلت وأصبحت تقدم غالبيتها على شكل نقـود وهـدايا رمزيـة ثمينـة ونـادرة، والقوائم أو سجلات القنصليات ودفاتر التشريفات لا تفرق أو لا تفصل بين الهـدايا والإتـاوات الواجب دفعها وتم جمعهما معا ويصعب الفصل بينهما.

ولقد نظمت الهدايا القنصلية في عهد الباشا "بابا علي" الذي اشترط أن يستبدل القنصل كـل سـنتين بالنسبة لفرنسا والسويد حتى يضمن الحصول على الهدايا بانتظام[1]، ونورد الآن مثالا عن المبالغ الـتي كـان يدفعها قناصل فرنسا للحكومة الجزائرية خلال مراسيم تنصيبهم في مهـامهم الجديـدة حسـب السـنوات كالآتي[2]:

- 1742← 64.00 جنيه.
- 1763← 13.200 جنيه.
- 1774← 16.600 جنيه.
- 1791← 48.000 جنيه.
- 1805← 80.00 جنيه.
- 1811← 160.000 جنيه.

ونلحظ أنه في بداية هذه السنوات بدأت فرنسا تدفع مبالغ متوسطة القيمة وهذا راجع إلى صـداقتها مع الدولة العثمانية، وكذا تواجد جاليات فرنسية كبيرة بالجزائر مقارنة بغيرها من الدول الأخرى وحتى الدولة الجزائرية في أواخر الفترة أصبحت تطلب هدايا صناعية أو أشياء تحتاج إليها بدل المال.

أما هولندا فتقدم ساعات وخواتم وقفاطين، ودولة الدانمارك تدفع الهدية القنصلية كل عامين مثل هولندا بمقدار 30.000 سكة، وكذا السويد تدفعها كل سنتين بما قيمته 30.000 سكة، وانكلترا تدفعها كل خمسة أعوام عندما يتغير القنصل[3]، أما دولة فرنسا فتدفع الهدية القنصلية كل عشرة أو سبعة أعوام بما يبلغ مقـداره سبعة آلاف ليرة من التفاح والكمثري (الأجاص) والمعاجين والأسماك المقددة وترسل ذلك في شهر يناير غرفة

---

(1) صالح عباد: المرجع السابق، ص 353.

(2) حنيفي هلايلي: التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 284.

(3) *Venture de Paradis: op. cit, p141-142.*



مرسيليا التجارية وتوزع هذه الأشياء على نحو ستين شخصا من كبار وصغار رجال الحكومة بالجزائر وكل واحد ينال حسب مرتبته[1].

ويبرر جون وولف أن الفرنسيين والانكليز كانوا يفضلون إرسال قطع الأسطول للجزائر لإظهار العلم والتقدم والنهضة التي كانت تعيشها ومحاولة إظهار الاختلاف بين الطرفين، وهذه الهدايا القنصلية كانت في بعض الأحيان تسبب مشاكل خاصة في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي ومن تلك المشاكل أن القنصل الانكليزي بروتون أحضر هدية للدَّاي، تمثلت في صندوق نشوق جميل يعمل بالموسيقى ومعه إبزيم مرصع بالزمرد والأحجار الكريمة لكن الدَّاي رفضها مما دفع هذا القنصل إلى تعويضها بحزمة مسدسات[2]، هذه التصرفات الشخصية من قبل أحد الدَّايات تجعل المؤرخين يطلقون أحكاما بالجملة وربما هذا التصرف طريقة للحصول على أكبر قدر من الخواتم والساعات والأقمشة الرفيعة.

وتوزع الهدايا على الدَّاي وحاشيته والموظفون والخدم الذين يسهرون على راحته، ويأخذ الدَّاي والخزناجي والأغا وخوجة الخيل ساعة دقائق مرصعة بالألماس وخاتم رفيع القيمة وقفطان[3]، وقدم قنصل البندقية سنة 1718م "ايمو" وقبله كان الدوق الكبير لتوسكانيا هدية تتكون من مخروط محشو بالحجارة الكريمة[4]، وأهدت انكلترا للدَّاي وحاشيته جرار زيت وخمسين جرة من السمن وعشرين جرة من الصابون، وشواشي وسروج مطرزة للأحصنة وشيلات نسائية وعطور من مستعمراتها في الشرق الأدنى[5]

أما الكتاب الأربعة والطباخين فيأخذون ساعة الدقائق، أما وكيل الخرج فيأخذ الأصواف والجلود، والبيتمالجي وقبطان الميناء والرياس والباش شاوش والتراجمة والقناصل وغيرهم فيأخذون قطع كتان وأشياء أخرى صغيرة[6].

رغم قوة الجزائر المالية وسيطرتها على أكبر قدر من مداخيل الخزينة لكن لم تتحرك بنفسها، وتكون السباقة لوضع يضمن لها المساواة الاقتصادية مع دول أوروبا أو حتى التفوق عليها، والإتاوة والهدية أبقت رياس البحر مقيدين وحمت التجارة في حوض البحر المتوسط من نشاطهم.

---

(1) أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر، المرجع السابق، ص- ص 166-167.

(2) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص 430.

(3) *Venture de Paradis: op.cit.p141.*

(4) ويليم سبنسر: المرجع السابق، ص 148.

(5) *Venture de Paradis: op.cit, p148.*

(6) صالح عباد: المرجع السابق، ص 353.



ثالثا: أموال الفداء

تَقضي مهمة المشرفين على الجاليات الأجنبية التدخل المباشر لدى السلطات الجزائرية نيابة عن أبناء وطنهم في مختلف القضايا والمشاكل التي تعترض سبل حياتهم في هذه البلاد الغريبة عنهم، ومن أبرز وأهم تلك القضايا عمليات الفداء فيتم اعتماد وسطاء أوروبيين بين الدبلوماسيين أو رجال الدين وبين أقارب الأسرى، وهذه العملية لها مطلق الحياد بين الدولة الجزائرية ودولهم لكونها مضبوطة وفق أعراف وتقاليد رسمية للدولة، ومن ذلك عدة طرق لافتداء الأسرى المسيحيين بالجزائر خلال الفترة العثمانية، وقد تطورت تطورا كبيرا ناهيك عن الطريق الغير شرعي للفدية وهو الفرار الذي غالبا ما يتعرض صاحبه إلى عقاب شديد قد يوصله إلى حبل الموت*.

أما الطريق الأول للحرية وهو الافتداء الذاتي ولقد تم العمل به رسميا بعد معاهدة فرنسا مع الجزائر التي ابرمها السيد "دي كوكيل" يوم 07 جويلية 1640م وفي بندها الحادي عشر نص على: "إن الفرنسيين الذين لا يزالون هنا كأرقاء والمسلمين الذين وجدوا على ظهر الأجفان الاسبانية الموجودين في فرنسا في نفس الوضع فإنه سيتم بعون الله تحريرهم، في أجل قصير وفي انتظار ذلك، فإذا وجد من بين الفرنسيين الباقيين هنا من يريد افتداء أنفسهم فإنهم يستطيعون ذلك بدفع الثمن الذي أُشْتروا به لأسيادهم"[1].

وهذا لم يكن مقتصرا على الفرنسيين فقط بل جميع الأسرى بل كان بإمكان كل أسير أن يعمل عملا لدى سيده دون الحصول على مقابل مالي وإنما يعمل مقابل حريته حتى يستوفي العمل قيمتها، أو يعمل كأجير أو يستأجر في الأرض أو البيت أو داخل الأحياء الحضرية يجمع مالا لفدية نفسه ويعد هو حراً إمَّا في مغادرة البلاد بجواز أو إذن للسفر أو البقاء بمدينة الجزائر وضواحيها.

ومن بين الأعمال التي تسمح لهم بتوفير المال للفدية، الخمارات والملاهي الموجودة على مستوى السجن، الذي يتيح لهم فرصة مناسبة للافتداء الذاتي[2]، وكما ساق "كاثكارث"[3]:"أن سلطات الجزائر تسمح للعبيد بممارسة أعمالهم فيها مقابل دفع دولار واحد في الشهر، وقد تؤجر لهم بأثمان أقل خاصة إذا كان الشخص مقربا من الدَّاي فقد يدفع قيمة رمزية فقط، وقد بلغ مجموع هذه الحانات بالمدينة ما بين 27و30 حانة يديرها عبيد مسيحيون مقابل رسوم تدفع للأيالة مع استخدام عددا هاما من الأسرى للعمل فيها[4].

---

* ومن ذلك الأسير سرفانتيس سنتعرض لقصة هروبه في الفصل الموالي.

[1] حفيظة خشمون: المرجع السابق، ص 15.

[2] *Venture de Paradis: op.cit, p50.*

[3] جيمس ليندر كاثكارت: المصدر السابق، ص 58.

[4] المصدر نفسه، ص101.



وقد لعبوا دوراً بارزاً في إدارة هذه الحانات، وهذا المنصب لا يحصل عليه الأسير إلاَّ عن استحقاق وجدارة تلزمه معرفة القراءة والكتابة ومهارة إدارية لتسيير الحانة لتدر على صاحبها وعلى الدولة دخلاً معتبراً، لاسيما إذا كان زبائنها من ذوي الثراء الفاحش وأعضاء الانكشارية، وجرت العادة على أن من يدير مثل هذه المواقع يدفع ما يعادل 1000 سكينة للخزينة[1].

ومن بين الحانات المتواجدة بمدينة الجزائر حانة"رفاجي" وهي ملك لرئيس الموظفين المسيحيين بقصر الدَّاي، وحانة الفونداريا التي امتلكها المهندس المعماري "ديميتريوس" استخدم فيها ما يقارب خمسين أو ستين أسيرا مسيحيا لتسييرها وتنظيفها، والحانة ليست ملكا خاصا؛ لأن موقعها في السجن وثكنات الجيش جعل الدَّاي يؤجرها لعبيد البايليك[2] بأثمان مرتفعة مقابل الحصول على رخصة لبيع الخمور والمأكولات، ويدفعون نصف الرسوم المقررة إذا كانوا من أصدقاء الداي مثل"كاثكارت"، وكثيرا ما استعمل مسيرو الحانات أموالهم لمساعدة زملائهم في الفدية أو صحيا[3]خلال فترات الأوبئة والطاعون.

أما النوع الثاني من الافتداء وهو المنصوص عليه في معاهدات السلم، فالهدف المبتغى الوصول إليه من العلاقات الأوروبية الجزائرية هو الحد من الزحف العثماني نحو أوروبا الغربية بعدما وصلوا إلى قلبها وكف نشاط القرصنة الذي أصبح يهدد وجودهم في البحر الأبيض المتوسط ومن ثم القضاء على تجارتهم كما يحاولون إسكات تلك الأصوات المنددة بالمطالبة باستمرار بقضاء المسيحية الكاثوليكية على الإسلام وذلك بمحاولة تحرير أسراهم أو إبرام معاهدات تقضي بإلغاء الأسر بين الطرفين والبداية كانت من الامتيازات التي تحدثنا عنها سابقا وأعطت لفرنسا ولرعاياها حقوق داخل الإمبراطورية العثمانية.

واختار حكام مدينة الجزائر سياسة مستقلة بخصوص التعامل مع فرنسا وقد برزت استقلاليتها حتى مع الدولة العثمانية، وتجلى ذلك بوضوح في مرحلة الباشاوات 1587-1659، ومن خلال التمثيل الذي يقوم به القناصل الأوروبيون[4]، واستمرت مشكلة الأسرى بين أوروبا والجزائر إلى غاية أن استطاعت فرنسا وضع حد لها بمعاهدتها مع الجزائر يوم 25 ابريل 1684م[5].

إن وصول فرنسا إلى هذا التاريخ ما يزيد عن قرن منذ البدايات الحقيقية للعلاقات الدبلوماسية يوضح عجزها عن حل هذه المعضلة وهو ما أرقها كثيرا، وهذا الأمر لا ينطبق على فرنسا وحدها بل جميع الدول الأوروبية الذين استنفذوا كل وسائلهم للقضاء على مشكلة الأسرى كان آخرها مؤتمر فيينا.

---

(1) *Venture de Paradis: op.cit, p58.*
(2) *Laugire de Tassy: op.cit, p167.*

(3) جيمس ليندر كاثكارت: المصدر نفسه، ص 129.
(4) حفيظة خشمون: المرجع السابق، ص 19.
(5) مولود بلقاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، (ج2)، المرجع السابق، ص 68.



كما أن بعض الجزائريين كانوا يرفضون تبادل الأرقاء واحدا بواحد، وأصروا على أن الشخص الذي اشترى الرقيق يجب أن يكون له الحق في بيعه بأسعار السوق بدل بيعه بالثمن الأصلي وكانت أسعار السوق ترتفع في كل وقت يقع فيه الحديث عن تبادل الأسرى[1]، واشتهر القبطان علي بتشنين في ميادين السوق والمضاربة على فدية الأسرى وكان له جواسيس بين الأسرى ومنهجيات للبحث والاستعلام لاكتشاف الأسرى الذين لهم مكانة اجتماعية في بلادهم وكان يعاملهم غالبا كضيوف يتمتعون بصنوف الرعاية والاعتبار التي يتطلبها مركزهم بانتظار ووصول فديتهم[2].

رغم ذلك فإن مسالة الأسرى التي أرقت فرنسا وانكلترا والبرتغال واسبانيا وهولندا وغيرهم من دول أوروبا، لم تُصِغْ بنود أية معاهدة حلا نهائيا لها، وعليه فهذه المسالة تكفلت لها أطراف أخرى.

أما النوع الأخير فهو الافتداء عن طريق جهود القساوسة مفتدي الأسرى، في مثل هذه الحالات تتقدم عائلة الأسير إلى الايالة وتتصل بهيئة دينية أو دبلوماسية للتنسيق معها قبل وصولها إلى المدينة على أن يتكفل التجار والرعايا الممنوحة لهم الرخص والجوازات بالدخول والخروج بالمراسلات التي تكون غالبا سرية، وعند الوصول للميناء وقبل النزول يقدم المبعوث نفسه لسلطات الميناء موضحا مهمته ومدة بقائه مصرحا بالمبلغ الذي يحمله معه، ثم يدفع منه 3.5% ضريبة للميناء إضافة إلى تقديمه مبلغا مماثلا في شكل هدايا للدَّاي والى ممثل الديوان[3]، في مثل هذا الوقت يقوم بعض الرجال بتحضير قائمة بأسماء الأسرى لتبليغ الأقرباء أو الأصدقاء خاصتهم بالمبالغ المحتملة أو التقريبية لفديتهم، وتتحكم في هذه الوضعية عدة أمور: الاسم، المركز الاجتماعي، السن، المهنة، الوطن...الخ، وغالبا ما يتقدم النساء والأطفال عن الرجال، وينقل الآباء الأسرى لمستشفى اسبانيا لإقامة القداس وصلوات الشكر[4]، إن كان الأسير فرنسي أو انجليزي أو هولندي فإنه قد يتوقع الحصول على حريته عن طريق معاهدة بين حاكمه وأيالة الجزائر رغم الصعوبات والعراقيل، أما إذا كان اسبانيا أو برتغاليا أو ايطاليا فلا يأمل كثيرا في الافتداء؛ لأنه لا يوجد لهم سلام وصلح مع الأيالة ومن ذلك تسهر التنظيمات والجمعيات المسيحية على فديتهم من خزينتها الخاصة.

تأخذ فترة المفاوضات وقتا للاتفاق، وفي هذه الأثناء تُترك للأسير حرية أكبر من السابق وهي بمثابة تعبير عن حسن نية السلطة وعزمها على تحريره، ويحدد الدَّاي ثمن الفدية حسب مكانة كل أسير في مجتمعه مع إصدار شهادة الحرية لهم ويأخذ المبعوث إذناً رسمياً للمغادرة من الدَّاي وتستخلص الدولة مرة أخرى 10%[5]، بالإضافة إلى مجموع المبلغ المقرر للفدية.

---

(1) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص 285.

(2) المنور مروش: القرصنة، الأساطير والواقع، (ج2)، المرجع السابق، ص 208.

(3) ويليام سبنسر: المرجع السابق، ص 132.

(4) *Laugier de Tassy: op. cit, p283.*

(5) ويليم سبنسر: المرجع السابق، ص 132.



وقد كان ينظر للأسرى آنذاك كمصدر دخل أكثر منه استغلال لذاتهم أو إنسانيتهم، وهو ما يثبت ضخامة الأموال التي دفعت فمثلا: الدون "مارتن القرطبي" ماركيز كوتيز دفع لإطلاق سراحه حوالي ثلاثة وعشرين ألف ايكو* ذهبية، ولأحد أبناء مدينة كاتالان غلاسيران دي بينيوس مائة قطعة حرير ومائة ألف (100.000) دوبلات ذهبي مع مائة حصان، وأسقف مدينة غوفيا** افتدى بمبلغ ستة عشر ألف دوكا، والأب "أنطوان دي لاكروا" دفع لأجله خمسة آلاف ليفر، وابن أخ حاكم البرازيل سلم للحاكم ما يقارب أربعة آلاف دوكا وحاكم مازغان 10.000دوكا(1).

لكن قيمة هذه العملات لا أحد يستطيع معرفتها بدقة سوى شخص صاحب معاملات مالية صرفية عاش تلك الفترة، كما أن هذه المبالغ المرتفعة كانت تدفع لشخصيات ذات مكانة مرموقة أو لأصحاب الطبقة الارستقراطية، أما الضحايا البشرية التي هي من قاع المجتمع الأوروبي الملكي فكانت فديائهم بسيطة، وإن ارتفعت فهم يساعدون فيها من خلال جمع النقود من أعمالهم التي درت على أغلبهم ثروة مالية لابأس بها، وتضخيم مبلغ الفداء قد يجعل صاحبه ذو مكانة لا يستهان بها، وإلاّ لما ذكرت أسماؤهم بين طيات المصادر والمراجع بما أنه كانت لديهم سجلات منتظمة.

إن ارتفاع المبالغ لافتداء الأسرى التي كانت تدفعها الدول الأوروبية للجزائر وبالأخص اسبانيا قد أدى إلى ثورة حقيقية في الأسعار، وهذا قد أثر في أسعار شراء الأسرى في الأسواق المحلية وقد بلغ متوسط الفدية في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين بين 125 و150 قرش اسباني، وفي القرن الثامن عشر صعدت الأسعار إلى 500 بيزوس للجنود و1000 بيزوس للضباط(2).

أما عن عمليات الفدية التي تتم بواسطة رجال الدين فتتم بالجملة*** ومع تطور المساعي الدبلوماسية أصبح فداء الأسرى بشكل رسمي بموجب تلك المعاهدات الملزمة بذلك، فاسبانيا حررت عبيدها بنحو مليون قرش بياستر للفرد الواحد أي حوالي 300 فرنك(3)، وأسرى نابولي كلفوها مابين ألف ومائتين قطعة ذهبية(4).

ولأسباب عديدة كان الفارون من ثكنات وهران والمرسى الكبير يفتدون بأثمان أقل من غيرهم، مثلا في عام 1720م دفع الهولنديون في فدية 909 هولندي أسروا منذ 1714م بمتوسط 1500 فلوران لكل أسير، أي ما يعادل 600 قرش اسباني لكل واحد(5)، وفي سبتمبر 1750 م افتدى فرنسيين من وهران بقيمة 28.000

* عملة فرنسية فضية وذهبية استعملت في القرن السابع عشر والثامن عشر الميلاديين.

** مدينة يونانية.

(1) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص 213.

(2) المنور مروش: القرصنة، الأساطير والواقع، (ج2)، المرجع السابق ، ص 209.3.

*** ينظر الملحق رقم: 07، ص148.

(3) عبد القادر حليمي: المرجع السابق، ص 280.

(4) *Venture de Paradis: op.cit, p52.*

(5) المنور مروش: القرصنة، الأساطير والواقع، (ج2)، المرجع السابق، ص 397.



قرش اسباني، وفي 29 نوفمبر 1751م فر سبعة وعشرين جندي من الثكنات الاسبانية منهم سبعة فرنسيين، وقد يحدث أن ترفض اسبانيا افتداء جنودها الفارين من ثكناتها وكان منهم بمدينة الجزائر ما يقارب سبعمائة أو ثمانمائة فار منهم مئة فرنسي[1]، وواقع الأمر أنهم لا يلقون أي ترحيب بهم في مدينة الجزائر لا في الأبنية العامة ولا المنشآت البحرية؛ رغم ذلك يخاطرون بحياتهم.

وهنا نلحظ تباين واضح في أثمان الفدية يعود ذلك للملابسات السياسية، فمن الواضح أن انخفاض مبالغ فدية الفرنسيين مرتبط بكون فرنسا دولة غير معادية للجزائر وإنما وقع بعض مواطنيها لأنهم تجندوا في الجيش الاسباني أو كانوا من المهربين ومرتكبي أعمال خارجة عن القانون.

وعليه اكتسب سكان الجزائر الخاصة منهم والعامة ثروة طائلة وعوائد استغلال الأسرى في مختلف الأعمال أو افتدائهم؛ فأموال الفداء تعود إلى خزينة الدولة وحتى الذين لا يتم إطلاق سراحهم فيسجلون باسم عبيد البايلك ويؤجرون ومدخلهم بعضه لهم والآخر لخزينة الدولة، جعل من سكان المدينة النواة الأولى لنشأة برجوازية المدينة.

وفي كل الحالات الدولة الجزائرية مستفيدة ماليا من هؤلاء الأسرى سواء حرروا أم لم يحرروا واستفادت بشكل كبير من أسرى اسبانيا والبرتغال فهما اللتان كان لهما النصيب الأوفر من الأسرى لسببين في رأينا هما:

- الصراع الاسباني العثماني على شمال إفريقيا لم ينسى و لم يوضع جانبا في التجارة أو غيرها فالجزائر تأسر كل اسباني أو برتغالي انتقاما لعدم خروج الإسبان من وهران.

- والسبب الثاني هو نتيجة للأول؛ تأخر عقد معاهدات سلم أو عدم اعتداء على رعاياهم حتى أواخر القرن الثامن عشر ميلادي عكس فرنسا وبريطانيا السابقتين لعقد مثل تلك المعاهدات.

رابعا: النشاط الحرفي

يتموقع النشاط الحرفي كحد وسط بين الفلاحة والصناعة بالرغم من أهميته إلاَّ أنه لم يستفد من التطور الكمي والنوعي الذي عرفه العالم عقب الثورة الصناعية، ولتسهيل هذا النشاط جُمعت الحرف في أحياء خاصة[2]، عرفت فيما بعد بالتجمعات الحرفية نتيجة تظافر العوامل الخارجية هذا بالنسبة للمجتمع ككل، أما الأوروبيون فلم تكن لهم أحياء خاصة بل كانوا في أحياء متفرقة.

عرفت الأيالة في العهد العثماني نشاطا حرفياً مزدهراً بخلاف ما تناولته كتابات الأوروبيين حول ضعف الحرف تارة وانعدامها تارة أخرى، وإن وُجد بعضها فالفضل يرجع في رأيهم دائما إلى الأسرى الأجانب الذين يتوفرون على مثل هذه الخبرات والمهارات، فهم ساعدوا في تطوير تقنية العمل نسبياً بما أنَّهم مُطَّلعين على

(1) المرجع نفسه، ص- ص 394-395.

(2) محفوظ رموم: المرجع السابق، ص 30.



التطور الصناعي الأوروبي، ورغم كل ذلك فالجزائريون لم يستفيدوا بنسبة كبيرة منهم وإنما الحاجة لليد العاملة جعلتهم يوظفونهم، واعتمد العثمانيون على إدخال اليد العاملة الأوروبية في الصناعة الأساسية لإفادة الجزائريين منها، مما انعكس إيجاباً على النشاط الحرفي بالجزائر.

كان عبيد البايليك أو التابعون للخواص يُكلفون بأعمال مختلفة كالعمل في مقالع الحجارة، ومنهم من يشتغل في المنازل والمقاهي والبساتين الزراعية وقد تركز وجودهم بمتيجة جنوب شرق مدينة الجزائر وهي من أحسن المناطق الفلاحية حسب شهادة عالم الزراعة الفرنسي"دي فونتين" *(1784) [1].

كما عمل بعضهم في النظافة خاصة في ثكنات الانكشارية والفنادق التي يقطنها الأتراك المتزوجون والمتقاعدون (العسكريون)، حيث كان يخصص لكل ثكنة عسكرية عبد مسيحي ليسهر على نظافتها ومنهم من يسهر على نظافة المدينة كلها، وآخرون يعملون في منازل القناصل، وكان بقصر الدَّاي يوناني عمل بناءا يدعى"ديميتريوس" شيد مخزناً وإسطبلاً[2]، وآخرين كلفوا بإنشاء أبنية من تشطيبات خشبية وزخرفات ملونة على الطرازين الأندلسي والعثماني، ووُضع بعض الأسرى في مشاغل للنجارة وكان أغلبهم أسبان، من بينهم طالبا في الكلية الحربية ببرشلونة، اقتيد أسيرا إلى الجزائر من وهران وعكف على تعلُّم صناعة النجارة حتى اعتُبر مشغله أحسن مشغل في الأيالة كلها، وخص الشخصيات الكبيرة بهندسة منازلهم خاصة التأثيث الخشبي[3].

وبقصر الدَّاي كان يوجد متخصصون في هندسة الحدائق وطباخين وخبراء بأعمال الري ومد القنوات لصرف المياه وحلوانيين، كما اعتمد العثمانيون على عمل أجانب في بعض الصناعات الدقيقة الأساسية كصناعة الساعات نتيجة عجز الجزائريين عن مواكبة تقدم الأوروبيين فيها، وفي بعض الحالات كان الداي يطلب من المشرفين على الرعايا الأوروبيين القيام ببعض الحرف، ومن جملة ذلك طلب الدَّاي "محمد عثمان" سنة 1789م من جميع القنصليات ترميم قناة الحامة، ومن خلال محضر اجتماع القنصلية الفرنسية التي تكفلت بالموضوع بمعية ممثلي القنصليات الأوروبية وكبار التجار، أُستقدم معلم يوناني لتوصيل الماء للمدينة من أسفل القصبة إلى أعلاها [4].

---

* *René Louiche des Fontines* نشا دي فونتين في وسط عائلة مزارعة ميسورة الحال، درس بباريس وبران وتخرج من كلية الطب، التحق بأكاديمية العلوم سنة 1783م، وشرع في صيف هذا العام في رحلة إلى شمال إفريقيا دامت أكثر من عامين 1783-1785م، قضى السنة الأخيرة منها بالجزائر، وتدرج في الترقية من منصب أستاذ النبات في حديقة الملك سنة 1786م، إلى أن أصبح رئيس أكاديمية العلوم سنة 1803موخلال هذه المدة والى غاية سنة 1831م ظل ينشر أبحاثه، ينظر: ودان بوغفالة: المرجع السابق، ص69.

[1] ويليام سبنسر: المرجع السابق، ص 150.

[2] جيمس ليندر كاثكارث: المصدر السابق، ص، ص 65، 100.

[3] المصدر نفسه،ص63.

[4] بدر الدين بلقاضي، مصطفى بن حموش: المرجع السابق، ص231.



واستفاد البايليكات كذلك من المهارات الحرفية للأجانب فاستقدم "صالح باي"* مهندس اسباني من ماهون بالبليار يدعى"بارتو لوميو" كُلف بإصلاح جسر القنطرة، وتقديم تقرير عما يمكن عمله للإصلاح وثم الاتفاق على استعمال المواد المحلية بدلا من المستجلبة من البلدان الأوروبية التي تكلف نفقات باهظة، وشرع هذا المهندس في الإجراءات المطلوبة لذلك؛ غير أن صالح باي عزل وتوقف عن العمل في الجسر(1)، واستفاد باي الغرب الجزائري من بعض المهندسين الأعلاج الذين لهم دراية في الألغام والمتفجرات التي وضعها الأسبان كتحصينات للأبراج التي أقاموها في وهران، وبنفس الطريقة استعمل الجزائريون أسلوب تلغيم الحصون وتفجيرها كحصن سانتاكروز(2).

وعمل قلة من بعض الأوروبيين على سبك المدافع وتحضير البارود خاصة بمدينة الجزائر وقسنطينة فحسب قائمة صناع المدافع في العهد العثماني لا يوجد سوى اسم واحد أوروبي، والباقي كلهم مسلمون وهو"فرانسوا ديبون" وذلك بمصنع البارود في باب الواد أُنجز في عهد "علي باشا" (1809-1815م)، ومن خلال الكتابة التذكارية التي وُجدت على باب المصنع اتضح أنه بُني من قِبَل القنصل السويدي"سولتز" (1815م)، وعُرف بثكنة ملح البارود(3)، وهذا يفنِّد الزَّعم الأوروبي أنهم هم سبب بقاء واستمرارية العثمانيين بشمال إفريقيا وهم سبب زواله.

وأهم طائفة أجنبية امتهنت الحرف بمدينة الجزائر هم اليهود، وتخصصت كل طبقة اجتماعية منهم في نشاطات معينة تتناسب وإمكانياتها، فاستولت الطبقة الغنية التي أساسها الليفورنين على التجارة، التي تعتمد أساسا على الحرف كصناعة الحلي والأحجار الكريمة خاصة تلمسان قسنطينة ومدينة الجزائر، وقد شجعهم في مزاولتها الأرباح والفوائد المرتفعة(4)، فالنشاط الحرفي بالجزائر ارتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة، وعليه فتحليل ظاهرة الحرف لا يكتمل إلاَّ بوجود الاقتصاد والمجتمع.

---

* صالح باي (1771-1792م) كانت له منشات أهمها مسجد ومدرسة سيدي الكتاني، كما انشأ لطلبة العلم مدرسة بجوار مسجد سيدي الأخضر سنة 1789م، ينظر: أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر، المرجع السابق، ص134.

(1) محمد الصالح العنتري: المصدر السابق، ص 78.

(2) جون.ب. وولف: المرجع السابق، ص377 .

(3) لخضر درياس: المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، (ط1)، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر :2007 ،ص 297، ص 61 .

(4) ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص70.



وذكر مخطوط قانون الأسواق لمدينة الجزائر* أن اليهود من أهم الطوائف الحرفية التي مارست أنشطة مثل الحدادة والخياطة والصياغة والغزل والحياكة والطّرز، وكانت كلها حرف رائجة في سُلّم الأنشطة الديناميكية آنذاك، أما ملابس الدَّايات وعائلاتهم فكانت تصنع في ورشات خاصة داخل القصور من طرف اليهود.

واهتمت الطائفة المتوسطة بمهن أخرى كصناعة مقابض البنادق والصيد البحري، وأُوكل إلى بعضهم سك النقود وتغييرها، وكان منهم موظفون عند أمين السكة يقومون بصهر المعادن الخالية من الشوائب وخلطها بمقادير معينة تقنيا، إضافة إلى مراقبة النقود ووزنها في بيت المالجي، وامتلكت هذه الطبقة محلات تجارية عديدة بمختلف المدن الجزائرية.

وقد انعكست سيطرة اليهود الاحتكارية على هذا النشاط حدوث انتفاضات ضدهم في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، وهو ما زاد في عزلتهم عن بقية السكان الذين رأوا فيهم طائفة أجنبية لا يربطها بالإيالة سوى مصالحها الخاصة، وبوجه عام يمكن القول أن اليهود تعاطوا صنائع تستلزم خبرة ودراية من ناحية وتدر الربح الوفير من ناحية أخرى، وقد ساعدهم على ذلك خبرتهم التي جاءوا بها من الأندلس ومن أوروبا ومن مختلف المناطق التي ارتحلوا إليها.

* هو أحكام وتعليمات وتسجيلات لكل المعاملات بأسواق مدينة الجزائر، ينسب المخطوط لصاحبه عبد الله محمد بن الحاج يوسف بن الشويهد الذي ينتمي إلى إحدى العائلات الغنية، يعود هذا المخطوط إلى مستهل القرن الثامن عشر الميلادي (1695-1705م) وهي فترة حافلة في تاريخ مدينة الجزائر بالنشاط الاقتصادي لاسيما الحرف، ينظر :حنيفي هلايلي:" النشاط الاقتصادي في مدينة الجزائر العثمانية على ضوء مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، ع/26، عين ميلة: 2008، ص245 .



خاتمة الفصـــل

إن الصبغة التجارية التي طغت على نشاطات الجاليات الأوروبية بالجزائر خلال القرن الثـــامن عشـــر والربع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، والحرية التي تمتعوا بها سواء كانوا أفرادا أو شـــركات أو تجـــاراً ينتمون للدول الأوروبية التي لم يكن عملاؤها في المدن والموانئ الجزائرية أحرارا بمعنى الكلمـــة، ولا مغـــامرين اندفعوا للعمل في تلك الأراضي، وإنما كانوا أشبه بموظفين حملتهم دولهم العديد من المهام فكـــان علـــيهم أن ينهضوا بها ويؤدوها على أحسن وجه وحتى على حساب حياتهم، فهذا التفاني في العمل هو سر تغلغل النفـــوذ الأوروبي إلى البلاد اقتصاديا كخطوة أولى ثم تعبيد الطريق للحركة الاستعمارية، فالدول الأوروبية كانت تنظر بعيون جالياتها المنتظمة في عملها الدءوب إلى أبعد من القرون التي عاشتها جاليتها.

إن تغلغل الجاليات الأوروبية داخل الهيكل الاقتصادي الجزائري مكنها من لعب دور الوسيط التجـــاري وتوسيع دائرة انتشار العملات الأجنبية، أما قنصلياتها فكانت في الواقع قواعد استعمارية خفية ارتكزت عليها دولها لتحقيق أهدافها الخفية ذات البعد الاستراتيجي.

تغيرت مميزات الوجود الأوروبي التجاري بصفة عامة والوجود الفرنسي بصفة خاصة، و لم يعد عاملا من عوامل النشاط الاقتصادي كما كان من قبل بل تغير بالتدريج إلى عامل خطير، ففي الجزائر بدأ التدخل المباشر في الشؤون الداخلية وانتهى الأمر باحتلال الجزائر سنة 1830.

الفصل الرابع: الحياة الاجتماعية والثقافية للجاليات الأوروبية

مقدمة الفصل

المبحث الأول: الحياة اليومية للجاليات الأوروبية بمدينة الجزائر.

المبحث الثاني: العلاقات الاجتماعية للجاليات الأوروبية بالجزائر.

المبحث الثالث: الثقافة الاجتماعية الأوروبية في الجزائر خلال العهد العثماني.

خاتمة الفصل

مقدمة الفصـــل

تميزت بنية المجتمع الجزائري في المدن الكبرى خلال العهد العثماني بالتنوع والتعدد، فقد ضمت البلدية والبرانية، وفئات وطوائف حرفية مختلفة، وأثرت في تركيبته الاجتماعية هذه عدة عوامل خارجية أهمها: هجرة الأندلسيين (المسلمين واليهود) إليها، ودخول العنصر التركي العثماني إلى جانب التواجــد المســيحي واليهودي على الرغم من أن هذا العنصر الأخير لم يرق من حيث الأهمية والعدد للجماعتين الأوليـــــين؛ غير أن تأثيرها بارز الفعالية خلال فترة الدراسة.

وهذا ما سأتناوله بالدراسة في الفصل الرابع حيث سأركز على دراسة العناصر والفئــات الأوروبيــة .بمجتمع مدينة الجزائر، وتحديد مدى قدرة الجاليات الأوروبية على توليف نسيج اجتماعي فعالي بين مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى مع رصد حركة الجاليات الأوروبية وأثرها، وحراكهــا اليــومي داخــل البنيــة السوسيولوجية للمدينة الجزائرية، وتأثيراتها على ثقافة المجتمع، باعتبار هذه الأخيرة مجموعة انساق تتفاعل فيما بينها مولدة ثقافة الأقليات ضمن ثقافة الأغلبية المعربة، وخاصة قدرتها على إبراز ونشأة فنون أدبية جديــدة ارتبطت بالبيئة المتواجدة بها ومحاولاتها بأفكارها المتحررة –آنذاك– اختراق خصوصية الثقافة الجزائرية المنغلقة على نفسها.

المبحث الأول: الحياة اليومية للجاليات الأوروبية بمدينة الجزائر

يعد مجتمع ممثلي دول أوروبا ورعاياه أقليات مسيحية -في المفهوم الجزائري آنذاك- كان يضم فرنسيين وانكليز ومالطيين وأسبان وهولنديين وبرتغال وجنونيين وأفرادا من بعض جزر البحر المتوسط وبعض سكان الإمارات الألمانية، وكان مجموع هذه الفئة الاجتماعية لا يمثل أزيد من ستة بالمائة (6%) من مجموع سكان الجزائر في أحسن الأحوال، وقد عاشت هذه الجاليات الأوروبية على هامش المجتمع الجزائري؛ لأن أكثريته المسلمة عزلتها وانكمشت عنها و لم تنظر إليها نظرة ترحاب، هذا ما دفعها إلى البحث عمن يمكنها أن تتقارب معه، ووجدت ضالتها في تلك الجاليات المنسجمة معها دينيا مطلبا ومقصدا كاليهود.

أولا: العلاقات البينية للجاليات الأوروبية (للدخلاء)

تتطلب دراسة العلاقات الاجتماعية البينية للجاليات الأوروبية بالأيالة الجزائرية، تمييز عناصرها بناء على وضعيتها الاجتماعية.

وقد كان الأسرى يؤلفون الغالبية الساحقة من العناصر الدخيلة[1]، وتميز مجتمع الأسرى بطابع الكوسموبولية* لأنه ضم بين طياته فئات مختلفة من المجتمع الأوروبي، فجمع طبقة النبلاء والحكام الارستقراطيين والفرسان والعامة فتمايزوا في العمل، فمن اتجه لقصر الدَّاي تختلف حياته عمن وُجه لخدمة الأرض أو ثكنة الجيش الانكشاري أو في البيوت.

لكن تبقى المعالم الخاصة لحياة الأسير مشتركة حسب كتاباتهم، فعبيد قصر الدَّاي تمتع جلهم بالمعاملة الحسنة، حيث خصصت لهم غرف مختلفة الحجم وزُودوا ببطانيات للسرير، ومنحت لهم ملابس للتفريق بينهم، فخدم الجناح الأعلى لقصر الحاكم يتلقون بدلتين أنيقتين من الجوخ الرفيع مزينة بحواشي من الذهب؛ أما خدم الحديقة فيمنحون نفس النوع من الملابس دون حواشي، [2] والبعض الآخر يمنح قميصا خشنا وصدرية من الملف الخشن وسروالا وقفطانا من ذات القماش يصل إلى الركبتين وشاشية حمراء وحذاء ذو غطاء من الصوف، وعلى كل واحد منهم أن يحتفظ به طيلة بقائه بالعمل[3].

كما أن الملحقون بالشخصيات الكبيرة في الدولة يعاملون بلطف، رغم معاناتهم أحيانا من نزوات ملاكهم أو حراسهم، وهم مع ذلك يخضعون لقانون كوني عام، وهو أن من وجد نفسه قيد الأسر، شخص جرد من كل

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص104.

* ونقصد بها التنوع والتعدد الاجتماعي، ينظر: عائشة غطاس: الحرف والحرفيين بمدينة الجزائر (1700- 1830)، (دط)، المؤسسة الوطنية للاتصال، الروبية :2007.

(2) جيمس ليندر كاثكارت: المصدر السابق، ص 28.

(3) *Venture de Pardis: op.cit, p43.*



وسائل الدفاع عن نفسه وحرم من أي نوع من أنواع الحماية[1]، وهذا حال الأسرى الذين يعملـــون عنـــد الدّاي وعند كبراء الدولة وعند أغنياء الأتراك واليهود وفي بيوت القناصل أو في المستشفى الاسباني، هـــؤلاء جميعا ليس لديهم ما يؤلمهم إلاّ تذكرهم بأنهم أسرى، فهم يرتدون أفخر الثياب ويأكلون أشهى الأطعمـــة ولا يعملون إلاّ أعمالا خفيفة تمكنهم في مدة وجيزة من جمع بعض المال لفدية أنفسهم[2]، غير أن تذكرهم بـــأنهم أسرى يؤلمـــهم، ويولد لديهم حالة نفسية تدفعهم إلى نزعة الشعور بالحرية والتوق لبلوغها محاولين إيجاد منفذ لتجسيدها على أرض الواقع ومن ذلك محاولات "ميغيل دي سرفانتيس" المتكررة للهرب من مدينـــة الجزائـــر طيلة تواجده بها مدة خمس سنوات، رسم في ذلك خططاً عديدةً للهرب رفقة أخيه"رودريغـــو" مـــع بعـــض الأسرى الأسبان بمساعدة بستاني اسباني أسير وبعض الأعلاج، فعرَّض بذلك حياة الكثير من رفقائه للقتل من قبل "حسان باشا"[3]. إن وجود بعض الأعلاج الذين ساعدوا رفقائهم في حوادث مختلفة يطرح مسالة الولاء والانتماء عندهم، خاصة الذين بقى لديهم ارتباط روحي بأصولهم الأوروبية فسعوا في مناسبات عديدة تقديم المساعدة لأبناء وطنهم السابقين؛ لكن الأكيد أن هذه المساعدة تبقى سرية حتى لا يشـــك في إســـلامهم أو ولائهم للإيالة الجزائرية.

غير أن بعض الشهادات للأسرى تذكر أنه كانت توضع في أرجلهم سلاسل تزن ما بين ثلاثين وأربعين رطلاً[4]، أي حوالي خمسة عشر أو عشرين كيلو غرام، وهذا حجم مبالغ فيه وذلك راجع لعدة أسباب:

أولا: السلاسل لم يقم هؤلاء الأسرى بوزنها وإنما وضعوا لها قيمة تقريبية، وهم في حالة نفسية سيئة انعكست على وصفهم لها بتعبير غير دقيق أو موضوعي.

ثانيا: إن تضخيم حجم ووزن هذه السلاسل لم يكن من باب المبالغة والتهويل فقط، وإنما كان مقصودا وله أبعاد أخرى تهدف إلى كسب استعطاف مسيحيي أوروبي، وجعل أيديهم تدر المال الكـــثير والـــوفير لآبـــاء الافتداء لتخليص إخوانهم من الأسْر.

ثالثا: كان لحكام الجزائر طيلة الفترة العثمانية هدفين من أسر المسيحيين وهما جلب أمـــوال كـــثيرة جـــراء الافتداء وكسب يد عاملة، فلا يعقل أنهم يرغبون في وضع سلاسل لمن يريدون منهم العمل لـــديهم، هـــذه السلاسل في حد ذاتها عائق أمام القيام به، ربما يرجع ذلك إلى بعض الفترات التي تكون الأوضاع الأمنية غـــير

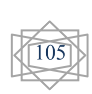
---

[1] وليام شالر: مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1618-1824)، تع و تـــق و تـــح: إسماعيـــل العـــربي، الشـــركة الوطنيـــــة، الجزائر: 1982، ص 100.

[2] *Venture De Paradis: op.cit, p- p 52-53.*

[3] نجيب أبو ملهم وموسى عبود: المرجع السابق، ص- ص 73-74.

[4] جيمس ليندر كاثكارث: المصدر السابق، ص 28.



مستقرة بالمدينة، كالحملات الأوروبية المتكررة على المدن الجزائرية والتي يستغل الأسرى فرصة انشغال الجيش بصد تلك الحملات محاولين الهرب بشن ثورات كثورة 1763م[1].

أما رجال الدين فيذهبون إلى سجون الأسرى لسماع شكاويهم ومآسيهم لنقل صداها إلى عــائلاتهم وأممهم، محاولين تخفيف الألم الجسدي والنفسي عن هؤلاء البؤساء، [2] فالدور الأساسي لرجال الدين كــان افتداء الأسرى بعد الاتفاق مع الدَّاي على قيمة الفدية وتحديد قائمة من يراد لهم الحرية، وبعد إتمام إجــراءات الافتداء يمنح لكل أسير برنسا ابيض اللون ويتوجه الأسرى إلى أسقفية المستشفى الاسباني لتأدية قداس الشكر.

كانت تعترض آباء الفداء مشاكل، خاصة بعد افتداء الأسرى، ومن بين تلك المشــاكل أنــه في ســنة 1612م أبحرت إحدى بنات أغا الانكشارية تدعى فاطمة خطيبة أحد أثرياء مدينة الجزائر في جولة بحرية مع خطيبها ووالديه لإتمام مراسيم زواجها، إلاَّ أنهم أسروا من طرف أحد القراصنة المسيحيين الــذي قــادهم إلى ميناء جزيرة كورسيكا وتم بيع فاطمة لإحدى العائلات أدخلتها للديانة المسيحية، وعقب تلقي الأغا خبر أسْر ابنته فاطمة، أرسل مفاوضين من أجل افتداءها، غير أنها رفضت العودة مفضلة البقاء في موطنها الجديد بديانة جديدة، وما إن بلغ الخبر والدها أغا الانكشارية، حتى قام أعضاء الديوان بتقييد الأسرى المحررين مع الآبــاء واحتجازهم جميعا في السجن، وبعدما هدأت الأوضاع أخرج الباشا الآباء من السجن ولكنه رفــض إعطــاء التصريح لرجال الدين بالعودة إلى أسبانيا من دون الأسرى المحررين[3]، هذه عينة عن المشاكل التي تعتــرض ألآباء بعد إتمام علمية الافتداء.

أما المجتمع الداخلي للقناصل فقد تميز بكون أفراده من برجوازية المدينة الأوروبية، لذلك نقلوا إلى الجزائر كل مظاهر الترف والبذخ وفي هذا الصدد قال ويليام شالر[4]:"...وهم من ذوي المكانة والشــــرف، ويعرفون أدق أسرار حكوماتهم فإن الاجتماعات التي تقع بينهم وبين عائلاتهم تجري في جو من اللطف والتعاطف وهي من أجمل ما شاهدته في حياتي وطريقة معيشة القنصل تتسم بالأناقة والبـــــذخ، ولكنها خالية من الشكليات والمظاهر التي تضايق الآخرين..."، ونستنتج من هذه العلاقة البينية لمجتمع القناصل أنها كانت أقل رسمية وعفوية، يرجع ذلك إلى السعي الحثيث للقناصل وحرصهم الشديد على علاقاتهم الداخلية مع بعضهم البعض.

---

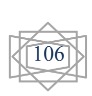
[1] جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص233.

[2] *Henri Garrot: op. cit, p464.*

[3] حفيظة خشمون: المرجع السابق، ص80. نقلا عن/

Tournier (Jules): Jean LeVacher, Prêtre Consul de France & martyr (1647 - 1683), Les Éditions la Porte, Rabat; 1947, pp. 172 – 173.

[4] وليام شالر: المصدر السابق، ص 106.



في حين كانت الحياة الداخلية للجالية التجارية بالجزائر –الذين كان عددهم بالمراكز التجارية قليلاً جدا– أشبه بالمعسكر ففي النهار عمل متواصل وفي الليل راحة، فأغلب المؤسسات الفرنسية لم يكن يتجاوز عدد العمال قيها الخمسين (50) شخصا ففي سنة 1799م ضمت هذه المؤسسات: والي الشركة وأمين للعمال ومفتش تجاري، وقس وطبيب ومساعدين له، إضافة إلى عمال فرنسيين، رغم هذا العدد من العمال الفرنسيين بالشركة فإنهم طلبوا من حكومتهم تنصيب حامية عسكرية لحمايتهم، فأرسلت لهم خمسون (50) جنديا تحت قيادة نقيب مع أربعمائة (400) عامل فرنسي[1]؛ لكنَّ علاقة التجار والمؤسسات الفرنسية الموجودة في الشرق الجزائري بالسكان والسلطات المحلية لم تكن ودية عكس الذين يقيمون في مدينة الجــزائر، فكان المقيمون في الشرق الجزائري تجسيدا لتفكير الرأسماليين الأوروبيون الجدد الذين أوفدوهم إلى الأيالة الجزائرية.

ثانيا: الحياة الأُسرية للجاليات الأوربية في الجزائر

تطرح الحياة الأُسرية للجاليات الأوروبية في الجزائر الكثير من التساؤل وعلامات الاستفهام حيث ظلت هذه الحياة في طي النسيان أو الكتمان أحياناً؛ إلاَّ في ما خلا بعض الإشارات، ولا نستبعد أنه خلال القرن الثامن عشر الميلادي كانت الجالية الفرنسية تحضر عائلاتها إلى مدينة الجزائر بسبب الحظوة التي يحظون بها لدى السلطان العثماني ولأنها أكثر جالية كان لها نشاط تجاري بالأيالة الجزائرية، ونحن نبحث عن نموذج للأسرة الأوروبية بالجزائر وجدنا أن أحد مترجمين الحملة الفرنسية ولد بالجزائر سنة 1797م ويدعى "دينينوس" (*Daninos*) تعلم اللغة العربية وأصبح مترجما بإحدى المحاكم الفرنسية[2]، مما يعني أن الأُسر الأوروبية تواجدت بالجزائر رغم قلتها.

على الرغم من وسائل الراحة التي وفرها الأوروبيون لأنفسهم في المدينة الجزائرية، إلاَّ أن حياة التجار التي سخروها لمدة قرون من الزمن خدمة للإقطاعية وللرأسمالية التجارية ونثر بذور الاستعمار، قد عزلتهم عن مجتمع الحياة المدنية وفي هذا الصد قال "وود"[3] عن حياة التجار الانكليز بمرارة وبكثير من الغيظ والحقد:" أنه خلف آلية التجارة وتطورها الصاخب المتحرك، كانت تُنَصَّب الأدوات المحركة لهذه التجارة و لم تكن سوى البشر الذين يتم بواسطتهم العمل، ويكتسب الرخاء، فرجل الدولة والتاجر المقيم في الوطن، كانت التجارة عملاً لا يهمه شخصيا، ولا ينظر إليه(التاجر) إلاَّ بمنظار المادة فقط، فهو جامع لرسوم جمركية تدر على خزينة الدولة أموالاً كافية وتهيئ حالة اقتصادية تُسهم في إرضاء المصلحة المادية للدولة، أو المصلحة الشخصية

---

[1] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص 198.

[2] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، (ط1)، (ج4)، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996، ص24.

[3] ليلى الصباغ: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني، (ج2)، ص 669.



للأفراد"، وفي كلتا الحالتين يعيش هؤلاء منعزلين عن حياة الأسرة والعائلة وحياتهم مليئة بالأخطار التي تهددها إذا نشب خلاف أو حرب بين دولهم وأيالة الجزائر، فالعمل التجاري يعد تقريباً انقطاع كاملا عن روابط البيت والأســـرة، لذا نستنتج أن أفراد الجالية التجارية لم يحضروا زوجاتهم وعائلاتهم إلى الجزائر لأنهم بالدرجة الأولى رجال اقتصاد وأرباب مال وهم في حقيقة الأمر مدركين لخطورة عملهم بالأيالة الجزائـــــرية، وذلك حتى لا يعرضوا عائلاتهم لأزمات قد تعترضهم خلال الحملات الأوروبية والحروب على الجزائر أو الخلافات.

فهذا "ويليام شالر"[1] يتحدث عن حالة نزاع بين الجزائر وانكلترا وهو ما اضطر القنصل البريطاني إلى إجلاء أسرته بسرعة من منزلها الريفي إلى المدينة وذلك أثناء حملة اللورد اكسموت على مدينة الجزائر، وكان القنصل رفقة زوجته وأطفاله، وعقب ذلك رافق القنصل الأمريكي السيدات والأطفال من أسرة القنصل الإنجليزي حتى البارجة الواقفة في الميناء متخذين من تناول الطعام على ظهر السفينة حجة لتهريب أسرة هذا القنصل.

وفي سنة 1823م أعتدي على قنصلية انجلترا لأن عمالها وخدمها كانوا من القبائل التي قامت بثورة ضد السلطة[2]، ورفض القنصل الانجليزي تسليم العمال والخدم الذين يعملون لديه، فاقتحمت الشرطة منزله وقامت بكسر الأبواب دون علم الدَّاي، ودخلت إليه بطريقة تثير الفضيحة وفتشته دون أي مراعاة للحرمة حتى خلوة امرأة القنصل وبناته وهو ملجأ كان يجب أن يعتبر مقدساً مما أدى إلى تردي العلاقات الجزائرية الانكليزية؛ لأن المسألة مسألة انتهاك حرمات[3]، رغم أن الامتيازات الممنوحة للأجانب تجيز حرية المسكن فلا يجوز انتهاك حرمة المسكن إلا بإجازة قنصلية الدولة التي ينتمي إليها هذا الأجنبي وفي هذه الحالة يجب حضور القنصل أو من يقوم مقامه عندما تدعو الحاجة إلى دخول تلك المساكن، وربما اعتاد كل القناصل الأوروبيين المتواجدين في مدينة الجزائر عقب هذه الحادثة عدم إحضار عائلاتهم إلى الأيالة الجزائرية خوفا من أن تلقى إحداها مصير عائلة القنصل الانكليزي.

وعلى سبيل المثال لا الحصر القنصل الانجليزي بالمشرق أحضر معه زوجته على الرغم من عدم وجود مواد وبنود في المعاهدات سواء مع الباب العالي أو مع الجزائر تمنع أو تسمح بإحضار الأوروبيين لزوجاتهم

---

[1] المصدر السابق، ص، ص153،203.

[2] أندري ريمون: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، تر: لطيف فرج، (ط1)، دار الفكر للدراسات و النشر والتوزيع، القـــاهرة : 1991،ص87.

[3] ويليام شالر: المصدر السابق، ص 198.



ولكن غرفة التجارة المرسيلية كانت تبدي امتعاضا لوجود النساء والأطفال الفرنسيين في جميع أرجاء الولايات العثمانية؛ لأنه يوقع الأمة الفرنسية في مأزق وأخطار قد تعصف بأمن الدولة الفرنسية[1].

أما الأسيرات الأوروبيات فقد اندمجن في المجتمع الجزائري وفُقد أثرهن لاسيما بعد إسلامهن، ومنهن من كن يُتخذن جواري ويعملن كخادمات في البيوت، وهناك من كانت معجبة بصفات سيدها التي كانت تشتغل في معامل النسيج والخياطة والطرز، ولم يلاحظ أن إحداهن قد بيعت في الأسواق العامة بل على العكس من ذلك كانت المرأة تحظى باحترام كبير حتى إنها تبقى طرفاً صالحاً ومرغوباً فيه للزواج بعد أن تحرر وتعود إلى بلدها في أوروبا[2].

وفي بعض الأحيان كان صاحب البيت يتزوج الأسيرة الأوروبية وتحصل على حريتها[3]، وكثيرات هن الأسيرات اللواتي تزوجن مالكهن أو ريس البحر الذي أسرهن، من ذلك زواج "خير الدين" باشا البالغ من العمر حينها خمسين سنة من أسيرته الايطالية "مارية دي غايتانو"، ونجم عن هذا الزواج جيل عثماني؛ صُنف ضمن فئة الأتراك[4].

ومع هذا فلا يجب أن نسقط من الاعتبار أن مثل هذه الزيجات كانت غريبة وشاذة عن المجتمع الجزائري، والأكيد أن هذا الزواج كان أفضل للأسيرة بكثير من وضعية وصيفة أو خادمة في البيت مدى الحياة، على أن هذا الزواج شكل حالات خاصة لمشاهير رياس البحر.

وهذا يدفعنا إلى طرح تساؤل: لماذا عمل الأتراك على رفع مرتبة الأسرى على حساب السكان الجزائريين؟!! بل أكثر من ذلك أنهم يرفعون أبناءهم من أسيرات مسيحيات أو علجات إلى مكانة اجتماعية عالية—خاصة حالات تعدد الزوجات— على حساب أبنائهم من الجزائريات، كما أن معظم السلاطين العثمانيين تزوجوا نساء أوروبيات* لعبن دورا سياسيا خطيرا أوصل أبناءهم لسدة الحكم، والوثائق والمصادر

---

(1) *Paul Masson: op.cit, p 484.*

(2) حفيظة خشمون: المرجع السابق، ص12.

(3) عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، (ج2)، المرجع السابق، ص 230.

(4) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص228.

* فقد عمد عدد كبير من سلاطين الدولة إلى الزواج بالمسيحيات فقد اختار عثمان لنفسه زوجة مسيحية من فليقيا ورشح سيدة يونانية مسيحية لابنه اورخان، يطلق عليها نيلوفيير أي زهرة اللوتس ثم صار تقليدا للبنين والحفدة من أعضاء الأسرة العثمانية الحاكمة وأنجب اورخان مراد الأول، وتزوج هو بدوره من ابنة ملك بلغاريا المسمى ، وبعضهن كن يتظاهرن باعتناق الإسلام وبولائهن للدولة لكنهن يخفين بين ضلوعهن حبا وولاء لوطنهن ويعملن على تنفيذ برنامج من وحي حكومات بلداهن لتحقيق مصالح وطنهن الأول حتى ولو كان ذلك ينطوي على الإضرار بمصالح الدولة العثمانية، ينظر : أحمد أق كوندز، سعيد اوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، (دط)، وقف البحوث العثمانية، اسطنبول: 2008، ص ،ص 511، 516.



لم تدون الحياة الشخصية للدّايات والبايات فلا نعرف إن كانوا تزوجوا بنساء أجنبيات و لم نتمكن من معرفة أسمائهن.

وينبغي أن نعرف ما يلعبه الزواج بغير الجزائريات والمسلمات في الاتصال الثقافي الجزائري الأوروبي وفي تغيير الوحدة القرابية في المجتمع الجزائري وفي انهيار مظاهر التمايز العرقي بين السكان الجزائريين.

فالتثاقف الاجتماعي ومن ورائه التنوع الإثني والطبقي للجالية المسيحية ترك بصماته على المجتمع الجزائري مما أحدث احتكاكاً اجتماعياً وصل ذروته إلى حد التسري بالجواري والزواج بالمسيحيات وإعلان الإسلام كتعبير عن الانصهار[1]، أو إعلانهن محظيات وهن الجواري المفترشات (حسب الأحكام الشرعية) واللاتي لم يلدن في الغالب فسميت الواحدة منهم "بالإقبال" في المصطلح العثماني ويعني السعد أو المحظية وترتفع إلى "سيدة" أحيانا من فورها إذا رزقت بطفل[2].

أثار هذا الزواج المختلط حفيظة الدولة العثمانية ودول أوروبا؛ لأن هذه الظاهرة كانت مستشرية وهو ما دفع الصدر الأعظم "قره مصطفى" سنة 1677 م إلى إصدار منشور يعلن فيه أن جميع الفرنجة الذين يتزوجون من رعايا السلطان يعدون رعايا أتراكا ويحرمون من فوائد امتيازاتهم، فأصدرت شركة الليفانت الانكليزية أوامر مشددة ضد الزواج من هذا النوع، ودعت أفراد الجاليات لكي يقسموا يمينا أمام قناصلهم بأنهم لن يتزوجوا من أية امرأة من رعايا الأتراك، أما فرنسا فقد دفعت غرفة التجارة شكاوى إلى الوزير"بونشارتران" فطلب من حاكم البروفانس تطبيق الأمر الآتي: "يمنع صاحب الجلالة جميع الشباب من الأسر الفرنسية المقيمين في الولايات العثمانية من التزوج من سكان البلاد دون موافقة آبائهم وأمهاتهم وتحت طائلة العقوبات وإعادتهم إلى فرنسا...أما الفرنسيون الذين حملوا زوجاتهم إلى الولايات العثمانية، فيجب أن يرسلوا أولادهم إلى فرنسا وبخاصة أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين العشر والعشرين سنة..."[3].

كما يصادف أن تقع العائلة بكاملها في الأسْر، مثلما حدث لإحدى الأسر متكونة من سيدة انجليزية رفقة زوجها الروسي مع طفليهما رفقة شباب من صقلية كان احدهما على وشك الزواج من مدينة باليرمو الصقلية، وأثناء هذه الفترة كان القنصل الانكليزي هو السيد "كايلي" يعمل مع السلطات الجزائرية على الإفراج عنهم مع اثنين من الرعايا الانكليز[4]؛ لكن حتى وإن بقي هؤلاء في الجزائر أسرى فإن التواصل مع

---

(1) محفوظ رموم: المرجع السابق، ص 54 .

(2) أحمد أق كوندز، سعيد اوزتورك: المرجع السابق، ص 516.

(3) ليلى الصباغ: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني، (ج2)، المرجع السابق، ص 673.

(4) *Shaw Le Docteur: voyage dans da régence d Alger ,Traduit: J Mac .carthy, chez marlin :Editeur .Rue de sovoise , Paris :1830, p206.*

عائلاتهم كان ممكنا[1]، لكننا نخمن أن تلك المراسلات بين الأقارب وأهاليهم لم تقطع صلاتهم بأوطانهم، وذلك يسمح لنا بتصور ما تحمل تلك الرسائل في طياتها مشاعر وانفعالات وأفراحا واترحا عن الوطن، واغلب الظن أنها كانت سرية ونادرا ما تصل إليهم.

وما يلاحظ في مجتمع الجاليات الأوروبية بالجزائر في تركيبته الديمغرافية تفاوت جنسي وتفاضل فئوي؛ ينتج عنه عدم تناسب الجنسين الذكور والإناث داخل هذه الجماعة، مما ينشأ عنه نوع من المشكلات وجَّهت بعضهم إلى الفجور، الذي كان ينشط بعلم الحكام ويدفع عنه رسوم للمزوار، ولم يشمل الزنا المرأة المسيحية فقط؛ بل الفقيرة التركية والمغاربية[2]؛ لأن مجتمع الذكورة للوجود الأوروبي عزز أسباب تكاثر وتعاظم هذه الممارسات، واكتفت الدولة بعبارة في إطار الآداب.

ثالثا: نمط مساكن الجاليات بالجزائر

يبدو أن السمة المميزة للمدينة الجزائرية خلال العهد العثماني هي الفصل الشديد بين الجاليات في أحياء منعزلة طبوغرافيا، فكل بناء اجتماعي كان يتجه إلى أن يجد لنفسه دلالة جغرافية وإلى تسجيل ذاته على خريطة المدينة داخل حي منفصل، وبطبيعة الحال كان الانعزال أكثر وضوحا بالنسبة للجاليات الأوروبية الأكثر تفردا بالنسبة للأغلبية المسلمة[3]، لذلك اتخذت الجاليات الأوروبية بالجزائر سكناها في أماكن متنوعة ومتعددة النوع؛ فمنهم من أقام بالفنادق والخانات ومنهم من استأجر بيوتا منفردة.

فالفنادق التي سكنوا فيها كانت عبارة عن مباني كبيرة ذات طابق أو طابقين تضم محلات يستغلها التجار والحرفيون وغرفا يأوي إليها الغرباء والمسافرون وكان في بعضها اصطبلات يمكن للتجار الذين يرتادون المدينة بالماشية والدواب استعمالها، وكان بعض هذه الفنادق يشبه ما يعرف في المشرق بالبازار أو الخانات أو القيصريات، وهي أسواق مغطاة تصطف في أطرافها المحلات على طول الممرات، وفي العادة تقسم إلى قطاعات يطلق عليها أسماؤها نسبة إلى الحرف أو السلع التي فيها[4]، ويقيم التجار والوكلاء في هذه الفنادق؛ لأنهم لا يستقرون بمدينة الجزائر وإنما أغلبهم يستأجر منازل بمدن الشرق الجزائري نتيجة لتوفرها على نشاط ومجالاً خصباً للاقتصاد وخاصة التجارة الزراعية.

أما بالنسبة للمنازل المنفردة التي أقامت بها الجاليات الأوروبية كانت غالبيتها داخل أحياء مدينة الجزائر؛ وقد تميزت بحميمية احتفظ بها قاطنوها، ولها بعدان الحي والمسكن، وبالنظر للمدينة فإنها مجزأة إلى

---

(1) ليلى الصباغ: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني، (ج2)، المرجع السابق، ص 670 .

(2) *E.A. Duchesne: De La Prostitution Dans La Ville D'Alger, Libraire De L'Académie Impériale De Médecine, Paris: 1853, p19.*

(3) أندريه ريمون: المرجع السابق، ص131.

(4) مصطفى بن حموش، بدر الدين بلقاضي: المرجع السابق، ص 236.



جزأين هما الجزء الأعلى أي الجبل، وتقطنه العائلات الموريسكية وهي عبارة عن متاهة من الشوارع الضيقة والملتوية، ويتكون أساسا من الأحياء السكنية الراقية تضم سكنات عائلية، وتتمتع هذه المدينة بالخصوصية والاستقلالية وهو ما يطلق عليه اسم" الحومة" أي" الفضاء الجماعي"، أما المدينة السفلى (الوطا) فهي جزء مسطح أكثر حيوية وتعدادا، وينظر إليه على أنه فضاء عمومي بما يحتضنه من سكان مختلفة الأعراق[1].

وهذه المنازل والمساكن أحيانا تخصص حي صغير لمواطني جنسية معينة؛ فنجد علاوة على المساكن ديوانا قنصليا وفرانا وحماما، وحين لا يكون الحمام متوفراً بالمنازل يخصص لهم يوم من أيام الأسبوع للذهاب إلى الحمامات العمومية [2]، تلك الظاهرة الفذة التي لقيت انتشارا خلال مرحلة الدراسة فقنصل فرنسا السيد "بوم" ذهب إلى أحد الحمامات رفقة الحاج "إبراهيم خوجة" وتعرف على الحمامات ونظامها في تقسيم الوقت بين النساء والرجال[3].

ونلحظ أن اختيار الأجانب لسكناهم بمدينة الجزائر لم يكن عشوائيا إنما كان اختياراً عن دراسة وليس اعتباطاً، لكون المدينة السفلى أحسن وأفضل باعتبارها فضاءاً اجتماعياً يتصل بشكل مباشر مع ما يجري في المدينة، وأقرب إلى الواجهة البحرية وهم بذلك استفادوا من الملكيات الخاصة مدينة الجزائر وهي على نوعين: إحداها قريبة من المدن والأخرى في المناطق الجبلية[4]، وكل هذه المناطق تعتبر من الشوارع والأحياء الأكثر أهمية في مدينة الجزائر مثل باب الواد وباب عزون وشارع البحري، وكان الطريق الذي يربط باب الوادي وباب عزون والسوق الكبير بقبابه وشوارعه المغطاة، وقصر الجنيبية والمساجد الكبرى مرتبط بشكل مباشر مع حي القناصلة والمنازل الفاخرة للرياس[5].

اختار القناصل والتجار منطقة الأبيار مقراً لسكناهم؛ لأنها عبارة عن هضبة يسارها شعبة عميقة ويميناها سفوح شديدة تنحدر نحو البحر، بها منازل عديدة مطلية بالجير، وحدائق كثيرة تعطي للطبيعة مظهرا خـــــلابا، حيث تكثر الأشجار المثمرة كأشجار البرتقال، وهي من أجمل الفحوص بمدينة الجزائر، ولهذا اختارها الأغنياء مقرا لهم في فصل الصيف، وفضلتها الجالية الدبلوماسية مقرا لها كذلك، كقناصل السويد والدنمارك وهولندا واسبانيا وفرنسا، وأغلب ممثلي القنصليات من قناصل ونواب ومحافظين كانوا يقيمون في حي واحد يسمي بحي القناصل، ويوجد بهذا الحي مبنى يسمى بدار النصارى، عند التقاء الزاوية بحي القناصل

---

(1) العربي ايشبودان: مدينة الجزائر تاريخ عاصمة، تر: جناح مسعود (دط)، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر: 2006، ص 59.

(2) بونو سلفاتوري: "وضع الجاليات الأوروبية في المغرب قبل الاستعمار"، مجلة الأصالة، ع/25، الجزائر:1975، ص 143.

(3) *Laugier de Tassy: op.cit, p168.*

(4) ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، المرجع السابق، ص 48.

(5) العربي ايشبودان: المرجع السابق، ص 60.



وبالقرب من باب الجزيرة توجد المساجد منتشرة[1]، وكل هذه الإقامات كانت بضاحية الأبيار، ولازالت إلى اليوم أغلب مقرات السفارات والقنصليات بها، مثل: سفارة إيطاليا وإسبانيا وبلجيكا وهولندا واليونان والبرتغال والدانمارك، وهذا ما يعزز فكرة اختيار الجالية الدبلوماسية لاماكن إقامتها اختياراً دقيقاً، وليس اعتباطياً.

إن اتخاذ القناصل الأوروبيين بالأبيار منازل قصور يعطينا صورة واضحة عن المجتمع الأوروبي بالجزائر؛ لأنه تم تأثيثها على النمط الأوروبي الحديث وبأدوات أوروبية، أعطى هذا التمازج العمراني مسحة جزائرية أوروبية وصورة لاحتكاك ضفتي البحر المتوسط، إذ نجد الرخام الإيطالي بجانب الفيانس الهولندي والزليج التونسي مختلط بمرايا البندقية وحرير مدينة ليون الفرنسية بجوار ساعات الحائط الانكليزية وزجاج بوهيـــميا[2]، فقد كانت مثلها مثل منازل الجزائريين خاصة الأثرياء منهم؛ لأنهم كانوا يستأجرونها منهم أو يبتاعونها، و لم يكونوا ليشتروا أراض ويعمروا عليها منازل لأن الواحد منهم مجرد وجوده في الأيالة الجزائرية يشكل تهديدا لحياته وخطراً مستمراً، فاختيار هضبة الأبيار لاستقرار أولئك الدبلوماسيين لتكون بيوتهم قريبة من البحر في حالات الحملات والحروب الأوروبية على الجزائر.

فتلك الأراضي أو المزارع التي امتلكها بعض أفراد الجاليات الأوروبية بفحوص مدينة الجزائر والتي خصصوها لقضاء الصيف هناك بعيدا عن حر المدينة، زرعوها حدائق خضراء، وتوزعت مصادر مياها على كل من الأودية والينابيع والآبار المنتشرة على سفوح جبل بوزيعة، ومنها وادي المغاسل ووادي الطارفة، وكذا الينابيع التي شكلت بدورها مصدرا آخر للمياه بالفحص، أهمها عيون الساخنة والحامة وعيون القناصل بمنحدرات جبل بوزريعة عرفت بهذه التسمية لاستخدام مياهها في ري بساتين قنصليات سردينيا والصقليتين الدانـــمارك[3]، هذه الشبكة المائية الكبيرة في مدينة الجزائر كانت تزود حتى الصهاريج داخل المنازل والساحات العامة والثكنات والحمامات والفنادق ودور الحكومة، والتي كانت محل اهتمام الحكام ورعايتهم الذين أحدثوا لمراقبتها وصيانتها جهازاً إدارياً أوكلوا الإشراف عليه إلى أمين الصندوق[4].

---

(1) مصطفى ابن حموش، بدر الدين بلقاضي: المرجع السابق، ص34.

(2) ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 114.

(3) ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، (ط1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 2000، ص 410.

(4) المرجع نفسه، ص 411.



وكان لأفراد الجاليات الأوروبية المتواجدة بمدينة الجزائر أبواباً وأماكن مخصصة لهم للدخول والخروج منها، مثل باب الجمرك، سمي بهذا الاسم نسبة إلى مبنى كان خارجه يعمل على تفتيش السلع التي كان التجار الأوروبيون يوردونها للمدينة[1] وكذلك برج المول، هذا الحصن يستعمل لإلقاء التحية العسكرية للقوات الأجنبية، حيث كان يطلق واحد وعشرين طلقة نارية وكانت هذه الطلقات في السابق موزعة على الحصون الأخرى، فقد كان يطلق من برج الفنار خمس طلقات وأربع طلقات في كل من برج الحديد وبرج السردين وبرج الجومان وبرج رأس المول[2]، ومن بين الأحياء التي عرفت منازل للجاليات شارع شارلكان الذي كان يطلق عليه اسم الرحبة القديمة في أعلاه كان يطلق على الشارع* دار قنصل الدنمارك والتي تحولت فيما بعد إلى مدرسة تسيرها الراهبات.

وخصصت خارج باب الواد مقبرة لدفن الأموات، فالدولة الجزائرية خصت الجالية الأوروبية بمقبرة غاية في الاتساع، فيها مكان لدفن المسلمين ومكان آخر للمسيحيين واليهود، ويدفن فيه حتى أولئك الذين يتعرضون للعقاب كالتعذيب أو القتل[3]، وفي العادة يتكفل الآباء بإجراءات دفنهم[4]، وفي حالة الوفاة الجماعية بسبب الأوبئة يدفنون بالجماعات.

---

[1] سلفاتوري بونو: وضع الجاليات الأوروبية في المغرب قبل الاستعمار، المرجع السابق، ص 143.

[2] فوزي سعد الله: قصبة الجزائر الذاكرة والحاضر والخواطر، (ط1)، دار المعرفة، الجزائر: 2007، ص 193.

* وكذلك كان يوجد بمنطقة الابيار منزل دار تشيكيكن ملك لسيد إبراهيم بن يوسف وزير البحرية التركية اكتراه منه قنصل اسبانيا وحوله إلى مقر صيفي له قبل أن يشتريه الباحث الفرنسي المستشرق ألبير دو فولكس بثمن رمزي عام 1831، ينظر: مصطفى بن حموش، بدر الدين بلقاضي: المرجع السابق ص 271 .

[3] *Laugier De Tassy: op. cit, p160.*

[4] حفيظة خشمون: المرجع السابق، ص85.



المبحث الثاني: العلاقات الاجتماعية الأوروبية الجزائرية بالجزائر

من الصعوبة أن يعيش الإنسان مع نفسه دون أن يختلط مع بقية المجتمعات الأخرى، التي تؤمن بغير دينه، ودون أن يدخل في عملية تَبادلِية مع طرف ثانٍ، أو مع أطراف أخرى، تقوم على التوافق حول مصالح أو أهداف، أو ضرورات مشتركة، لذا يعدُّ المجتمع الجزائري أدق وأوضح صورة لتقييم مدى اندماج وتعايش الجاليات الأوروبية فيه، وهذا ما سنحاول دراسته في هذا المبحث.

أولا: الاحتفالات والتقاليد والعادات

إن أوضح الملامح الحياتية لمجتمع مدينة الجزائر سواء كانوا جزائريين أو أجانب متصلة بشكل طبيعي بالأحداث الأكثر أهمية في حياتهم لذلك، فهي سهلة التناول نسبيا، فمن بين تلك الأحداث الاحتفالات الدينية والرسمية، خاصة الدينية منها فهي من أكثر المناسبات فرحا واحتفالا وعلى رأسها البيرم (عيد الفطر) وعيد الأضحى، حيث توجه الدعوة في مثل هذه الأعياد إلى قناصل الدول الأوروبية ليشاركوا فيها، لكن ليس بوصفهم ممثلين لدولهم وإنما يدعون لكي يقدموا تحياتهم إلى الدَّاي ويلهجوا بالثناء على قوته وعظمته(1)، وهي عادة قديمة في الديوان داخل قصر الدَّاي(2)، فيتركون في وسط الجماهير ولا يخصص لهم مكان، وعندما يدخلون عند الدَّاي لا تقدمهم قواعد المراسيم، فيما عدا رئيس الطائفة اليهودية(3) الذي يأتي في مؤخر الركب دائما.

وفي اليوم الأول من عيد الفطر يرفع العلم التركي العثماني على القصر ويرفع العلم الجزائري على الحصون لتطلق المدافع نيرانها، والمدافع المسددة إلى البحر قذائفها احتفالا بهذه المناسبة، وداخل القصر وخارجه تقام احتفالات من مآدب وموسيقى ومباريات المصارعة ويخصص مكان للمصابين من المقاتلين جراء القفز على الأرض، فقد كانوا يرتدون فقط سراويل قصيرة جدا، وبقية الجسد عاري ممسوح بزيت الزيتون والفائز منهم يحصل على جائزة(4).

ويتم استعمال المفرقعات التقليدية الصنع عند الباب الخارجي للقصر(5)، وهناك لعبة أخرى تجري في مثل هذه المناسبة أيضا وتسمى بلعبة العصي وهي لعبة يشترك فيها الباشا أيضا، فقد كان الفرسان (الصبايحية) يسيرون الواحد تلو الأخر ويرمون عصيهم التي تشبه الرماح على بعضهم البعض، والفائز هو الذي يصيب

(1) ويليام شالر: المصدر السابق، ص 67.

(2) *M.M Alex De Celerq Et C .De Vallet: Guide pratique Des Consulats, (Tome1) , (5Edition), A. Dedome . Editeur, Paris: 1898, p 135.*

(3) ويليام شالر: المصدر السابق، ص 67.

(4) *M.M Alex de Celerq et C .de Vallet: op. cit, p135.*

(5) جيمس ليندر كاثكارث: المصدر السابق، ص 32.



صاحبه وفي نهايتها يركب الباشا فرسه وهو يسير خلف أحد الفرسان ويحاول إصابته بعصاه، والفارس المحظوظ الذي يصيبه الباشا بعصاه لأنه عندئذ يترل عن فرسه ويتقدم من الباشا ويعطيه الدراهم(1).

وعقب مباريات المصارعة يأتي كبار الموظفين والأعيان إلى قاعة الاستقبال، حيث يجلس الدَّاي على كرسيه، بينما كان الخزناجي وخوجة بيت المال ووزير البحرية واقفين على يساره وبقية موظفي القصر من ذوي الرتب الأقل يقفون وراءه وبعد هؤلاء جاء دور غيرهم من الجلاد ورئيس الزبالين ثم يأتي دور القناصل الذين يتشرفوا بتقبيل يده، وأخيرا يحضر رئيس الكتاب وشيخ الطائفة اليهودية وسماسرة القصر وغيرهم(2).

وجرت العادة أن يقوم قناصل الدول الأوروبية المعتمدين لدى الجزائر بزيارة إكرام إلى الدَّاي بمناسبة اليوم الأول من البيرم، وكان القنصل الانجليزي والفرنسي يتنافسان الصدارة في هذه المناسبات، ولذلك ولتجنب كل منافسة قرر الدَّاي أن يستقبل الواحد عشية الاحتفال والآخر في يوم العيد نفسه، ليؤدي زيارته بمحضر جميع أعضاء الديوان(3)، وذلك بعد نزاع وقع بين قنصل انكلترا وفرنسا ثم تغيرت هذه العادة وقال "الشريف الزهار" في هذا الصدد: (4)"...فلما كانت ليلة العيد، طلع القنصل ليهنئ الباشا، وكان من عادته أن لا يدخل يوم العيد مع القوانصة (القناصل) لأنه في القديم كان تخاصم قنصل الانكليز والفرنسيس على السبق بالتهنئة، ووقع بينهما ما وقع، فأمر الأمير بأن يهنئ قنصل الفرنسيين ليلة العيد ويهنئ قنصل الانكليز يوم العيد وأصبحت تلك هي العادة...".

منذ ذلك الحدث كان لقنصل فرنسا الأسبقية على جميع الدول الأوروبية في معايدة الدَّاي وبعده القنصل الانكليزي، ويستقبلهم الدَّاي بوجه بشوش وأقل جدية من المعتاد بسبب العيد، وبعدها يتكلمون معه قليلا ويرتشفون قهوة أو شربات ثم العطر، كما يُستقبل القناصل من قبل وزير البحرية بكثير من الحفاوة واللباقة ويحضر الترجمان ليترجم للدَّاي ما يقوله(5)بعد تقبيل يده(6)، وتُنصب العديد من الخيام للأسرى الذين لهم الحق في شغل الخمارات، فيبيعون النبيذ والغذاء للجنود خاصة بعد صيام رمضان الذي قطع عليهم عدداً من التجاوزات المعتادة.

---

(1) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، (ج2)، المرجع السابق، ص 155.

(2) جيمس ليندر كاثكارث: المصدر السابق، ص 32.

(3) حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تق و تع و تح: محمد العربي الزبيري، (ط2)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1982، ص 180.

(4) أحمد توفيق المدني: مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار، (دط)، دار البصائر، الجزائر: 2009، ص 202.

(5) ويليام شالر: المصدر السابق، ص 229.

(6) *A. De Fontaine De Resbecq: Alger et les côtes d'Afrique, chez gaume frérzs. Libraires, Paris: 1837, p188*



والقناصل في مثل هذه المناسبات الدينية واجبهم الحضور، ولا يمتنعون إلاّ في بعضها كالمولد النبوي وعيد الأضحى والتي يمكن أن تسبب لهم أذىً سياسياً، وينبغي عليهم تجنب السلوك المخالف للعادات في الأيالة الجزائرية[1].

وبانتهاء الغذاء يستأذن الضيوف ويعود كل واحد إلى مترله، وأحيانا كانوا يتأخرون في تقديم التهاني للدَّاي ولكبار موظفي الدولة إلى غاية اليوم الثاني أو الثالث، بسبب تقبيل اليد، التي كان يرى فيها هؤلاء الدبلوماسيين تقليدا مهينا يدل على الخنوع والخضوع، وبمرور الزمن ألغيت هذه العادة بالنسبة لقناصل الدول الأوروبية وأصبحوا يصافحون يده وينحنون أمامه فقط، بل وصل الحد ببعضهم إلى انتحال الأعذار لإعفاء أنفسهم من حضور هذه الاحتفالات[2]، وفي بعض الفترات وخاصة حين يأتي عيد الأضحى أو عيد الفطر في فصل الصيف فإن القناصل يفضلون قضاء هذه الفترة في الأرياف في تلك الضياع بفحوص مدينة الجزائر للتخلف عن حضور الاحتفال[3].

واليوم الثاني من العيد عطلة مخصصة للأسرى فيسمح لهم بإذن خاص لزيارة مواطنيهم في القنصليات كل حسب القنصلية التابع لها وإن كان من أمة لا يوجد لها تمثيل في الجزائر خاصة تلك التي هي في عداء مع الجزائر كالبرتغال واسبانيا يلجئون إلى القنصليات الفرنسية أو الانكليزية ليشاركوا بقية الأسرى الاحـــــتفال، ويتقاسمون المال الذي يمنح لهم كهدية العيد خاصة أسرى قصر الدَّاي ثم يقومون بزيارة بقية الأسرى في السجون ليمنحوهم كذلك أموالا[4].

ومن بين الاحتفالات التي تحتفل بها الجاليات الأوروبية في الجزائر تعيين قنصل جديد، فتقام له طقوس ومراسيم لاستقباله، ففي الأعراف المتفق عليها في الجزائر بعد تعيين القنصل يقدم أوراق اعتماده للسلطة أو لكبار موظفي الديوان[5]، مثلما تلقى القنصل "لورانت دارفيو" إشادة من قبل قنصل انكلترا والآباء البرتغاليين المأثورين وتلقى الكثير من الزيارات والترحيب من قبل "بابا حسن" واستقبل في ديوان رسمي وفي حفل أقيم على شرفه[6].

وبعد تكرار زيارة القنصل إلى الجزائر وبمجرد نزوله البر تطلق المدافع خمس طلقات نارية، ونفس الشيء عند رحيله[7]، ويحتفل رعايا الأمة التي أرسلت قنصلها بالاحتفال به وتقديم التهاني له بالمنصب الجديد، وأكثر من

---

[1] *Arvieux Louis Lourent De: op. cit, p 154-157.*

[2] ويليام شالر: المصدر السابق، ص 68.

[3] جيمس ليندر كاثكارث: المصدر السابق، ص241 .

[4] المصدر نفسه، ص 32.

[5] عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، (ج2)، المرجع السابق، ص 241 .

[6] *Louis Lourent De Avrieux: op.cit, p 85.*

[7] مسعود مجاهد: تاريخ الجـــزائر، (ج1)، المكتبة الوطـــنية، الجزائر : 1996، ص 105 .



يسعد لتعيين قنصل أو إبرام صلح مع الجزائر هم الأسرى الذين سيتخلصون من وضعية الأسر، وكما يتلقى القناصل تهاني من بقية القناصل الأوروبيين التي تجري في جو من اللطف والتعاطف[1]، وكثير من الأحيان تكون الاحتفالات وطنية وعائلية تقام على مستوى القنصلية ويشاركون فيها لوحدهم دون أن يكون للسلطات الجزائرية دخل فيها[2].

كما يُسمح للجاليات الأوروبية بالأيالة الجزائرية الاحتفال بالمناسبات الدينية فقد كان مسموحا لهم بممارسة شعائرهم الدينية، كالاحتفال بميلاد المسيح في ملجأ العجزة والحانة المتواجدة على مستوى سجن الأسرى، وكان النبيذ ممنوعا في الجزائر فيُهرب سراً إلى مراكز الشرق الجزائري وإلى القالة، وأحيانا أخرى يتم إدخاله في مجموع البضائع الواردة، كما يتم الاحتفال كذلك على مستوى القنصلية الفرنسية وبالأسقفية، فتزين الكنائس كلها بشتى أنواع زينة الكنائس وتضاء ليلا بمئات القناديل المختلفة الألوان والشموع ...وعندما تقام الاحتفالات الدينية بهذه الكنائس يدخل رهبان الإرساليات إلى سجون الأسرى ليالي الاحتفال ليمكنهم من إقامة الصلوات في الصباح الباكر[3].

وهذا الراهب "برنادو مونطوري" يصف عيد الفصح الذي قضاه بالجزائر مع الأسرى في سجونهم سنة 1612 فقال: "إن التجار المسيحيين المقيمين بمدينة الجزائر يزورون الأسرى بالمحتشد والكثير من هؤلاء التجار يقضون معهم الليل وفي يوم العيد يعرض "القربان المقدس" في المصلى المزين باللآلئ التي تبرع بها الجزائريون أو المسيحيون الذين اسلموا وتوقد نحو الخمسين والمائة مصباح،كما يشارك في هذه الحفلات الأسرى الموجودون بالمحتشدات في القرى النائية ..."[4]. وقد أعطانا الأسير البرتغالي "ماسكاروناس"[5] صورة عن دور القساوسة في أداء الاحتفالات أيام الأعياد الدينية من خلال عروض وصفية مثيرة إذ يقول:" يوجد أربع سجون للمسيحيين، لكل سجن كنيسته الخاصة، وهناك يقام خمسة عشر قداس يوميا بأبواب مفتوحة تسمح حتى بدخول وحضور الأتراك والمغاربة"، وتفرش الكنائس بأقمشة منسوجة من الحرير أو القطن يعيرها الأتراك لأسراهم، ويكون القداس صباحا مرفقا بمعزوفات موسيقية بحضور قساوسة من مختلف التنظيمات والطوائف

---

(1) ويليام شالر: المصدر السابق، ص 106 .

(2) *M.M Alex De Celerq Et C .De Vallet: op. cit, p135.*

(3) عمار عمورة: الجزائر بـوابة التاريخ، (ج2)، المرجع السابق، ص 231.

(4) عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجـزائر العام، (ج3)، المرجع السابق، ص 362.

(5) حفيظة خشمون: المرجع السابق، ص 89، نقلا عن/

Mascarenhas João: Esclave À Alger, (1621- 1626), Trad Du portugais: annoté et présenté par Paul Teyssier, (2ém Édition), Éditions Chandeigne - Librairie Portugaise, Paris: 1999, p71.



المسيحية الذين يتكفلون بمصاريف الشمع والنفقات الأخرى إلى جانب مساهمات الأسرى ببعض المبالغ التي يوفرونها.

ولما كانت الاحتفالات والمناسبات مظهرا من مظاهر الترف والبذخ واللهو والترفيه عن النفس، فكثيرا ما كانت الجاليات تتجه في مثل هذه المناسبات إلى اللهو والعربدة وكانوا يتعاطون النبيذ بكثرة داخل الخمــــارات، وإن كان العثمانيون يراعون حسن السلوك ويحترمون تعاليم الدين التزاما بمبدأ سياسي حســــن، إلاَّ أن التجربة أثبتت أن هذا لا يمنعهم من التحلل أحيانا والميل إلى المجون داخل ثكنات الانكشاريـــة، حيث تسمح الحكومة بتناول الخمور والكحول دون قيد، بشرط أن لا تقع فضائح مشينة أمام الجماهير وكل من تجاوز عن هذا الشرط يعرض صاحبه لأقسى العقوبات[1]، وهو ما يجعلنا نتكهن أن هذه الممارسات فتحت الباب أمام الجاليات الأوروبية المجون والعربدة لكنهم كانوا يقومون بذلك داخل منازلهم وقصورهم دون المساس بحرمات ومقدسات المسلمين، وهذا اللهو والعربدة هو نتيجة للكبت والإقصاء الذي يعانون منه نظرا لبعدهم عن وطنهم ولاسيما عن الجو الأسري العائلي فهم يتحينون أول فرصة للتملص والتحرر من القيود المفروضة عليهم والتي تحدد خطوات حياتهم.

وبعض الاحتفالات لا تحمل طابعا دينيا ولا رسميا إنما هي ولائم ومآدب تقام بين فترة وأخرى بين أفراد الجاليات الأوروبية بحثا عن جو عائلي أو لمناقشة قضايا دولهم، وقد تحدث وليام شالر عن ولائم الطعام التي يجتمع فيها كل القناصل عند أحد منهم ومنها اجتماع القنصلية الأمريكية بتاريخ 26 نوفمبر 1816م، اشترك فيه جميع قناصل الدول الأوروبية الذين تناولوا طعام الغذاء في القنصلية[2].

قلما تتاح للأجانب فرصة رؤية امرأة جزائرية ولكنهم كانوا يتحينون فرص عابرة للتلصص على النساء أو يستندون على أقوال سيدات أجنبيات كن يُقمن في الجزائر[3]، وهذا يؤكد وجود نساء أجنبيات، الأرجح هن زوجات القناصل وممثلي الدول الأوروبية ولكننا لا نملك معلومات عن تعاملهن مع النساء الجزائريات أو التقاؤهن في مناسبات وحفلات الأفراح والأعراس أو تجمعات النساء في الحمامات التي كانت ظاهرة اجتماعية ملفتة للانتباه آنذاك، وهذا يدفعنا إلى التخمين واستنطاق الأدلة، فنتوقع أن عائلات القناصل كانت دائماً على تواصل مستمر فيما بينها، وكان دافع ذلك التقارب اللغوي- الديني - القومي وكذا المصلحة المشتركة، ولا نستبعد زيارات متبادلة بين عائلاتهم وأُسر حكام الجزائر أو السلطات القائمة على المدينة، ومن

[1] ويليم شالر: المصدر السابق، ص 55.

[2] المصدر نفسه، ص 202 .

[3] وليم شالر: المصدر نفسه، ص 79.



ذلك ما سجلته "إليزابيث بروتن وودز"[1] ابنة القنصل البريطاني في مذكراتها حضورها رفقة والدتها حفل زواج ابنة القاضي أو كبير اليولداش ومن خلال المعلومات التي أوردتها نفهم أنها كعائلة لم تكن بعيدة عن السلطة الحاكمة أو المجتمع الجزائري، فذكرت أنه حفل زفاف جميل؛ لكن ابنة القاضي لم يكن زواجها الأول فهي أرملة ولها طفلين وعمرها لا يتجاوز التاسع عشر سنة، رغم ذلك لم يكن بإمكانها البقاء وحيدة دون زوج وحرصت عائلتها على إيجاد زوج آخر مناسب لها.

وحضور بعض أفراد الجاليات الأوروبية حفلات الزفاف الجزائرية لم يكن مقتصرا على النسوة فقط؛ بل حتى الرجال الأجانب يُدعون لمثل هذه الحفلات ومن ذلك حضور القنصل الفرنسي "جوزيف بيرو بارتيليمي" ومستشاره "روي" زواج الأميرال الجزائري، وقدموا هدية له بهذه المناسبة[2].

أما عن طقوس الأفراح فلا نملك عنها وثائق كافية مثل طقوس الاحتفال بازدياد طفل وتعميده أو الطقوس الجنائزية للأوروبيين في لجزائر ولا نملك معلومات ما إن كانت موتاهم ترافقها طلقات نارية حتى المقبرة المخصصة لهم، مثل مثيلاتها في بلاد الشام؛ لكن ما عثرنا عليه أنه في اجتماع بتاريخ 28سبتمبر 1744م مؤلف من القنصل الفرنسي "بيير توماس" و المستشار"دنقيلير"، صوتوا على صندوق الغرفة التجارية المرسيلية بمبلغ684 فرنك لتقديم قفطان مذهب للدَّاي بمناسبة ازدياد مولود له[3]، ومنه نستطيع القول بان المجتمع القنصلي كان يحضر المناسبات الخاصة للداي بعلم حكومات بلدانهم، فدول الجاليات الدبلوماسية هي التي تحدد الهدايا التي تقدم للحكام الجزائريين؛ لأن تلك الهدايا كانت تسجل ضمن سجلات القنصلية.

ثانيا: القضـــاء

عرف القضاء في الجزائر إبان العهد العثماني تعايشا متميزا بين المذهبين الفقهيين المالكي والحنفي، فقد ادخل العثمانيون المذهب الحنفي إلى الأيالة الجزائرية واعتمدوه في الحكم؛ إلى جانب المذهب المالكي الذي استقر في المنطقة منذ دخول الإسلام[4]، وهذا يعني أنه كانت توجد بالجزائر محاكم خاصة بالأتراك العثمانيين الذين ينتمون إلى المذهب الحنفي ومحاكم أخرى خاصة بالسكان الذين ينتمون إلى المذهب المالكي، كما كانت توجد محاكم أخرى خاصة بالأسرى المسيحيين وباليهود[5].

---

(1) *M^rs Broughton: <u>Six years residence in Algiers</u>, Saunders and Otley conduit street, London: 1839, p20.*

(2) *Albert Devoulx: op.cit, 1865, p79.*

(3) *Albert Devoulx: <u>Les Archives du Consulat Général de France A Alger</u>, Marius Olive, Marseille: 1863, p42.*

(4) مصطفى ابن حموش: فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري (956هـ-1549م/1246هـ-1830م)، (ط1)، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي: 2000، ص24.

(5) عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، (ط1)، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر: 2002، ص71.



رغم قلة الجاليات الأوروبية بالجزائر مقارنة بالسكان المحليين والعثمانيين، إلاَّ أنه كانت بالجزائر كنائس، وكانت الجاليات الأوروبية تتحاكم إلى قنصلياتها الموجودة بالأيالة الجزائرية، مما يدل على وجود قضاء خاص، يتولى القناصل مهمة القيام به وتنفيذ الأحكام الصادرة عنه، وهذا النوع يصطلح عليه بالاختصاص النوعي أو المذهبي(1) الذي يختص بطائفة دينية عن المجتمع الذي تعيش داخله، وإن كانت هناك خصومات بين الأوروبيين والجزائريين فإن الدَّاي هو الذي يفصل في مثل هذه القضايا؛ غير أن قناصل الدول الأوروبية يفقدون الحق في مقاضاة رعاياهم إذا كانت المخالفات المرتكبة تمس أمن الأيالة أو كان السكان الجزائريون طرفا فيها ففي هاتين الحالتين يعود الحكم إلى القضاء الإسلامي، ولكل واحد الحق أن يعرض نزاعه على القاضي الحنفي أو المالكي مهما كانت الدولة الأوروبية التي ينتمي إليها، سواء كان فرنسيا أو انجليزيا أو غيره، وإذا لم يرضى المتخاصمان بحكم القاضي لهم الحق في الطعن في أحكام القضاة فقد جرت العادة أن ترفع الطعون إلى المجلس الشريف*، لكن إذا كان المتخاصمان أجنبيان من غير المسلمين يهوداً أو مسيحيين فإن القضاة يخرجون إلى صحن الجامع لكي يستمعوا إلى المشتكيـــن، وإذا ما اشتكى أحد من القنصل الأجنبي أو من رعايا أمته بارتكاب جرم أو خرق للمعاهدات المبرمة بين الطرفين فيتم الإعلان عنها بصوت مسموع أن القنصل انتهك العدالة وفي مثل هذه الحالات يتم الانتهاء من مثل هذه القضايا بسرعة(2).

ومن بين المناقشات التي كان الحاكم بفصل فيها بين الجزائريين والجاليات الأوروبية، جلسات التفاوض حول الأسرى عند مدخل الباب الرئيسي لقصر الحاكم بالقصبة، فيعين لممثلي الجاليات الأوروبية مترجمين؛ لأن الجلسات كانت تدار باللغة التركية العثمانية، كتلك التي وقعت أثناء تواجد الأب دان بمدينة الجزائر، وحضرها مناقشا لمسالة الأسرى مقترحا عملية تبادل للأسرى الأتراك الذين اخذوا إلى مرسيليا مقابل فرنسيين ويقول أن الباشا لم يرض بذلك إلاَّ تحت ضغط نساء الأسرى اللائي جئن إلى باب القصبة يصرخن شرع الله، شرع الله لقبول التبادل(3).

أما عن كيفية مناقشة مثل تلك القضايا التي كانت الجاليات طرفا فيها، فيتم طرح المسائل من طرف أغا الجيش على الداي إذا كان حاضرا ثم على الضباط المقربين، وهم بدورهم يطرحون القضية بصوت عال يبلغ صداه كل أعضاء الديوان وينتظر بعدها الداي رد الفعل العام للحضور، أحيانا يتم الرفض للمقترحات المقدمة من طرف ممثلي الجاليات بارتفاع متدرج للأصوات مما يحدث ضجيجا، وفي هذا الجو الهائج لا يلتفت

(1) عمار عمورة: موجز تاريخ الجزائر، (ط1)، دار ريحانة للنشر و التـــوزيع، الجزائر:2002، ص109.

* يضم القاضيان المالكي والحنفي و المفتيان الحنفي والمالكي يجتمع كل خميس في الجامع الكبير بمدينة الجزائر وينظر إلى الطعون المقدمـــة داخل المسجد.

(2) *Le Docteur Shaw: op. cit ,p165.*

(3) مصطفى بن حموش، بدر الدين بلقاضي، المرجع السابق، ص 57.



إلى مواد قانونية أو اتفاقيات مبرمة بين الأيالة الجزائرية ودول الجاليات الأوروبية ولا يخضع الحاضرون إلاّ لزمن انتهاء الاجتماع، فيحرص الداي على التوقف وإنهاء القضايا مهما كانت النتيجة عادلة أو جائرة[1]، ربما يرجع ذلك إلى مزاج المستشارين الذين يغلب على أكثرهم الطابع العسكري والحرفي-المهني- والأمية من الجانب العلمي الديني لذلك فهم يتبعون ميولهم في إصدار الأحكام.

ويتم تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنائية كالسرقة والخيانة والتآمر وغيرها بالنسبة للأسرى في السجن الذي كانوا موقوفين فيه؛ أما باقي الجاليات الأوروبية فيتم شنقهم في باب عزون[2].

لقد كان القضاء الجزائري إبان العهد العثماني يمتاز بالحياد والموضوعية خاصة القضايا التي يفصل فيها القضاة، ومن بين القضايا التي عرضت على القاضي وفصل فيها:

أورد"روندورت"* قضية مفادها أن أحد المسيحيين كان مسجونا لأنه ضبط في بيت سيء السمعة مع جزائري كان قد صادقه وأخذه هناك، ولما عرضت القضية على المحكمة صدر فيها الحكم التالي: المسيحي والمسلم مذنبان بالتساوي؛ فالأول قد خرق القانون الجاري العمل به بخصوص بيوت السوء والتي يمنع على المسيحيين التردد عليها، أما الثاني فلأنه وفر الوسيلة وأما المومسات فقد حكم عليهن بالسجن والغرامة.

كما أورد الأسير "أندرهيل" في مذكراته "الأسير الجزائري" قضايا خاصة بالجزائريين والعثمانيين والتي تعطي هي الأخرى مثلا جيدا عن سير القضاء خلال العهد العثماني[3].

ثالثا: المستشفيات والتطبيب

تعكس العلوم بمختلف أنواعها الانجازات الفكرية والعلمية مدى اهتمام الدولة بالجانب العلمي؛ لكننا نجد مبدأ العلم والتعليم غائباً في مفهوم الدولة الجزائرية.

ويعد علم التطبيب إحدى العلوم التي عرفت تقهقراً وتدهوراً ملحوظا في الاهتمام بالمجال العلمي في الجزائر، فكان عبارة عن مجموعة من المعارف الطبية البسيطة القديمة المعتمدة على الأعشاب مع تداخلها بالخرافات والحروز، ويمكننا القول أن العلوم الطبية بعد دخول العثمانيين إلى الجزائر، قد اختلطت بالشعوذة واصطبغت بروح التصوف التي غلبت عليه، فحوت مؤلفات هذه الفترة طلاسم الروح وأسرار الحكمة والبعض الآخر آثر انتهاج الطب النبوي اعتمادا على الأحاديث النبوية[4]، وهو ما يعكس تدني مستوى الطب في الجزائر حلال العهد العثماني، في حين التطبيب الذي يفترض به أن يكون أهم العلوم لصلته بحياة الإنسان

---

(1) المكان نفسه.

(2) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص72.

* نائب قنصل (1782) فرنسي بالجزائر.

(3) ويليم سبنسر: المرجع السابق، ص100.

(4) محفوظ رموم: المرجع السابق، ص 169 .



اليومية سواء للاستعمال الخارجي والداخلي والجراحة، لدرجة أن أصبح فكر الجزائريين بما في ذلك علماؤهم يؤمنون بأن الطب مقصور على الأوروبيين؛ فكل أوروبي طبيب.

فكان كبار المسؤولين في الأيالة الجزائرية يهتمون بصحتهم ويصطنعون لها الأطباء كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا، في المقابل لم يشجعوا دراسة الطب في المدارس و لم ينشئوا أكاديميات طبية للبحث[1]، فتم إحضار أطباء من أوروبا من فئات مختلفة، فمنهم من كان أسيرا، ومنهم من كان يعمل بصفة رسمية أو مقيماً في الجزائر ويعمل في القنصلية التابعة لبلده، ومنهم من كان يعمل في المؤسسات التجارية في الشرق الجزائـــري، وبناءا على ذلك فقد عج قصور الدَّاي والبايات ومنازل الأثرياء وكبار المسؤولين بالأطباء الأوروبيون، فقد روى "لوجي دوتاسي" عن الأطباء الذين عملوا لدى الحكام الجزائريين" أن الباشا "بابا علي" اتخذ طبيباً جراحاً من الأسرى الفرنسيين، والباشا "حسين" كان له طبيب انجليزي يدعى "بودوين"[2]، وحتى البايات كان لهم أطباء أجانب فصالح باي اشترى طبيبا ايطاليا يدعى "باسكال قاميزو" بألف محبوب لما وقع في أسر الريس محمد الإسلامي، كما أن الباي "حسين بوكمية"، باي قسنطينة، كان له طبيب هولندي يدعى "سانسون"، وهذا الطبيب كان على صلة بالدكتور الانكليزي "توماس شو" وساعده في زيارة مدينة قسنطينة وقدم له معلومات عنها، ويظهر جليا أن الباشاوات والبايات يجلبون الأطباء لأنفسهم ويؤمنون بقيمة الطب الأوروبي، بينما كانوا لا يهتمون بصحة السكان عموما تاركين العامة للطب التقليدي[3].

كما كان يأتي مع بعثات رجال الدين المكلفين بالافتداء أطباء للاعتناء بصحة أباء الافتداء والأســـرى، وكذلك كان لكل قنصلية أوروبية بالجزائر طبيبها الخاص، الذي يشرف على رعاية صحة الجالية التابعة للقنصلية، ولعمال الباستيون الفرنسيين المتواجدين بمراكز الشرق الجزائري كذلك ممرضين يشرف عليهم طبيب جراح وصيدلي[4]، و لم يكتف الأطباء الأوروبيون بالمواد الطبية الموجودة بين أيديهم والأعشاب الطبية الموجودة بالجزائر، بل دائما رافقهم الصيادلة حتى تكون العملية التطبيبية كاملة وناجحة.

فعلى يد بعض الأطباء الأوروبيين عرف الطب تغيراً نسبياً للوجه الذي كان سائدا عليه بدايات العهد العثماني، ومن بين هؤلاء: الطبيب "سيمون بفايفر" الذي ساهم في إدخال تناول الدواء على الطريقة الحديـــثة، وذلك بتناوله كل ساعة لنجاعة وفعالية العلاج[5].

---

(1) أبو القاسم سعد الله: <u>تاريخ الجزائر الثقافي</u>، (ج2)، المرجع السابق، ص 418.

(2) المكان نفسه.

(3) المرجع نفسه، ص 415.

(4) *Henri Delmas De Grammont: <u>Histoire d’Alger sous la domination Turque 1515-1830</u>, Ernest Leroux , Paris:1887, p165.*

(5) سيمون بفايفر: المصدر السابق، ص 27 .



ربما كان يستعان بالأطباء الأوروبيين لمعالجة السكان الجزائريين، فقد يعكس الاحتكاك اليومي للجزائريين والحاشية المحيطية بالدَّاي وبالطبيب والذين يُقْدِمون على مساعدته في إعداد وتقديم جرعات الدواء للمريض، مما يضاعف فرص الاستفادة منه، وتصحيح بعض الأفكار والممارسات الخاطئة التي كانت سائدة آنذاك في الأيالة الجزائرية والتي تضر بالمريض أكثر ما تنفعه؛ غير أن هذا الاحتكاك ومجال الاستفادة يبقى محدودا لكون هؤلاء الأطباء حالات خاصة لم تنزل إلى طبقة العامة و لم تحتك بهم، وهذا لم يساهم في نشر الوعي الصحي من خلال بعض الممارسات الحياتية اليومية.

وتتعرض مدينة الجزائر بين الفينة والأخرى لأوبئة فتاكة بسبب انفتاحها على التأثيرات الخارجية؛ فقد كانت مفتوحة على بلدان ومناطق حوض البحر المتوسط مما يسهل عملية انتقال عدوى الأمراض إليها عن طريق التجار والسفن المحملة بالبضائع والبحارة والأسرى[1] الأوروبيون، كما أن استمرار التجار الأوروبيين شراء الحبوب بكميات كبيرة كانت له عواقب وخيمة أدت إلى أزمات اقتصادية انعكست على حياة السكان في شكل أمراض ومجاعات وأوبئة، ومن ذلك وباء سنة 1816م و1822م، الذي عم الريف والمدينة لارتباطهما بالأحواض الزراعية، وهذه الأوبئة أثَّرت على الحالة الصحية للسكان[2]، وفي مثل هذه الحالات كانت مؤسسات المسيحيين الكاثوليكية المنقذ الوحيد لهم.

ويُقصد بمؤسسات المسيحيين الكاثوليكية تلك المستشفيات التي أنشاها الإسبان في مدينة الجزائر، والدير الذي بناه الفرنسيون، وأطلق عليها هذا الاسم؛ لتمييزها عن غيرها من التنظيمات المسيحية البروتستانتية في العالم؛ لكن كلها قدمت خدمات للأسرى بصفة جماعية بإشراف رجال الدين.

فقد لعب رجال الدين دوراً هاماً في إسعاف المرضى في مؤسساتهم الصحية، حيث قدمت رعايتها لجميع الأسرى والمسيحيين الذين وقعوا ضحايا للوباء والطاعون دون الأخذ في الاعتبار عقائدهم وطوائفهم الدينية وقومياتهم، رغم كون المؤسسات كاثوليكية فإنها تقبل بالمرضى مُعتنقي البروتستانتية فيه دون اهتمام لمذهبهم، فيسمحون حتى للأسرى الذين لم يصابوا بالمرض البقاء في المستشفى أسبوعا أو عشرة أيام ليستريحوا ويجددوا قواهم، لأنهم مصابون بالإعياء والإرهاق[3].

---

(1) نادية مباركي: الحياة الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال القرنين 10هـ(16م)- 11ه(17م) من خلال مرافقها الحضارية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف: عمار بن خروف، جامعة الجزائر، الجزائر: 2006/2005، ص 152.

(2) ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، المرجع السابق، ص 418 .

(3) جيمس ليندر كاثكارث: المصدر السابق، ص 103.



وقد حاول الأب "سباستيان لابور" وبعض رجال الدين بمساعدة اسبانيا بناء مستشفيات خاصة لعلاج أمراض بعينها، مثل الأسقفية التي تقع في سجن الحاكم سنة 1546م عندما قدم لافتداء بعض الأسرى المسيحيين ووعد أنه بمجرد العودة مرة أخرى إلى الجزائر سوف يؤسس مستشفى لمعالجة المصابين بالحمى والجراح والعاهات من الأسرى، وبالفعل حقق الأب سباستيان هذه الرغبة سنة 1551، لكنه في الواقع لم يرق إلى مستشفى بل مستوصفاً صغيراً وفقيراً لا يحتوي إلاّ على بعض الافرشة الرثة المحشوة بأوراق الذرة الصفراء، هذا رغم الجهود التي بذلها الأب في تجهيزه بمواد التخدير والأدوية طيلة خمس سنوات، وبقي هذا المستشفى مهملا بعده، عقب ذلك تم تأسيس مستشفى حقيقي سنة 1612م من طرف الآباء "برنار مونروا" و"اكيلا" و"بلامبو" (*P.Aquila*) (*P.Palacico*)، (*P.Dom Bernard Monroy*)، وبعد وفاة الأب "برنار مونروا" استفاد هذا المستشفى من هبات من قبل قساوسة المهام للإقامة في القنصلية الفرنسية سنة 1646م وخصص لهم الأب القنصل "جان لوفاشي" بعض التبرعات من طرف دوقة دي اجيليون وأحضر بعض الأدوية من باريس ومرسيليا، وقد أشرفت قنصلية فرنسا على هذا المستشفى مدة من الزمن ثم تنازلت عنه لصالح منظمة الثالوث المقدس، وكان يديره ثلاثة من رجال الدين أعلاهم رتبة الأب المدير العام[1]، وأصبحت تخضع كلها لمقاطعة قشتالة باسبانيا[2]، فكانت هذه المستشفيات بمدينة الجزائر، تتوفر على بعض اللوازم الطبية الضرورية والمتوفرة آنذاك، فيتلقى جميع مرضاها العناية اللازمة، فكان الطعام في المستشفى جيداً وصحـــــــياً، ومعظم المرضى يعالجون في قاعة واسعة وينامون على أفرشة محشوة بالصوف ومزودة بملاحف ووسائد، وفي وسط قاعة العلاج يوجد مذبح ترتل عنده الصلاة مرة كل يوم كما توجد غرف خاصة يوضع فيها عادة الأسرى الذين يخدمون الدّاي ورجال الحاشية مراعاة لمكانة أسيادهم[3]، وفي هذا الصدد قال الأب دان[4]: فالأتراك والجزائريون (الحضر) كانوا غالبا ما يأتون إلى هذا المستشفى... فقد كان أمرا عجيبا بالنسبة إليهم أن يروا الأرقاء المسيحيين لهم مثل هذه المؤسسة في مدينة الجزائر...ولم يكن لديهم مؤسسة مماثلة لمرضاهم...".

---

[1] حفيظة حشمون، المرجع السابق، ص79، 81 .

[2] ميكال دي ايبالزا، الهادي الوسلاتي، "ملاحظـات أب اسباني يزور وهران في عهـد مصـطفى بوشـلاغم "، المجلـة التاريخيـة المغربيـة، ع/12، تونس: 1978، ص 171 .

[3] جيمس ليندر كاثكارت: المصدر السابق، ص 102.

[4] *Dan Pierre, op.cit, Liver 06, p 485 .*



ولم يكن في واقع الأمر لهذه المؤسسات الصحية أهمية كبيرة بداية من القرن السابع عشر الميلادي من حيث التجهيزات والمهام التي كانت تؤديها[1]، فبمرور الزمن أصبح لها دور اجتماعي فعَّال داخل مجتمع الجاليات الأوروبية، وبوجود مثل هذه المستشفيات تحسن الوعي الصحي للسكان الجزائريين.

هذه المؤسسات المسيحية الكاثوليكية مقارنة مع المارستانة الموجودة في الجزائر متطورة لكون الأدوية مختلفة ومهجنة نتيجة للتطور الذي هو تحصيل حاصل للنهضة الأوروبية، فالمستشفيات الأوروبية بالأيالة الجزائرية كانت تتلقى المواد الطبية والصيدلية من أوروبا؛ رغم ما قدمته هذه المستشفيات الأوروبية من مساعدات خيرية للجاليات الأوروبية وللسكان أحيانا في حالات الوباء والطاعون والمجاعة، فهي في حد ذاتها فقيرة وأحوج ما تكون للمال، ونشاطها هذا كان عبارة عن بذور التبشير المسيحي في الجزائر.

المبحث الثالث: الثقافة الاجتماعية الأوروبية في الجزائر خلال العهد العثماني

انعكس اختلاف العناصر المكونة للجاليات الأوروبية في الجزائر على تنوع ثقافتها وتنوع مشاربها الثقافية، والثقافة الاجتماعية كمفهوم اجتماعي يعكس مدى معرفة الجاليات الأوروبية للمنظومة الاجتماعية الجزائرية من عادات وتقاليد ولغة وأعراف ومكتسبات ونظم اجتماعية بالجزائر، فكان ينبغي عليهم أن يتكيفوا مع المجتمع في حدود الأعراف السائدة آنذاك والتأقلم معها بهدف التعايش البنَّاء.

وقد اشتملت دراستنا للثقافة الاجتماعية مختلف شؤون الحياة،كالشؤون الفنية والدينية والأخلاقية واللغوية، فهي ظواهر اجتماعية تتجاوز الأرض، وبما أننا سندرس ثقافة خاصة داخل المجتمع الجزائري العثماني ليست بالمركزية مثل الامازيغية والعثمانية والأندلسية فإن هذه الثقافة هي صفات خاصة بفئة الجاليات الأوروبية تكتسب بها تمييزا عن غيرها.

أولا: اللغة (الأدب)

تعتبر اللغة مظهرا من مظاهر الثقافة لدى الإنسان، فهي منظومة رمزية تحمل الأفكار والمعارف التي ينتجها الإنسان ليتواصل ويتفاعل بها مع الآخرين وتتمثل من خلالها ثقافة المجتمع، ونظرا لتواجد الجاليات الأوروبية في المجتمع الجزائري؛ فإنها ابتكرت منظومة لغوية رمزية تميزت بالتمفصل عن اللغة السائدة آنذاك في الجزائر؛ لأنَّ طبقة الحضر في المدن لم تستطع فرض تقاليدها ولهجتها وأسلوبها في الحياة على بقية الطوائف الأخرى إلى فترة متأخرة من العهد العثماني، وذلك لانفتاح المدن الساحلية على الخارج ووجود العناصر الدخيلة بها وانعزال الحكام واحتفاظهم بلغتهم وعاداتهم العثمانية، مما خلق تنوع إثني للأوروبيين ترك بصماته

(1) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص 234 .



على المجتمع الجزائري خاصة في المجال اللغوي نابعا من المجال التجاري والاقتصادي، وهو ما ساعد على التعدد اللغوي الأورومتوسطي الذي ولد السابير*، أو لغة الفرانكية[1] من الفعل الاسباني فرنكو وتعني التعارف. وهي خليط من الاسبانية والتركية والايطالية والعربية والبرتغالية فهي واسطة اتصال بين الجالية التجارية والأهالي في ميدان المعاملات التجارية[2]، وهذه اللغة تكاد تكون دولية ولها اسم آخر وهو اللغة الإفرنجية وتستعمل لنفس الغرض، تداولها التجار والبحارة لقضاء مآربهم في البحر الأبيض، وبها تعابير من البروفنسالية فكانت واسطة الاتصال في مدينة الجزائر** [3].

تركت هذه اللغة آثارها إلى حد ما في لغة أهل البلاد، وبخاصة التجار منهم وسكان المدن الساحلية، ولا تزال إلى اليوم بعض الكلمات دارجة على ألسنة الناس مثل:" ضبلون" وهي اسبانية تدل على الدينار المصنوع من الذهب، وجلنار أي جينرال وسقالة وهي كلمة ايطالية أي الرصيف بمعنى الطريق المبلطة بالحجارة على ساحل البحر وأيضا السلم للصعود والهبوط من السفينة، وشنيور وهو السنيور بمعنى الشريف النسب والرئيس وهذه الكلمة أصلها لاتيني، ولنبلادور كلمة اسبانية معناها القيصر، وفرقاطة كلمة إفرنجية تدل على نوع من السفن الحربية، وباسبورط كلمة إفرنجية فرنسية بمعنى الإذن للسفر[4].

وبسبب إتقان اللغة العربية وصل البعض منهم من استغنى عن المترجمين مثل القنصل الانكليزي بروس (1763-1765م) من خلال تعلمه حروف اللغة العربية وقراءة القرءان الكريم، استطاع التعامل مع السكان المحليين واكتسب مهارة اللغة العامية، وسافر إلى دواخل القارة الإفريقية دون الحاجة إلى مترجم، وأضحى سهلا عليه الاقتباس من العربية في دراساته وكتاباته، ويقول في الصفحة رقم 167 من المجلد الأول لكتابه"

* هي لغة التعامل أو لغة حرة انتقل اسمها إلى كل لغات البحر المتوسط الأخرى، كانت لغة مساعدة في العصور الوسطى لتجار البحر المتوسط في الموانئ وقد عرفت في حينها بوصفها *sabir* وقد عرفت – إضافة لأساسها الايطالي – بأنها تضم عناصر من لغات كل الشعوب للبحر المتوسط من الاسبانية والفرنسية والتركية والعربية واليونانية، حسني محمود: الفيلسوف الايطالي ارماندو نيشي: جريدة مصرس الالكترونية، مصر 20-03-2010 ، نلحظ من خلال هذا المفهوم تغييب الكاتب للغة الامازيغية اللغة الأم للجزائريين، الذين كانوا و يتعاملون مع الجاليات الأوروبية بشكل مباشر على امتداد الشريط الساحلي حيث السكان كانوا يستخدمون اللغة الامازيغية، فلماذا هذا الإنكار؟

(1) محفوظ رموم: المرجع السابق، ص 73.

(2) عمار عمورة،: الجزائر بوابة التاريخ،(ج2)، المرجع السابق، ص 212.

** لكن هذه اللغة ليست هي التي سيتعامل بها الفرنسيين بعد احتلال الجزائر في المعاملات الإدارية أو العلمية لذا لجاؤا إلى المستشرقين للترجمة ولتعلم اللغة العربية،ينظر أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، (ج4)، المرجع السابق، ص24.

(3) ويليم سبنسر: المرجع السابق، ص85.

(4) نور الدين عبد القادر: المرجع السابق، ص- ص 251-252.



السلام عليكم....وعليكم السلام "، كما استعمل كلمة "الله كريم" و"الله عظيم رحيم"[(1)]، إضافة إلى تعلم بعض أفراد المجتمع القنصلي الأوروبي للغة العربية، استخدم هذا المجتمع لغة أخرى تعرف باللغة الدبلوماسية في مراسلاتهم مع دولهم تعتمد على التورية الرشيدة الحذرة التي تُمكّن المجتمع القنصلي من أن يقول بعضهم البعض شيئا حادا دون إثارة للمشاكل للأيالة أو تجاوز حدود الآداب.

كما أظهر الاحتكاك الأوروبي الجزائري ظواهر لغوية أدت إلى انتقال مصطلحات عربية جزائرية إلى قلب أوروبا، ومن بين المفردات المستعارة والمستعملة في هولندا في مجال العلوم وغيرها من العلوم الأخرى فمن أنواع السفن مثلا: *Bark* بارجة، *feloek* فلوكة، *tartaam* طريدة، ونورد بعض الكلمات العربية في اللغة الهولندية:

Atlas: أطلس.

Bougie: بجاية مدينة جزائرية مشهورة عند الهولنديين بتجارة الشمع.

Drogman: ترجمان – ترجم.

Safari: سفر عبر السواحلية[(2)].

وكان للحرب الدينية بين المسلمين والمسيحيين دوراً في انتشار الفلكلور وأدب الحرب ومظاهر الخرافـــة، فمعاناة الأسرى لم تقتصر على المسيحيين فقط بل تعدتها إلى مسلمي الجزائر والعثمانيين بصفة عامة[(3)]، ومعاناة الأسرى المسيحيين تحولت إلى ميثولوجيا أدبية حيث فئات كثيرة كان يهمها ترويج فكرة المواجهة مما أدى إلى ظهور أدب الأسر الذي تمتزج فيه مشاهد المعاناة والألم، ومثل هذه الملاحم كثيرة في الأدب الاسباني والفرنسي والايطالي لتلك الفترة منها: كتابات هايدو، والأب دان وسرفانتيس، ودي بوا *deboys* في الاوديسا[(4)] مثلا ينسج قصة حب بين فاطمة و*campo* الأسيرين، واللقاء سراً في السطوح بعيدا عن أعين السيد تأكيدا على استمرارية الحياة المسيحية والأمل في غد أفضـــل، وفي مشهد نرجسي آخر

---

(1)*A. Berbaugger: "Un Consul Alger au 18' siècle Bruce", R. A, N° 06, O. D.P.U, Alger: 1862, p.p ,p 333,335,336.*

(2) نيقولاس فاندام وآخرون: هولندا والعالم العربي منذ القرون الوسطى حتى القرن العشرين، (تع): أسعد جابر،(دط)، وزارة الخارجية في لاهاي، هولندا: 1987، ص،ص77،78.

(3) مثلما كان لدول أوروبا أسرى كان للمسلمين أسرى هناك، غير أن عمليات افتدائهم كانت شخصية أو عن طريـــق المبادلـــة، و لم تكن هناك منظمات أو جمعيات إسلامية مثل تلك التي هي للمسيحيين تجوب بلاد المغرب لافتكاك الأسرى، ينظر :

Salvatore Bono: " Achat des esclaves Turcs pour les colères pontificales XVIe- XVLLE Siècles", R. L. M. M , N° 39,1985, p 79,92.

(4)*Piesse Louis: "L'Odyssée eu diversité d'aventures, rencontres et voyâ ges en Europe. Asie et Afrique par le sieur du Chastelet des Boys", R.A, N° 11, 13, O.D.P.U, Alger:1867, p157,156.*



يعيد الأسير الأديب الاسباني ميغيل دي سرفانتيس إنتاج صور الاستغلال التي تلاحق الأسير الأوروبي يوميا ليصل هذا الاستغلال ذروته عندما تراود زهرة السيدة خادمها الأسير" اليو" عن نفسه فيرد مستسلما: ولما لا اتبعك ما دمت في نهاية المطاف سيدتي التي يجب طاعتها[1].

وبفضل احتكاك الجاليات الأوروبية بالمجتمع الجزائري نشأ لدى بعض الأوروبيين نزعة لاكتشاف الأيالة الجزائرية ومعرفة مدنها وضيعها وأريافها، وهنا بدأت تظهر بوادر الاستكشاف عند الأوروبيين حول المدن الجزائرية فدونوا ملاحظاتهم في شكل رحلات، فكانت النواة الأساسية لتأسيس أدب الرحلات وكانت مؤلفاتهم أحد أهم الكتب التي اعتمدت خلال الحملات الأوروبية المتكررة على الجزائر وخلال الاحتلال الفرنسي للجزائر، فأغلب الذين بادروا إلى تسجيل هذا الفن الجديد هم أسرى ورجال الدين ورحالة أمثال الدكتور "توماس شو"، و"بيار جوزيف دومونت".

إضافة إلى أدب الرحلات ظهر أدب الرسائل عند بعض أفراد الجاليات الأوروبية بالجزائر، جمع المراسلات الشخصية لفئة الأسرى بأهاليهم بواسطة ورجال الدين المكلفين بافتدائهم، هذه الرسائل التي تعبر عن مدى شقائهم أو راحتهم في الجزائر، كثيرا ما كان يتخذها رجال الدين وسيلة لاستعطاف الشعوب الأوروبية لجمع المال لافتدائهم ولشحذ الهمم وتعبئة النفوس ضد قراصنة شمال إفريقيا[2].

رغم قرب المسافة نسبيا بين الجزائر ودول أوروبا غير أنهما كانا يعتبران عالمين مختلفين، فالعالم الشمالي لضفتي البحر المتوسط يواكب كل جديد للثورة الصناعية، في حين نجد الضفة الجنوبية في سبات عميق نتيجة تراكم فكري وعقلية دينية ترفض كل دخيل أو غريب عن بيئتها، ومن ذلك لّما كانت أوروبا تقيم المصانع والمطابع والمجلات والصحف، حرصت الجاليات الأوروبية المقيمة بالجزائر على الإطلاع بشكل مستمر على كل جديد يحدث في دولها، فكانت تصل إلى مدينة الجزائر صحفاً من لندن مثل صحيفة لندن غازيت*، والتي كانت تنشر مواضيع متعلقة بالقنصليات الانكليزية المنتشرة في العالم آنذاك، لتنظيم وتسيير القنصليات واطلاع الجالية الدبلوماسية على كل مستجدات عملها، كما كانت تنشر هذه الصحيفة بعض الكتابات الأدبية المختلفـــة، ومن فرنسا أيضا كانت تصل إلى الجزائر صحفاً من مدينة مرسيليا ونابولي مثل صحيفة "لاغازيت دي فرانس"[3] عن طريق السفن التجارية والمدنية التي تأتي إلى الأيالة الجزائرية وكانت تصل مع الصحف المراسلات الرسمية ورسائل من الأصدقاء والأهل للممثلين الدبلوماسيين.

---

(1) محفوظ رموم: المرجع السابق، ص 74.

(2) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص285.

* بدأت في الصدور عام 1665م.

(3) وليام شالر: المرجع السابق، ص 226 .



ثانيا: اللبـــــاس

عاشت الجاليات الأوروبية داخل المجتمع الجزائري كفئة غريبة عنه جنسا ولغة ودينا ونظاما وحضـــــارة، لذا أراد لها المجتمع الجزائري أن تعيش على حوافه ولا تتغلغل في صميمه وأعماقه فعزلتها أكثريته المسلمة، فرغم قلة عدد الجاليات الأوروبية بالجزائر إلا أنها كانت لها حياتها الخاصة وتحكم نفسها بنفسها، و لم تحاول أن تخترق حصانة المجتمع الجزائري إلاّ في حدود وضعتها المراسيم والمواثيق والمعاهدات بين الجزائر ودول أوروبا، فالدولة الجزائرية فرضت على اليهود ارتداء اللباس الأسود لتمييزهم عن غيرهم، مثلما أقرت للجاليات الأوروبية لباساً خاصاً وهو البدلة الأوروبية*.

كان التجار الأوروبيون يرتدون البدلة باستمرار لأن دولهم أوصت بضرورة لبسهم للباس معين يميزهم عن باقي السكان الجزائريين، فكانت فرنسا تسمح لرعاياها والقائمين على شؤونهم في بلاد الشام ارتداء الزى العربي إلى جانب الزى الأوروبي[1]، لأنه لا يشكل خطورة عليهم بينما كان ارتداؤهم للملابس الجزائرية بالجزائر يعرضهم للمضايقات وأحيانا إلى الاعتقال مما قد يثير القلاقل والمشاكل.

أما القناصل الأوروبيون فكانوا يرتدون لباسهم المعتاد ارتداءه في وطنهم، مثل الشعر المستعار والقبعــــة، فلم يسبق أن تعرضوا لمضايقات من السكان بسبب ملابسهم باستثناء حالات حرب الدولة الجزائرية ودول أوروبا، وكما قال شالر[2]: "...أنهم من ذوي المكانة والشرف..."، وبما أن المجتمع الأوروبي آنذاك كان طبقيا إقطاعيا فإن القناصل والممثلين الدبلوماسيين كانوا من طبقة النبلاء والبرجوازية فلباسهم لن يختلف عن السائد في أوروبا آنذاك مدة ثلاثة قرون عثمانية في الجزائر قد اختلف نوع اللباس السائد بتطور الصناعة فالرجال الأوروبيون في القرن السادس عشر ميلادي كانوا يرتدون سترا تبرز فوق البطن، وأحذية ذات كعب العالي وياقات مصنوعة من الكتان.

وفي القرن السابع عشر بدأ الرجال يتخلون عن ارتداء نمط الملابس القصيرة المسمى الدوبليت واستبدلوا بها صدريات أو قمصان متوسطة الطول، وكانوا يحملون سيوفا توضع في أغماد من الجلد ويحمل السيف فوق الكتف، ووضع الرجال أيضا قبعات فاخرة من الريش على شعرهم الطويل الكثيف[3]، وجرت عادة الدّاي عند استقباله للقناصل يجبرون على نزع سيوفهم من أغمادها، وفي بعض الحالات يسمح لهم بمقابلته

* بدأت تعرف انتشارا في المدن الساحلية الجزائرية كمدينة الجزائر وغيرها بعد الاحتلال الفرنـــسي، ينظر: حمدان خوجـــة: المصـــدر الســـابق، ص 83.

(1) *M.M Alex de Celerq et c. De Vallet: op.cit, p67.*

(2) وليام شالر: المصدر السابق، ص 106.

(3) مقال عن الملابس، الموسوعة المعرفة الالكترونية . 2011/07/24، *http://www.marefa.org*



بسيوفهم[1]. وفي القرن الثامن عشر وبدخول آلات النسيج مجال الملابس بقوة أصبحت ملابسهم عبارة عن صدرية أو قميص متوسط الطول يلبس تحت البذلة الطويلة بالإضافة إلى الشعر المستعار مع الياقات العريضة[2].



توماس هيس ولد بـــ25/1634م مندوب ومفوض مجلس الأمة لدى حكومات الجزائر وتونس وطرابلس (1675-1685)مع ابني أخيه يان واندريس هيس وخادم بمدينة الجزائر ، من عمل ميخيل فان موسر(1640-1705م)[3].

وهذه صورة للقنصل الهولندي تعطينا صورة عن نوعية الملابس المستعملة عند الأوروبيين بالجزائر؛ لأن القناصل لم يسجلوا ذلك لا في مراسلاتهم أو مذكراتهم أو تقاريرهم بل اكتفوا بوصف لباس الجزائريين أدق الوصف والتفاصيل، فملابس الأوروبيين عبرت عن ثقافة أوروبية وعن نمط تفكير معين.

---

(1) وليام شالر: المصدر السابق، ص 241.

(2) مقال عن الملابس، الموقع السابق.

(3) فاندام نيقولاس وآخرون: المرجع السابق، ص63.



وختاما لهذا العنصر فإن ثقافة الجاليات الأوروبية لم يكن لها ذاك الأثر الواضح في المجتمع الجزائري مثل الثقافة العثمانية والأندلسية، حيث تمكنت الثقافة العثمانية من الاندماج في المجتمع الجزائري الذي كان خارج إطار عجلة الثورة الصناعية و لم تستفد منها رغم قربها منها واحتكاكها بها بشكل مستمر بسبب الحواجز النفسية والعقلية التي كانت تحكم الطرفين[1] وهي الخوف من ثقافة الكفار وعدم الاستفادة منهم.

ثالثا: الشعائر الدينية

يعتبر حق إقامة الشعائر الدينية، من أهم أركان الدبلوماسية القديمة والحديثة، فلكل إنسان الحق بأن يتمتع بحرية كاملة لممارسة شعائره الدينية، وبناءاً عليه تمتعت الجماعات الأوروبية بالجزائر بالضيافة والحماية بسبب مركزها الديني وباعتبارها من أهل الكتاب فوضعوا في منزلة الذمي، هذه المنزلة الممنوحة للذمي كانت تتضمن عدداً من الضمانات المقرونة بقيود شديدة وإجراءات صارمة[2].

فمنحت للجالية المدنية الأوروبية بالجزائر حرية نسبية، حيث كان مسموحا للمسيحيين ممارسة شعائرهم الدينية، فكل المسيحيين يتمتعون بيوم الأحد كعطلة ويوم الاحتفال الديني الخاص بهم، فيحتفلون برأس السنة المسيحية في ملجأ العجزة والحانة للشراب[3]، ومن خلال ما وصفه الراهب القس ديغو دي هايدو[4] حين تحدث عن الكنيسة أو المعبد المتواجد بالسجن الكبير: "فكان المسيحيون يؤدون القداس اليومي ويحتفلون بأعيادهم الدينية فترتل الأناشيد بطريقة متناسقة، أما القساوسة الذين عادة ما يفوق عددهم الأربعين قسا فكانوا رفقة فئات مختلفة من دكاترة ومعلمين ورجال دين كهنة وغيرهم...".

وفي هذا الصدد قال الراهب الفرنسي"جول توري"[5]:حول موضوع حرية العقيدة في الجزائر خلال العهد العثماني: "أنه كان في مدينة الجزائر خمس كنائس خاصة بالأسرى واحدة في محتشدات الباشا واثنتان في محتشد علي بتشنيني، والرابعة بقنصلية فرنسا، والخامسة ببناية أسقفية الجزائر وكانت هذه الكنائس كلها تزين بشتى أنواع زينة الكنائس وتضاء ليالي الاحتفالات والمواسم بمئات القناديل...وعندما تقام الاحتفالات الدينية بهذه الكنائس يدخل رهبان الإرساليات إلى محتشدات الأسرى ليالي الاحتفالات ليمكنوهم من إقامة الصلوات في الصباح الباكر..."، وفي هذا الصدد قال أحمد توفيق المدني [6] كذلك:" أن أسرى الفرنج يعاملون في قطر

[1] محفوظ رموم: المرجع السابق، ص 74.

[2] أندري ريمون: المرجع السابق، ص81.

[3] عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، (ج2)، المرجع السابق، ص231.

[4] *Fray Diego De Haëdo: 'Topographie et Histoire Générale D'Alger", Traduit: MM. le Dr Monnereau et A. Berbregger,R. A, N°15, , O. D.P.U, Alger: 1871, p394.*

[5] عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، (ج2)، المرجع السابق، ص231.

[6] أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، (دط)، دار النهضة المصرية، القاهرة: 2001، ص72.



الجزائر أحسن معاملة، ويتمتعون بحريتهم الدينية..."،كما أن "فرنسيس نايت" أكد بأن آلاف من البحارة المسيحيين يفضلون الإقامة في سجون الجزائر على التعفن في سجون ليفورن الايطالية أو على الموت من الجوع والبرد في سجون الإنجليز[1].

ولجأت بعض الدول الأوروبية إلى إدراج بند حماية رعاياها الموجودة في الجزائر ضمن المعاهدات الأوروبية المبرمة مع الجزائر، فقنصل انجلترا اهتم بالجانب الروحي لرعايا دولته وسعي لتسهيل ممارستهم معتقداتهم دون تعقيد، فاستطاعوا القيام بالشعائر الدينية دون أن يمنعهم أحد ولا إيذائهم لا بالقول ولا بالعمل[2]، وهذا نتاج المعاهدات الجزائرية الانكليزية، واستمدت انجلترا الجرأة على إدراج هذا البند من النظام المعمول به في الدولة العثمانية، حيث أنشأت هذه الأخيرة مؤسسة تعرف بالملل، تسعى لتنظيم شؤون غير المسلمين في الدولة، وذلك بمنحهم حق الاستقلال بانتخاب رؤسائهم الدينيين وانتظمت فيها ثلاث ديانات ومذاهب رئيسية من غير الإسلام وهي الأرثوذكس واليهود، والأرمن ومع توسع الدولة العثمانية تم إضافة مذاهب جديدة كالكاثوليك وغيرهم[3].

وفي البداية سمح الدّاي للانجليز القيام بشعائرهم في مدينة الجزائر، لكن توسع الأمر ليصل إلى مختلف المدن ففي سنة 1718م قام أب اسباني في مدينة وهران في مترل للقنصل الانكليزي بإقامة القداس رغم اختلافهما في المذهب المسيحي فيقول:[4] "...وقد نزلنا في مترل القنصل الانجليزي الذي رغم أنه من المرتدين الأشداء فقد ألهمه الله لإكرامنا..."، وسمح لهم القنصل بإقامة القداس في مترله فسمح والإشراف على الشؤون الروحية ونشر كلام الله بين الأسرى، فتم الإعداد بما يلزم في إحدى القاعات وحضر مع هذا الأب قس آخر يدعى "تيودوروا" وأوصى الأسرى بالاستعداد لنقاوة أرواحهم بواسطة التوبة والاوخارستيه ناصحا إياهم بعدم تضييع هذه الفرصة التي قد لا تتاح لهم مستقبلا ولو أن بوادر نجاح الأبوين قد بدت تلوح في الأفق باعتراف بعضهم بذنوبهم.

والتمتع بحق ممارسة الشعائر الدينية لم يكن حكرا على الجالية الانكليزية فحتى الجالية الهولندية تمتعت بالحرية الدينية بعد تعيين قنصل لها بالجزائر ونائب قنصل في تونس، فكان الهولنديون يعيشون في الأيالة الجزائرية وسط رعايا أوروبيين أخريين من ايطاليين وفرنسيين وانجليز وغيرهم، حيث كانوا على اتصال يومي بالسكان المحليين فكانت الحياة عبارة عن مزيج من الحضارات المختلفة وكان لزاما على الكنيسة البروتستانتية

---

[1] *Fisher Sir Godfrey: op. cit, p 157.*

[2] جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، المرجع السابق، ص93.

[3] كمال السعيد حبيب: المرجع السابق، ص، ص 326،323.

[4] ميكال دي ايبالزا، الهادي الوسلاتي: المرجع السابق، ص -ص196-197.



الهولندية والقساوسة المتواجدين في الأيالة الجزائرية خلق جواً بيتياً للرعايا الهولنديين في المجتمع الجزائري؛ لكن البروتستانتية الهولندية لم تتطور لتصل إلى نشاط تبشيري دعوي[1].

إذن فالحرية الدينية التي تمتعت بها الجاليات الأوروبية في مدينة الجزائر لم تكن من نصيبهم في أي بلد أوربي آخر، بل هم من نقل الصراع المذهبي بين البروتستانت والكاثوليك إلى أرض الجزائر، فرغم كون بعض الأسرى اشتغلوا بهذا الصراع المذهبي وتعصب بعضهم ضد بعض، وقد ساق "كاثكارث" نعت بعض الأسرى الأوروبيين بعضهم البعض بألفاظ ذات صلة بالصراع الديني بين البروتستانت والكاثوليك الأرثوذكس[2]، ونظرا لما كان يتعرض إليه الرعايا البروتستانت من مضايقات من الرعايا الكاثوليك خاصة في ظل عدم وجود مؤسسة بروتستانتية تتكفل بهم تبنت القنصلية الفرنسية كل الرعايا البروتستانت وحتى الذين لا توجد لدولهم معاهدة سلم مع الجزائر[3].

فخلال التواجد العثماني بالجزائر لم تُتَّخذ أي إجراءات رسمية تمييزية ضد الجاليات الأوروبية من الناحية الدينية؛ لان الجزائر ضمت مجتمع تعددت فيه الأديان واللغات والثقافات، مما دفعها إلى تتبنى عنصري العدل والتسامح في نظام حكمها الذي يعتبر من أحسن النظم الموجودة آنذاك بغض النظر عن الانتماءات الدينية.

رابعا: التأثيرات السوسيو ثقافية للجاليات الأوروبية بالجزائر

انتشرت بين مجتمع الجاليات الأوروبية بالجزائر بعض الظواهر الاجتماعية، والتي مارستها كهوايات خلال أوقات الفراغ بغرض المتعة والراحة؛ لأنه من الصعب إيجاد وسائل ترفيهية في مجتمع تقليدي محافـظ، فتنوعت الهوايات آنذاك حسب العناصر الأوروبية ومنها:

ظاهرة لعب الورق منتشرة بين الأتراك والأعلاج على حد سواء، فكثيراً ما أحدث هذا العنصر الأخير الفوضى داخل المدينة؛ لأنهم في مرحلة انتقالية من المسيحية إلى الإسلام و لم يتخلوا بعد عن سلوكياتهم فمنهم من يلعب النرد والورق أو يعزف الموسيقى على القيتار ويغني، وكثيرا ما أطلق عليهم أناس بلا عقيدة[4].

في حين نجد أن الأسرى قد اتخذوا هوايات مختلفة شغلوا بها أوقات فراغهم، فمنهم من يقضي وقته في النوم، ومنهم من شغل وقته بتعلم اللغة التركية؛ فهذا سيمون بفايفر[5] يقول:"...في بداية الأمر حين كنا لا نحسن اللغة التركية، استعملت ضدنا العصي، مما أجبرنا على تعلمها، وكانت صعبة جدا بالنسبة لي في أول الأمر، ومع هذا استطعت أن أتعلمها بصورة أسهل مع بقية الرفاق، و لم أتعلم كلماتها إلاّ عن طريق السؤال

---

(1) نيقولاس فان دام وآخرون: المرجع السابق، ص53.

(2) جيمس ليندر كاثكارت: المصدر السابق، ص102.

(3) *Laugier de Tassy: op.cit, p292.*

(4) جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص164.

(5) سيمون بفايفر: المصدر السابق، ص18.



عن الأشياء والإشارة إليها، وكنت اكتبها على الحائط بواسطة مسمار أو فحمة، غير إني قد اكتسبت الكثير..."، ومن بين الهوايات التي مارسها بفايفر كذلك صناعة الأقفاص ورسم بعض الصور الطبيعية لمدينة الجزائر ونواحيها فوق ورقة كبيرة ولونها، بلغ الوزير الذي يعمل عنده بفايفر ما رسمه فجاء لرؤيته، فأعجب الوزير بالصورة، وأكثر ما ثار إعجابه هو الأعلام الجزائرية الحمراء والخضراء التي كانت ترفرف فوق الحاميات، إنه يهتم باللون أكثر من اهتمامه بالعـــــمل نفسه، فمفهومه للفن يقف عند هذا الحد[1]، وهنا نلمس الاختلاف الواضح لمفهوم الفن بين عثمانيي الجزائر والأوروبيين، فقد اقتصر هذا المفهوم لدى العثمانيين على زركشة الألوان وبهرجتها.

وبحكم ما كانت تضمه الجزائر من فسيفساء بشرية من مختلف الدول الأوروبية لاكتساب مناهج الحياة كما عبر "ايمانويل دراندا" عن ذلك[2] في قوله:" لا توجد جامعة أحسن من سجن الجزائر فهناك تتعلم الطب والجغرافيا والعلوم التجريبية واللغات المكسيكية والفرنسية والكندية والشرقية...فالرق ضروري للمسيحيين إذ يعلمهم الانفتاح..."، فإن الكثيرين استغلوا ذلك في تطوير مداركهم وكتابة مؤلفاتهم فهذا "سرفانتيس" كتب أحسن ما ألف في الأدب العالمي، رواية "دون كيشوت" التي نالت شهرة عالمية، كما كانت القصص والحكايات والنوادر حديث الليالي والسمر في مدينة الجزائر فتجمع بين الأسير وسيده والخادمة والسيدة الغنية والفقيرة، ومن بين ما كان يروى حينها قصة "جنوفيفا"[3].

ظل المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني مجتمعا منغلقا على نفسه، فالأفكار الأوروبية قلما تسربـــت إليه؛ وإن حدث شيء من ذلك فإنه سرعان ما يُصرف على أنه إنتاج الكفار كما حدث عندما سمع بعض الجزائريين بأخبار الثورة الفرنسية، فقد صرفها "أحمد بن سحنون"* على أنها قضية تهم الفرنسيين (الكفار) وحدهم ودعا عليهم بأن يجعل الله كيدهم في نحرهم، وكان الحاجز الديني بين الأيالة الجزائرية وأوروبا أقوى من الحاجز التجاري والسياسي[4].

فسكان الجزائر كغيرهم من المسلمين كانوا منطوين على أنفسهم فخورين بحضارتهم غير مبالين بما يحدث خارج حدود أراضيهم من تطور علمي وتقدم صناعي وما كانت تقوم به أوروبا من اكتشافات علمية وجغرافية ومن توسع تجاري واقتصادي، ولم يستيقظوا إلا عندما هاجمتهم تقنية وأفكار أوروبا في عقر

---

(1) المصدر نفسه، ص48.

2 حفيظة خشمون: المرجع السابق، ص100.

(3) سيمون بفايفر: المصدر السابق، ص19.

* كاتب رسمي لباي بايليك الغرب الجزائري.

(4) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، (ج1)، المرجع السابق، ص159.



دارهـــــم، فقد وصف "أبو رأس الناصري"* تأثير الحملة الفرنسية على مصر والشام، ولكن لم ينبهر بتقدم الفرنسيين العلمي والتقني، وإنما بهره ما ارتكبوه من أعمال ضد المجتمع المصري.

أما "ابن العنابي"** فقد تأثر بتقدم الأوروبيين ودعا إلى تقليدهم ومجاوزتهم فيما ابتدعوه من الصنائع والعلوم، وقد أجاز تعلم العلوم الآلية من الأوروبيين ولذلك راح يبحث في نصوص أخرى يمكنه بعدها أن يقيس عليها فقد جاء أولا بأحاديث عن جواز تعلم اللغات من غير المسلمين مثل حديث تعلم السريانية الموجه لزيد بن ثابت، و لم يتوقف عند تعلم اللغات والكتابة بل تعداه إلى جواز تعلم كل معارفهم إذا توقف عليها أمر من أمور الدين[1]، وهو أول من نادى بذلك من الجزائريين، وكلا الرجلين الناصري وابن العنابي عاشا أواخر العهد العثماني[2].

و لم تكن المدن الجزائرية كالمدن الأوروبية، فقد أخذت في النمو المطرد نتيجة للعمران، وتزايد السكان وازدهار التجارة، وبداية الصناعة والحماية الصحية ووفرة رؤوس الأموال وانتشار التعليم، فالمدن الجزائرية كانت ما تزال تعيش في أسلوب العصور الوسطى الأوروبية على الأقل، فالشوارع ضيقة والأبواب تغلق من الغروب إلى الشروق وليس هناك تنافس مالي تجاري رأسمالي، ومن ثمة لم يكن هناك فنادق ولا مستشفيات بالمعنى الحقيقي المعمول به في أوروبا، ومراكز التعليم كانت تقليدية ولا وجود للمطبعة ولا الصحف فلم تكن دخلت حينها[3].

* قال عنه الحفناوي: "العلامة المحقق الحافظ والبحر الجامع المتدفق اللافظ هو ليث الدين أوثق أساس واضوأ نبراس الأمـــام و القـــدوة المتفنن سيدي محمد أبو رأس بن أحمد ابن ناصر الراشدي الناصري....رحل في طلب العلم و اكتساب المعارف وافى الأفاضل من أهل مصر وتونس وفاس وأخذ عنهم ....رحلته الذي ذكر فيها سياحته للمشرق و المغرب وذكر ما لقي فيها من الأعيان وما حدث فيـــه ويتعجب ومنها حاشيته على الخرشي مع الزرقاني وحاشيته على السعد...وشرح حلله السندسية....وغير ذلك توفي رحمـــه الله تعـــالى ورضي عنه ونفعنا ببركاته عام ثمان وثلاثين ومائتين و ألف (1238هـــ) وقد تجاوز التسعين "،ينظر: أبو القاسم الحفناوي: تعريـــف الخلف برجال السلف، (دط)، مطبعة فونتانة الشرقية، الجزائر: 1906، ص333.

** هو محمد بن محمود بن محمد بن حسين الجزائري ولد سنة 1189هـــ-1775م/1267هـــ-1851م، كان واسع المعرفة بعلوم الشريعة، تثقف بثقافة واسعة فهو حافظاً وناقلاً أكثر منه مفكراً ومجتهداً، تلقى العلوم في وطنه على يد جده ووالده، كما تلقاه على المفتي المالكي علي بن عبد القادر بن الأمين، وتولى عدة وظائف رسمية مثل منصب القضاء الحنفي أيام أحمد باشا (1805-1808م) وكاتبا لباي تونس، ومن أهم مؤلفاته السعي المحمود، شرح الدر المختار، العزيز في علم التجويد وغيرها، ينظر: أبو القاسم ســـــعد الله: المفتي الجزائري ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي 1775-1850، (دط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر:1976، ص، ص، ص11،25،41.

[1] أبو القاسم سعد الله: المفتي الجزائري ابن العنابي، المرجع السابق، ص77.

[2] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، (ج1)، المرجع السابق، ص159.

[3] المرجع نفسه، ص160.



لذلك لا نستغرب أن يكتب بعض الأوروبيين في القرن الثامن عشر الميلادي نقداً لاذعا للحالة العقلية التي كان عليها المجتمع الجزائري في وقته مثل "توماس شو"، ونجد بانانتي[1] يكتب في القرن التاسع عشر نقد ألذع من صاحبه، فلم يجد في المجتمع الجزائري ما كان يطمح إليه من أفكار وتجديد ونشاط عقلي قائلا:" إن الأفكار تموت إذا لم تجد مجالا للتجديد المستمر" وقال أيضا:" بأنه كثيرا ما يخرج إلى شوارع العاصمة (مدينة الجزائر) فلا يجد شيئا يسترعي انتباهه فلا مكتبة ولا مقهى فيه جريدة..."*.

كما لاحظ معارضة الحكومة الجزائرية العثمانية لإدخال المطبعة بأنها لا تعوض فقدان الناسخين حرفتهم وخبزهم، ولكن معارضة وجودها هي عدم نشر المعرفة، وهذا كله بعد أن دقت أوروبا أبواب العالم الإسلامي في حروبها مع الدولة العثمانية، ومما لاشك فيه أن فرنسا لم يكن في مقدورها أن تحتل الجزائر لو لم يكن الجزائري على النحو الذي وصفه به ابن العنابي وشو بانانتي وأضرابهم.

---

(1) المرجع نفسه، 161.

* في حين نجد أن أول ظهور للمقاهي في العالم كان المشرق، فالمقهى منشأة شرقية عرفت أولاً في الشرق، ففي أواسط القرن السادس عشر سافر إلى المشرق طبيب ألماني يدعى ليونارد راوفولف وزار الشام، ورأى في مدينة حلب أول مقهى وشرب فيه أول قدح من القهوة شربه في حياته، وعاد إلى ألمانيا يصف المقهى والشراب الأسود الذي يشبه الحبر؛ وكان المقهى في تلك العصور لا يخرج عن مكان مفتوح يؤمه الناس ويشربون فيه القهوة جلوسا على الأرض؛ وكانت القهوة قد عرفت في المنطقة السورية قبل ذلك بنحو مائة عام، ولم يكن المقهى ذائعا إلا في العواصم الكبرى؛ وظهر في القسطنطينية أول مقهى في سنة 1554م أما في مصر فقد عرفت المقاهي قبل ذلك بنحو نصف قرن، ومضى قرن آخر قبل أن ذاعت المقاهي في أوروبا؛ وفي سنة 1645م ظهرت في البندقية أول دار من هذا النوع؛ ثم ظهرت في لندن وأكسفورد بعد ذلك بقليل؛ وكانت القهوة فيها على الطريقة الشرقية، ولم تلبث المقاهي أن ذاعت في انكلترا بسرعة، وظلت المقاهي ممنوعة في روما حتى أوائل القرن الثامن عشر الميلادي، أما في فرنسا فقد ظهرت المقاهي في أوائل القرن السابع عشر، وكان أول مقهى ظهر في مرسيليا سنة 1654م، وافتتحت في باريس سنة 1689م دار أنيقة سميت قهوة بروكوب؛ وكان الفيلسوف فولتير من روادها، فذاع من بعده ارتياد الأدباء للمقهى؛ ولم يظهر المقهى في برلين إلا في أوائل القرن الثامن عشر، ليتأتي في بدايات القرن العشرين رحالة وأسرى ورجال دين يتشدقون بما أخذوه من الحضارة الإسلامية كأنه انجاز قاموا به!!!!، ينظر: د م: تاريخ المقاهي في أوروبا، مجلة الرسالة، ع/217، القاهرة: 1937، وينظر: ليلى الصباغ: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني، (ج2)، المرجع السابق، ص880.



خاتمة الفصـــل

لقد بات واضحًا لدينا الآن مدى تأثير وتأثّر الجاليات الأوروبيـــة في المجتمـــع الجزائـــري حيـــث اكتسبت أهمية خاصة وتوضّعت في شكل تجمُّع إثني، وعلى الرغم من العزلة المبدئية التي عاشتها هـــذه الجاليات وسط المجتمع الجزائري، فقد حاولت تخطي تلك العزلة؛ لكن ليس لدرجة الانصهار، ولو أنهـــا حافظت على خصوصيتها وتركيبتها وكيانها، وتوضح بمرور الزمن أنه يمكنـــها أن تحيـــا داخـــل نســـق اجتماعي جزائري دون أن تواجه عقبات، وقد ضاعف وجودهم علاقات الصداقة والأخوة الدينية بـــين المسلمين والمسيحيين رغم بعض الشوائب التي علقت بهذا المفهوم التسامحي، وأخيرا كان لابد لاحتكـــاك الجاليات الأوربية بالسكان الجزائريين أن يؤثر في إدخال بعض العادات والتقاليد مثـــل: تـــدخين التبـــغ ومعاقرة الخمر الذي انتشر في الأوساط الإسلامية، ولعب الورق الذي كان الهوايـــة المفضـــلة للأعـــلاج والمسيحيين.

أما في المنحى الثقافي فقد كان للجاليات الأوروبية التجارية والدينية تأثيرات هامة، فهذه الجاليـــات التي حملت معها لغتها، تركت أثارها على أهل البلاد وحملت معها كذلك تأثيرات لغوية نسقية رمزيـــة ذات دلالات احتكاكية وفعالية تعايشوا معها بهذه البلاد، كما حاول بعض أفراد الجاليات نقـــل نمـــط حياتهم الأوروبية إلى الجزائر، من تأثيث للمترل، وتقليد لنمطية المسكن الجزائري المغاربي، وكأنـــه أشـــبه بحوار حضاري عمراني بين صراع ديني، أصبح مجالاً خصباً للإبداع والإلهام الأدبي الذي ذاع صيته عالميا انطلاقاً من البيئة السوسيوثقافية للجزائر.

خاتمة البحث

خاتمة البحث

حاولت من خلال هذه الدراسة تتبع حركية الجاليات الأوروبية بالجزائر بداية من القرن الثـــامن عشـــر الميلادي بل وقبله؛ وتوصلت إلى العديد من النتائج المتعلقة بمدى مساهمة وفعالية وتأثير هذه الفئة الاجتماعيـــة على المجتمع الجزائري وعلى مختلف الأصعدة السياسية، العسكرية، الاقتصادية والثقافية، وتوصلت إلى نتـــائج أهمها:

أولا: تنوعت العناصر المكونة للجاليات الأوروبية بالجزائر نتيجـــة لـــدوافع وأســـباب مجـــيء كـــل عنـــــــصر، فالأسرى تواجدوا بسبب القرصنة (النشاط البحري) للبحارة الجزائريين، والتجـــار دفعتـــهم المصالح التجارية بحثا عن الربح، و القناصل جاؤا لحماية الرعايا التابعين لدولهم، أما رجال الدين فقد انـــدفعوا رغبة في افتداء الأسرى الأوروبيين وأحيانا جمعوا بين المهمة الدبلوماسية والمهمة الدينية لرعاية جالية بلـــدهم مثل القنصل الفرنسي الأب "جان لوفاشي".

ثانيا: اتخذت الدول الأوروبية من الامتيازات طريقا لإقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر، فأغلب هذه الدول كانت في حرب مع الجزائر بما في ذلك من تحرشات وهجمات وحملات، إلاَّ أهَا جنحـــت للســـلم في الكثير من الأوقات، فتسارع ممثليها وقناصلها لعقد معاهدات سلام جُددت باستمرار أدرجت فيها التجـــارة كأول نشاط اقتصادي حيوي مهم يمارسونه، والحقيقة أن فرنسا كانت علاقاها مع الجزائر أقوى من الـــدول الأخـــرى، لذا كان نشاطها الدبلوماسي أوضح وأقوى من باقي الدول الأوروبية الأخـــرى، ولأن علاقاهـــا كانت حسنة مع الأيالة الجزائرية.

ثالثا: كان لتسرب أفراد من الجاليات الأوروبية إلى بعض المؤسسات الإدارية للدولة الجزائريـــة نتـــائج إيجابية، أعطت نفساً جديداً ووضعاً جديداً، سار بالأيالة الجزائرية إلى مراحل متقدمة من الاهتمـــام بالجهـــاز الإداري والاستفادة من تلك العناصر التي تمتعت بكفاءة إدارية جعلتها تتقلد مناصب حساسة في الجهاز المالي مثل هارك ولوفس وتيدنا.

رابعا: أما في المنحى الاقتصادي بعثت الجالية التجارية الأوروبية الطرق البرية القديمة للشرق والغـــرب الجزائري التي كانت تصلها بالموانئ التي ترتاد على أوروبا، ؛ لكن يلاحظ أن حركة النقل عبر الطرق البريـــة لم يرافقها تغيير في وسائله، فقد ظلت حيوانات الحمل كالبغال والحمير والـــثيران والجمـــال هـــي الوســـيلة المستخدمة في نقل البضائع من البر إلى القوارب وسفن الحمولة.

خامسا: بدا واضحاً سعي الجاليات الأوروبية في الجزائر وراء التجارة آثارا بعيـــدة المـــدى، إذ كـــان الاقتصاد الجزائري مهدداً بالانهيار لاسيما أواخر القـــرن الثـــامن عشـــر ومطلـــع القـــرن التاســـع عشـــر المــــــــيلادي، فالأسواق المحلية أصبحت تسعى وراء التجار الأجانب لبيعهم المنتج الفلاحي، فتذبـــذبت حركية المبادلات التجارية الداخلية.

سادسا: انتشار العملات المزيفة الجزائرية والأوروبية بالسوق الداخلية التجارية، فكان ذلك ســـببا في انخفاض قيمة العملة المحلية، التي أثرت على الحرف والزراعة، فقد أصيبت الصناعات الحرفية بالشلل، لاســـيما الحرف النسيجية والحريرية وحرف الصاغة التي أضحت تأتي من الأسواق الأجنبية.

أما الفلاح الجزائري الذي كان تفكيره منصبا على الإنتاج للسوق الداخلية، أخذت الجالية التجارية الأوروبية تشتري منه محصوله وبأسعار مغرية، فشرع يتحرر من النطاق الضيق للزارعة المعاشية المحلية، واتسعت الزراعة المخصصة للتصدير الخارجي اتساعا كبيرا، وازدادت العناية بها، وهذا لم يكن نتيجة سياسة الأيالة المتبعة وإنما كان الواقع والتجربة هما اللذان سيرا الفلاح والملاك في هذا الطريق، وقد انعكس هذا التحول في الزراعة إلى نتائج خطيرة منها ظهور مجاعات نتيجة تصدير الفلاح الجزائري منتجاته إلى خارج الأيالـــة بـــدل التســـويق الداخلي المحلي؛ فلا يجب أن نفهم من خلال تصدير الفلاح منتجاته بأسعار مرتفعة أن أحوالـــه الاقتصـــادية والمالية قد تحسنت وإنما تدهورت إلى الأسوأ، لأن المستفيد هي الجالية التجارية، التي اشترت منه بسعر ثابـــت وباعتها في الأسواق الأوروبية بضعف ثمنها.

سابعا: شهدت عمليات افتداء الأسرى الأوروبيين في الجزائر نشاطاً كبيراً، حتى أنها اكتسبت طابعـــاً اقتصادياً عُبِّرَ عنه بـــ "تجارة الافتداء" لما كانت تدره من أموال على خزينة الدولة من جهة، وعلـــى مـــلاك الأسرى من جهة أخرى، فكانت مصدر دخل مهم للخزينة نتيجة كثرة الأسرى بـــالجزائر وارتفـــاع أثمـــان الفدية.

ثامنا: رغم محافظة التركيبة السكانية للمجتمع الحضري الجزائري على طابعها الكوسموبـــولي إلا أنهـــا شهدت بعض التغيرات، خاصة تنوع الجاليات الأوروبية، ورغم أن المجتمع أراد لها أن تحيا على الهامش، لا أن تتغلغل في صميمه وأعماقه فإنها شكلت مع بعضها البعض مجتمعاً صغيراً محدوداً، وبمرور الزمن اســـتطاعت أن تجد لنفسها مكاناً على خريطة المجتمع الجزائري وان تعيش وتتعايش معه كجماعة إثنية، وكانت الاحتفـــالات بأنواعها ابرز مظاهر التقارب الجزائري الأوروبي، كما ساهم وجود هذه الجاليات بالمجتمع الجزائري على بروز فنون كفن الزخرفة والتأثيث والبستنة، رغم محدودية هذا الانتشار والتأثير.

تاسعا:قدمت المؤسسات الصحية الأوروبية خدمات إنسانية لرعاياها، كانت بمثابة التزامات اجتماعية كالتطبيب و الاستشفاء، سعوا من ورائها إلى توفير العناية الجسدية والروحية للجاليات الأوروبية طيلة بقائهم بمدينة الجزائر، وذلك من خلال السهر على إقامة القداس اليومي، وإحياء الأعياد الدينية.

عاشرا: شمل التأثير الثقافي الاجتماعي للجاليات الأوروبية بالجزائر الجانب اللغوي الـــذي ولـــد لغـــة جديدة سميت بلغة السابير أو لغة الفرانكو التي كانت تستعمل للتواصل بين الجاليات الأوروبية والجزائـــريين خاصة في مجال المعاملات التجارية.

أما الجانب الأدبي فقد ظهر في أوروبا: أدب الأَسْرِ متأثرا بأوضاع الأسرى بالجزائر، فكثيرا ما اقتبس من حياة المجتمع الجزائري في القصص والملاهي والمآسي التي ألفها أدباء فرنسا وانكلتـــرا وايطاليـــا وغيرهـــم، مثـــل سرفانتيس.

كما انبثق عن الحياة الثقافية الاجتماعية للجاليات الأوروبية أدب المراسلات، وهي أنواع متعـــددة، منــــها: المراسلات الشخصية بين الفرد وعائلته، ومنــــها الرسميـــة بـــين القناصـــل وحكومـــاتهم، وبـــين التجـــار وموفـــــــديهم، ناهيك عن مراسلات الشركات التجارية، وكلها وثائق مهمة وثمينة لدراسة هذه الحقبة من الزمن ولكن بالتوازي مع دراسة الوثائق المحلية وعلى رأسها سجلات المحاكم الشرعية.

ملاحق البحث

الملحق رقم (01):

جدول لعدد الأسرى الأوروبيين بالجزائر ما بين سنتي 1607-1618م حسب إحصائيات غراماي[1]

السنة	السفن	عدد الأسرى
1607	3 من كابلاريا	1400
1608	42	860
1609	36	632
1610	23	384
1611	20	464
1612	/	3408 اسباني
1613	16	230
1614	35	467
1616	34	466
1617	26	1763
1618	19	1468

(1) ويليم سبنسر: المرجع السابق، ص131.



الملحق رقم: (02)

جدول يبين إحصاء الأسرى بمدينة الجزائر ما بين سنتي 1799-1800م مع تبيان البلد التي جاؤا منها [1]

البلد	عدد الأسرى
النمسا	41
فرنسا	64
اليونان	8
نابولي	365
البرتغال	366
كورسيكا	41
رومانيا	8
اسبانيا	123
مالطة	77
بروسيا -الألمانية -	72
جنوه	89
صقلية	8
سردينيا	04

(1) حنيفي هلايلي: التنظيم العسكري ، المرجع سابق، ص275.

الملحق رقم: (03)

جدول لأعداد الأسرى بمدينة الجزائر ما بين سنة 1802-1803م [1]

البلد	عدد الأسرى
النمسا	47
نابولي	365
البرتغال	366
جنوه	88
اسبانيا	33
صقلية	07
كورسيكا	18
اليونان	8
رومانيا	8

[1] المكان نفسه.

الملحق رقم: (04)

مصادقة جزائرية على معاهدة سلام مع هولندا بتاريخ: 15مارس1708م [1]



[1] فاندام نيقولاس وآخرون: المرجع السابق، ص64.

الملحق رقم: (**05**)

جدول مشتريات القمح للشركة الملكية الإفريقية ما بين سنتي **1783-1792**م [1]

السنة	كميات القمح بالاحمال120كلغ	متوسط السعر ليرة ترنوا	القيمة الإجمالية ليرة ترنوا
1783	30.000	11	330.000
1784	45.000	15	675.000
1785	36.000	17.20	620.000
1786	84.000	20.60	1.730.000
1787	102.000	20	2.000.000
1788	60.000	20	1.200.000
1789	46.000	25	1.150.000
1790	17.000	25	425.000
191	60.000	2760	1.700.000
1792	56.000	47.15	2.640.000

[1] المنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، (ج2)، المرجع السابق، ص390.



الملحق رقم: (**06**)

سعر قنطار القمح بالغرامات الفضية في سنة 1825م في الموانئ الأوربية[1]

الموانئ الفرنسية	**101,19**غ
الموانئ الايطالية	**59,49**
موانئ ألمانيا الشمالية	**47,53**
الموانئ الروسية	**47,26**
ميناء كوبنهاجن	**41,70**

(1) المرجع نفسه، ص179.



الملحق رقم: (07)

جدول فدية الأسرى بواسطة رجال الدين [1]

السنة	عدد المفتدين	كلفة الفدية والرسوم باليورو	متوسط كل فدية باليورو
1702	**482**	**126,107**	**216,63**
1711	**280**	**115,770**	**413,46**
1723	**414**	**130,126**	**314,31**
1730	**345**	**121,133**	**351,11**
1739	**394**	**111,262**	**282,39**

(1) المرجع نفسه، ص397.

الملحق رقم: (08)

جدول يوضح عدد المقيمين الفرنسيين في الجزائر من عام 1763 إلى عام 1782م (1)

السنة	أفراد القنصلية	البعثة الدينية	التجار	وكلاء التجار والحرفيين	المجموع
1763	5	5	3	2	15
1764	4	5	3	1	13
1765	3	5	3	1	12
1766	3	5	3	1	12
1767	2	5	3	1	11
1768	2	5	2	3	13
1769	3	4	2	3	12
1770	3	4	2	3	12
1771	3	4	2	3	12
1772	3	4	2	3	12
1773	/	/	/	/	/
1774	2	6	3	3	14
1775	2	6	3	4	15
1776	8	6	3	4	21
1777	3	6	3	4	16
1778	11	6	3	2	22
1779	10	5	2	3	20
1780	9	6	3	2	20
1781	7	5	3	2	17
1782	6	5	2	11	24

ملاحظات : -القنصلية تضم القنصل و المستشار و الكاتب وعدد من الخدم .

- البعثة الدينية تتكون غالبا من ثلاثة قساوسة وراهبين وكلهم من الطائفة اللازارية.
- وفد على مدينة الجزائر ساعاتي سنة 1768م ويدعى "جون فور"، استقر بها بضعة عشر سنة.
- هذا العدد لا يشمل المستخدمين الفرنسيين في الباستيون.

(1) جمال قنان: نصوص ووثائق، المرجع السابق، ص233.



بيبلوغرافيا البحث

أولا: المصادر باللغة العربية

1- ابن عثمان حمدان خوجة: المـــــرآة، تق و تع و تح: محمد العربي الزبيري، (ط2)، الشـــركة الوطنيـــة للنشر والتوزيع، الجزائر: 1982.

2- ابن خلدون عبد الرحمان: المقدمة، (ج2)، (ط1)، الدار التونسية للنشر، تونس: 1984.

3- العنتري محمد الصالح: فريدة مؤنسة في حال دخولهم الترك قسنطينة واستيلائهم على أوطـــانهم أو تـــاريخ قسنطينة، (دط)، تق وتع: يحي بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر : 2007.

4- الشريف الزهار: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، تح: المدني أحمـــد توفيـــق، (دط)، دار البصـــائر، الجزائر: 2009.

5- بفايفر سيمون: مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تق، تع: أبو العيد دودو، الشركة الوطنيـــة، الجزائـــر: 1972.

6- دودو أبو العيد: الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830-1855)، (دط)، المؤسسة الوطنية، الجزائـــر: 1989.

7- راي ايروين: العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة(1776-1816)، تـــر: إسماعيـــل العربي، (دط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978.

8- كاثكارث جيمس ليندر: مذكرات أسير الداي، (دط)، تر: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعـــات الجامعيـــة، الجزائر: .1982

9- كربخال مارمول: إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون،(ج1)، (دط)، مكتبة المعرف للنشر والتوزيع، المغرب: 1984.

10- مؤلف مجهول: غزوات عروج وخير الدين، تصح و تع: عبد القادر نور الدين، (دط)، المطبعة الثعالبيـــة، الجزائر: 1934.

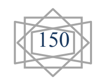
11- شالر ويليم، مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1618-1824)، تع و تق و تح:إسماعيـــل العربي، الشركة الوطنية، الجزائر: .1982

12- شولصر فندلين: قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837)، تر: أبو العيد دودو،(دط)، الشركة الوطنيـــة للنشر والتوزيع، الجزائر: 1977.

ثانيا: المصادر باللغات الأجنبية

Les Sources

-1) Albert Devoulx: Les Archives du Consulat Général de France A Alger, Marius Olive, Marsseille : 1863.



-2) Albert Devoulx: <u>Les Archives du Consulat Général de France A Alger</u>, Bastide Libraire Éditeur Place Du Gouvernement, Alger:1865.

-3) Arvieux louis lourent de: <u>Mémoires de Chevalier d'</u> Arivieux, (tome5), Libraire, rue S. Jacques, vis-à-vis La rue des Noyers, paris:1735.

-4)Broughton M^{rs} : <u>six years residence in Algiers</u>, Saunders and Otley conduit street, London: 1839.

-5)De Aranda Emanuel: <u>Relation de la Captivité et Liberté Du Sievr Emanuel De Aranda d'Aranda Jadis esclave à Alger</u>, Édit 3, Bruxelles, 1662.

-6) De Fontaine A. de Resbecq: <u>Alger et les côtes d'Afrique, chez Gaume frères, Paris: 1837</u>.

-7) De Tassy Laugier<u>: Histoire du Royaume D'Alger</u>, Amsterdam: 1724.

-8) E.A. Duchesne: <u>De La Prostitution dans la ville D'Alger</u>, Libraire de L'Académie Impériale De Médecine Paris: 1853.

-9) Docteur Shaw : <u>voyage dans da régence d Alger</u> ,Traduit: J Mac .Carthy, Paris : chez marlin :Editeur .Rue de Sovoise ,1830.

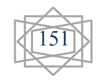
-10) Dumont Pierre Joseph: <u>Histoire de L'Esclavage en Afrique</u>, chez pilet aimé Imprimeur Libraire, Paris: 1819.

-11) Grammont Henri Delmas de: <u>Histoire d'Alger sous la Domination Turque 1515-1830</u>, Ernest Leroux, Paris:1887.

-12) Haëdo Fray Diego de:<u>De La Captivité À Alger</u>, (Traduction), De Molinr.Vlolle, Typographie Adolphe Jourdan, Alger:1911.

-13) Haëdo Fray Diego de<u>: Topographie et histoire Générale d'Alger</u>, traduit: MM. le Dr: Monnereau et A. Berbregger, imprimer A Valladlid:1870

-14) Mascarenhas João, <u>Esclave À Alger, (1621- 1626)</u>, Trad Du portugais: annoté et présenté par Paul Teyssier, (2ém Édition), Éditions Chandeigne - Librairie Portugaise, Paris: 1999.



-15) Masson Paul: Histoire des Établissements et du Commerce Français dans L'Afrique Barbaresque(1560-1793)(Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc), Librairie Hachette, paris: 1903.

-16) Payssonel Jean – André: Voyage dans les Régences de Tunis & d'Alger, Présentation et notes de Lucette Valensi, Éditions la Découverte, Paris, 1987.

-17) Pierre Dan: Histoire de la Barbarie et de ses corsaires, Des Royaumes, et des villes d'Alger, De Tunis, de Salé, & de Tripoli, (Édit. 2), Paris: 1637.

-18) Venture de Paradis : Alger au XVIIIe siècle, 2eme edition, Tunis, e'dtions Bousslana.

ثالثا: المراجع بالعربية

1- ابن حموش مصطفى: فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري(956هـ-1549م/1246هـ-1830م)، (ط1)، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي:2000.

2- ايشبودان العربي: مدينة الجزائر تاريخ عاصمة، تر: جناح مسعود (دط)، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر: 2006.

3- الحفناوي أبو القاسم: تعريف الخلف برجال السلف، (دط)، مطبعة فونتانة الشرقية، الجزائر: 1906.

4- بن القبى صالح: الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم ومحاضرات أخرى، *éditions amep*، الجزائر: دس.

5- الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، (دط)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر: 1792.

6-الزبيري محمد العربي: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، (دط)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر: 1975.

7- الصباغ ليلى: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنيين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين (العاشر والحادي عشر الهجريين)،(ج1)، (ط1)، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1989.

8- الصباغ ليلى: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنيين السادس عشر و السابع عشر العاشر الميلاديين (العاشر والحادي عشر الهجريين) ،(ج2)، (ط1)، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1989.

9- العجرمي محمود عبد ربه: الدبلوماسية (النظرية و الممارسة)،(دط)، د دار، دس: 2011.

10- المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، (دط)، دار النهضة المصرية، القاهرة: 2001.



11- المدني أحمد توفيق، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492-1792)، (ط3)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: .1986

12- المدني أحمد توفيق: محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: .1986

13- برينان أندري وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: رابح اسطنبولي ومنصف عاشور، (دط)، ديوان المطبوعات الجامعية: 1984.

14- بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)، (ج1)، (دط)، دار المعرفة، الجزائر: 2006.

15- بلحميسي مولاي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، (ط2)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر:1981.

16- بلقاضي بدر الدين، مصطفى بن حموش: تاريخ وعمران قصبة الجزائر، (دط)، مرقم للنشر، الجزائر:2007.

17- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، (ط1)، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر: 2002.

18- بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ الجزائر، (ج2)، (دط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1999.

19- بوعزيز يحي: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والمغرب، (ج1)، (ط1)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2004.

20- بوعزيز يحي: المراسلات الجزائرية الاسبانية 1780-1798، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1993.

21- تايلور فيليب: قصف العقول الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي، (دط)، تر: سامي خشبة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: 1990.

22- جوليان شارل أندري: تاريخ إفريقيا الشمالية تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830، تع: محمد مزالى، بشير بن سلامة: (ج2)، (ط2)، الدار التونسية للنشر، تونس: 1978.

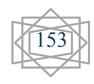
23- الجيلالي عبد الرحمان: تاريخ المدن الثلاث، الجزائر، المدية، مليانة، (ط1)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2007.

24- الجيلالي عبد الرحمان: تاريخ الجزائر العام، (ج3)، (دط)، دار الثقافة، بيروت: .1980

25- حبيب كمال السعيد: الأقليات والخبرة في السياسة الإسلامية من بداية الدولة النبوية حتى إلى نهاية الدولة العثمانية (622م-1908م)(هـ1-1325هـ)، (دط)، مكتبة مدبولي، القاهرة: 2002.

26- حساني مختار: تاريخ الدولة الزيانية الأحوال الاجتماعية، (ج3)، (دط)، منشورات الحضارة، الجزائر:2009.

27- حليمي عبد القادر: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، (ط1)، جامعة الجزائر، الجزائر: 1972.



28- خلاصي علي: قصبة مدينة الجزائر، (ج1)، (ط1)، دار الحضارة، الجزائر: 2007.

29- درياس لخضر: المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، (ط1)، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2007.

30- درياس يمينة: السكة الجزائرية في العهد العثماني، (ط1)، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر:2007.

31- ريمون أندري: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، تر: لطيف فرج، (ط1)، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة : 1991.

32- زيدان عبد الكريم: أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام،(دط)، مؤسسة الرسالة، بيروت:1982.

33- سبنسر وليم: الجزائر في عهد رياس البحر، تع وتق:عبد القادر زبادية،(دط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر:.1980

34- سعد الله فوزي: قصبة الجزائر الذاكرة والحاضر والخواطر، (ط1)، دار المعرفة، الجزائر: 2007.

35- سعد الله أبو القاسم: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، (ج1)، (ط1)، دار الغرب الإسلامي،بيروت: 1990.

36- سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، (ج2)، (ط2)، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1990.

37- سعد الله أبو القاسم: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، (ج4)، (ط1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1996.

38- سعد الله أبو القاسم: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الاحتلال)،(ط3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1982م.

39- سعد الله أبو القاسم: المفتي الجزائري ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي 1775-1850، (دط)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر:1976.

40- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)، (ج1)، (ط1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت : 1998.

41- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي(1500-1830)، (ج2)، (ط1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت : 1998.

42- سعيدوني ناصر الدين، الشيخ المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، العهد العثماني،(ج4)، (دط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: .1984

43- سعيدوني ناصر الدين: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، (ط1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت:2001.

44- سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية، (ط1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 2000.
45- عباد صالح: الجزائر في ظل الحكم التركي 1514-1830، (ط2)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر:2007.
46- عبود نجيب أبو ملهم موسى: سرفانتيس أمير الأدب الاسباني، (دط)، مطبعة المخزون، تطوان: .1947
47- عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ، (دط)، (ج2)، دار المعرفة، الجزائر: 2006.
48- عمورة عمار: موجز تاريخ الجزائر، (ط1)، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر:2002.
49- عميراوي أحميدة: الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني (مذكرات تيدنا نموذجا)، (دط)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2003.
50- عميراوي أحميدة: قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين ميلة: .2005
51- فارس محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، (ط2)، مكتبة دار الشرق، بيروت: 1979.

52- فاندام نيقولاس وآخرون: هولندا والعالم العربي منذ القرون الوسطى حتى القرن العشرين، تع: أسعد جابر، (دط)، وزارة الخارجية في لاهاي، هولندا: .1987
53- فركوس صالح: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، (دط)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة: 2005.
54- فريد بك محمد: الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، (ط1)، دار النفائس، بيروت:1981.
55- فوق العادة سموحي: الدبلوماسية الحديثة، (دط)، دار اليقظة للتأليف و النشر، بيروت:1973.
56- فيلالي عبد العزيز: تلمسان في العهد الزياني، (ج1)،(دط)، مرقم للنشر، الجزائر: 2007.
57- قنان جمال: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830) ، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر : 1987.
58- قنان جمال: العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1830)، الميزان للنشر والتوزيع، الجزائر: 1997.
59- قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر: ، .1994
60- كات فليت: التجارة بين أوروبا الإسلامية في ظل الدولة العثمانية، تع: أيمن الارمنازي، (ط1)، مكتبة العبيكان، الرياض: .2004
61- كوندز أحمد أق، سعيد اوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة، (دط)، وقف البحوث العثمانية، اسطنبول: 2008.

62- مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة، الأسـعار والمـداخيل،(ج1)، (دط)، دار القصبة للنشر، الجزائر:2009.

63- مروش المنور: دراسات عن العهد العثماني، القرصنة، الأساطير والواقع، (ج2)،(دط)، دار القصبة للنشر، الجزائر: .2009.

64- مسعود مجاهد: تاريخ الجـزائر، (ج1)، المكتبة الوطـنية، الجزائر: .1996

65- نايت بلقاسم مولود قاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، (ج1)، (ط1)، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر : 1982.

66- نايت بلقاسم مولود قاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سـنة 1830، (ج2)، (ط1)، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر : .1982

67- نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهـد التركـي، (دط)، دار الحضارة، الجزائر: 2006.

68- هلايلي حنيفي: العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأيالة(1518-1830)، (ط1)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2007.

69- ودان بوغفالة: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينتي المدية ومليانة في العهد العثمـاني، (ط1)، مكتبـة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر:.2009

70- وولف جون.ب: الجزائر وأوروبا (1500-1830)، تر و تع: أبو القاسم سـعد الله، (دط)، المؤسسـة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986.

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية

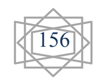
Les References:

-1) Belhamissi Moulay: Marine et Marins D'Alger (1518-1830), (Tome1): Bibliothèque Nationale D'Algérie, Alger:1996.

-2) Celerq. M.M Ale de x Et C.De Vallet: Guide pratique des Consulats, (Tome1), (5Edition), A. Dedome . Editeur, Paris: 1898.

-3) Chevalier Corime: Des Trente Premières années d l e'tat D'Alger (1510-1541), Alger : Offcedes Publications Universitaires: 2002.

-4) De Card.E. Rouard: Traités de la France avec les pays de l'Afrique du Nord Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc Libraire de la cour d'appel et de l'ordre des avocats, Paris:1906.



-5) Féraud Charles: Histoire des Villes de la Province de Constantine, TYP. De L' Association ouvrière V. Aillaud, Alger: 1877.

-6) Fisher Sir Godfrey: Légende Barbaresque guerre, commerce et piraterie en Afrique du Nord de 1415 à 1830, (E'dition 2), Traduit Et Annoté: Farrida Hellal , Office des publications universitaires ,Alger: 2000.

-7) Fowa el A'Dah Samouhi: Adiconary diplomacy Andinter National Affair , librairive de liban , Lebanon : 1979.

-8) Garrot Henri: Histoire Générale de L'algérie, Imprimerie Crescenzo Voutes Bastion Nord, Alger:1910.

-9) kaddache Mahfoud: Alger durant la pèrode ottomane, office des publication universitaires, Alger : 2002.

-10) M. Poujoula: Voyage en Algérie , Librairie D'Éducation, Paris: 1978.

-11) Pleantet Eugène: Correspond anc des Deys D'Alger avec La cour De France 1579- 1833, (Tome 01), Paris:1889.

-12) Primaudaie de la. F.Élie: Le Commerce et la Navigation de L'Algérie, Revue Algérienne et Coloniale: 1860.

-13) Roy J-J-E.: Histoire de L'Algérie , tours alfred mame et fils, Éditeurs,1re SÉRIE In=8, 1880.

-14)Udaie Prima de la. F. Élie: Le Commerce et la Navigation de L'Algérie, Revue Algérienne Et Coloniale : 1860

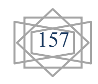
خامسا: المقالات باللغة العربية

1- ابلبروت عتوا: "ترجمة لمحمد الكبير باي وهران"، مجلة عصور، ع/3، الجزائر،2003.

2- الصباغ ليلى: "وضع الجاليات الأوروبية في العالم العربي الإسلامي إبان الحكم العثماني"، مجلة الأصالة، ع/25، الجزائر: 1975.

3- بوصفصاف عبد الكريم: "التجارة الخارجية الجزائرية في العهد العثماني والفرنسي"، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، ع 8، القاهرة:2001.

4- بونو سلفاتوري: "العلاقات بين الجزائر وايطاليا"، تر:أبو القاسم بن التومي، مجلة الأصالة، ع/22، الجزائر: 1972.



5- بونو سلفاتوري: "وضع الجاليات الأوروبية في المغرب قبل الاستعمار"، مجلة الأصالة، ع/25، الجزائر:1975.

6- دم: "تاريخ المقاهي في أوروبا"، مجلة الرسالة، ع/217، القاهرة: 1937.

7- دي ايبالزا ميكال، الهادي الوسلاتي، "ملاحظات أب اسباني يزور وهران في عهد مصطفى بوشلاغم"، المجلة التاريخية المغربية، ع/12، تونس: 1978.

8- غطاس عائشة، " نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني"، مجلة الدراسات التاريخية، ع/5، الجزائر، 1998.

9- غطاس عائشة: "أول حلقة في العلاقات الجزائرية الدنماركية"، مجلة الدراسات التاريخية، ع/22، الجزائر: 1407هـ/1787م.

10- فيلالي كمال: " الامتيازات الفرنسية في الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين"، مجلة مخبر الدراسات حول الرحلة والهجرة، قسنطينة: .2009

11- قدور عبد المجيد: "النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني"، مجلة العلوم الإنسانية، ع/28، وهران، 2007.

12- هلايلي حنيفي: "التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، ع/ 24، قسنطينة، .2007

13- هلايلي حنيفي:" النشاط الاقتصادي في مدينة الجزائر العثمانية على ضوء مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، ع/26، عين ميلة: 2008.

سادسا: المقالات باللغة الاجنبية

Les Articles:

-1) Berbaugger. A: "Un Consul Alger au 18' siècle Bruce", R. A, N° 06, O.P.U, Alger: 1862.

- 2) Bono Salvatore: "Achat d esclaves Turcs pour les colères pontificales XVIe-XVLLE Siècles", R. L. M. M , N° 39,1985.

- 3) Haëdo Fray Diego de: 'Topographie et Histoire Générale D'Alger", Traduit: MM. le Dr Monnereau et A. Berbregger,R. A, N°15, , O.P.U, Alger: 1871.



-4) Piesse Louis: "L'Odyssée eu diversité d'aventures, rencontres et voyâ ges en Europe. AsIe et AfrIque par le sieur du Chastelet des Boys", R.A, N° 11, 13, O.P.U, Alger:1867.

- 5) Watbled Ernest: "Aperçu sur les premiers Consulats Français dans Le Levant et les états Barbaresques", R. A, N°16, O. P. U, Alger: année 1872.

- 6) Fray Diego De Haëdo: "De la Captivité A Alger", traduction: Moliner Violle, R. A, N° 06, O.P.U, Alger:1895.

سابعا: الموسوعات

1- أحمد محمد: الموسوعة العربية، (دط)، د دار، دمشق: 2011.

2- الجلاد محمد وليد: الموسوعة العربية،(دط)، د دار، دمشق: 2011.

3- الموسوعة العربية الميسرة، (مج1)، (ط2)، الجمعية المصرية للنشر والثقافة والمعرفة العلمية، مصر: 2000.

4- حساني مختار: موسوعة المدن الجزائرية(مدن الوسط)، (ج1)، (دط)، دار الحكمة، الجزائر: 2007.

5- زيدان عبد السلام: الموسوعة العربية، (دط)، د دار، دمشق: 2011.

6- عبد السلام عادل، أمل يازجي: الموسوعة العربية، (دط)، د دار، دمشق:2011.

7- غطاس نعمة: الموسوعة العربية، (دط)، د دار، دمشق:2011.

ثامنا: القواميس

1- ابن منظور جمال الدين أبي الفضل: لسان العرب، (ج3)، (دط)، دار صادر، بيروت :2003.

2- ابن منظور جمال الدين أبي الفضل: لسان العرب، (ج4)، (دط)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت: 1968.

3- الفيروز أبادي محمد بن يعقوب: القاموس المحيط الالكتروني، (ج1)، موقع أم الكتاب، الموقع: *http://www.omelketab.net*

4- المنجد في الأعلام، (ط16)، دار المشرق، بيروت : 1988.

تاسعا: الرسائل الجامعية باللغة العربية

1- بن صالح المضيان ماجد: أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية(1520-1924)، إشراف: عبد الله بن عمر الدميحي وجميل عبد الله المصري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية: .1995

2- بن صحراوي كمال: دور يهود الجزائر الدبلوماسي في أواخر عهد الديات، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: دحو فغرور، المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي، معسكر :2008/2007.

3- خشمون حفيظة: مهام مفتدي الأسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: كمال فيلالي، جامعة منتوري، قسنطينة: 2006/ 2007.

4- رموم محفوظ: الثقافة والمثاقفة في المجتمع الحضري الجزائري خلال العهد العثماني(1519-1830)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: كمال فيلالي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2003/2002.

5- مباركي نادية: الحياة الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال القرنيين 10هـ(16م)- 11هـ(17م) من خلال مرافقها الحضارية، إشراف: عمار بن خروف، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر: 2006/2005.

6- شريف خديجة: الامتيازات الفرنسية بالشرق الجزائري (حصن فرنسا القالة)، مذكرة ماجستير تاريخ، إشراف: ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، الجزائر: 1993/1992.

عاشرا: الرسائل الجامعية باللغة الأجنبية

.

Thése:

- *Fatima Maameri:Ottoman Algeria in Western Diplomatic History with Particular Emphasis on Relations with the United States of America 1776-1816, Dissertation submitted to the Faculty of Letters and Languages for the degree of doctorat d'Etat, Supervisor: Dr Brahim Harouni, University Mentouri, Constantine:2008.*

إحدى عشر: مقالات الكترونية

1- حسني محمود الفيلسوف الايطالي ارماندو نيشي:جريدة مصرس الالكترونية، مصر *20-03-2010.*

2- عبد الرؤوف جبر القططي: دراسة في بداية الاحتلال الاستكشافي في بلاد الشام، شبكة فلسطين للحوار: 2011/10/20م، الموقع: *http://www.paldf.net.*



3- مقال عن الملابس، الموسوعة المعرفة الالكترونية . *2011/07/24*، *http://www.marefa.org*

4- يوم *2011/11/٨*م *http://www.saaid.net/feraq/mthahb/68.htm*

فهارس البحث

فهرس الأعلام

فهرس البلدان والأماكن

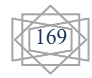
فهرس الأعـــــــــلام

(أ)

(ب)

فهرس الأماكن والبلدان

(أ)





فهرس المحتويات

فهرس المحتويات



الفصل الثالث: النشاط الاقتصادي للجاليات الأوروبية بالجزائر خلال العهد العثماني

الفصل الرابع: الحياة الاجتماعية والثقافية للجاليات الأوروبية



الملخص

اختلفت دوافع وظروف تواجد الجاليات الأوروبية بالجزائر خلال الفترة العثمانية بين دافع اقتصادي وآخر اجتماعي وسياسي، فالجالية هي تلك الجماعات التي اصطلح عليها خلال الفترة العثمانية اسم الدخلاء وهو أحد المصطلحات العثمانية التي أطلقت على الأجانب الأوروبيين الذين تواجدوا بالإيالة لأسباب مختلفة وبمراتب مختلفة؛ فكان من فئاتها الأسرى، ورجال الدين والقناصل والتجار وقد ظلت محافظة على توضعها الإثني داخل المجتمع الجزائري؛ لكن رغم انتشار الجاليات الأوروبية في المدن المختلفة فقد شكلت طبقة اجتماعية موحدة ذات نسق اثني .

عرفت العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الأوروبية إبان العهد العثماني تطوراً تدريجياً، فكانت العلاقات الفرنسية الأكثر نشاطا من مثيلاتها الأوروبية، فلعبت الجاليات الأوروبية في الجزائر دوراً سياسياً خطيراً على المستوى الداخلي، فاستغلوا فرصة الابتعاد عن المناطق المأهولة بالسكان ودراستها دراسة جغرافية طبوغرافية لاختيارها كمكان لاحتلال الجزائر، فكانت بعض أفراد الجاليات الأوروبية تيارا أوروبيا نازحا متجسسا وغازيا، سلاحه التجارة والسلم والصداقة.

كما اكتسبت الجاليات الأوروبية في المجتمع الجزائري أهمية خاصة وتوضَّعت في شكل تجمُّع إثني، على الرغم من العزلة المبدئية التي عاشتها وسط المجتمع الجزائري، فقد حاولت تخطي تلك العزلة؛ لكن ليس لدرجة الانصهار، ولو أنها حافظت على خصوصيتها وتركيبتها وكيانها، وتوضح بمرور الزمن أنه يمكنها أن تحيا داخل نسق اجتماعي جزائري دون أن تواجه عقبات، وقد ضاعف وجودهم علاقات الصداقة والأخوة الدينية بين المسلمين والمسيحيين رغم بعض الشوائب التي علقت بهذا المفهوم التسامحي.

أما في المنحى الثقافي فقد كان للجاليات الأوروبية تأثيرات هامة، فهذه الجاليات التي حملت معها لغتها، تركت أثارها على أهل البلاد وحملت معها كذلك تأثيرات لغوية نسقية رمزية ذات دلالات احتكاكية وفعالية تعايشوا معها بهذه البلاد، كما حاول بعض أفراد الجاليات نقل نمط حياتهم الأوروبية إلى الجزائر، وكأنه أشبه بحوار حضاري عمراني بين صراع ديني، أصبح مجالاً خصباً للإبداع والإلهام الأدبي الذي ذاع صيته عالميا انطلاقاً من البيئة السوسيوثقافية للجزائر.